أثر التحولات الدولية والإقليمية على السياسة الخارجية القطرية (٢٠٠٠-٢٠١٠)

إعداد

خليفة بدر خليفة علي آل ثاني

إشراف الدكتور

غازي ربابعة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

الجامعة الأردنية

كلية الدراسات العليا

كانون أول ٢٠١٠

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع ..... التاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٦

نموذج رقم (ب)

نوقشت هذه الرسالة : (أثر التحولات الدولية والإقليمية على السياسة الخارجية القطرية (٢٠٠٠-٢٠١٠)) .

وأجيزت بتاريخ : ٢٠١٠/١٢/١ .

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور غازي إسماعيل ربابعة أستاذ مشارك- علاقات دولية	رئيس	.....
الأستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع أستاذ – علاقات دولية/ التنظيم الدولي و الإقليمي	عضوا	.....
الدكتور وليد أبو دلبوح أستاذ مساعد- الاقتصاد السياسي	عضوا	.....
الدكتور محمود جمعه علي جامعة العلوم التطبيقية	عضوا	د. محمود علي .....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع.....التاريخ.....

الإهـــــداء

إلى تلك الروح الطيبة التي طالما أعطت وأعطت إلى ذلك القلب الحنون الذي جعلني مسؤولاً

إلى ذلك الشامخ الذي كان الامان وقت الخوف والشدة.... وقت الخطأ

إلى منتجف الأقلام ولا أوفيه حقه

إليك أبي

إلى من جعلتني رجلاً بحنانها..... . إلى ينبوع الحنان ومصدر السعادة

إليك أمي

إلى الأمل الذي أضاء حياتي فجعلني أصر عليها وأحب العيش فيها

لأتفانا في حبه ورعايته كما تفانى أبي بذلك إلى طفلي الحبيب

إلى أخوتي وأخواتي الذين طالما كانوا السند الكبير لصغيرهم

وأحاطوه بكل رعاية وحب

إليكم أخوتي

إلى كل من فرح لفرحي وحزن لحزني وصفق لنجاحي وبكى لفشلي

إلى كل من علمني حرفاً أو معنى من معاني الحياة

إليكم عائلتي وأصدقائي وأساتذتي

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

أبدأ بحمد الله الذي وفقني إلى هذا العمل و سهل لي السبل لإنجازه...

لا يسعني إلا أن أتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى كل من مد لي يد العون في إعداد هذا الرسالة وأخص بالشكر أستاذي الفاضل الدكتور غازي ربابعة الذي لم يتوانى في تقديم كل ما في وسعه من جهد لمساعدتي و إرشادي نحو الأفضل و متابعتي في كل وقت...

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الإهـــــداء..... ج
شكر وتقدير..... د
فهرس المحتويات..... ه
الملخص باللغة العربية ..... ز
المقدمة: ١
أولاً: أهمية الدراسة..... ٢
ثانياً: أهداف الدراسة..... ٣
ثالثاً: مشكلة الدراسة ٤
رابعاً: فرضيات الدراسة..... ٤
خامساً: حدود الدراسة ٤
سادساً: منهجية الدراسة ٥
سابعاً: الدراسات السابقة ٥
نموذج الدراسة..... ٨
مصطلحات الدراسة..... ٩
الفصل الأول : الإطار النظري ١١
المبحث الأول: نظرية النظم..... ١٢
المبحث الثاني : نظرية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية ١٩
الفصل الثاني : عملية صنع القرار في السياسية الخارجية القطرية والتوجهات السياسية في الإطار الإقليمي..... ٢٢
المبحث الأول: العنصر الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية القطرية..... ٢٢
المبحث الثاني: الأجهزة والسلطات المسؤولة عن صنع وصياغة واتخاذ القرار السياسي في دولة قطر ٢٩
المبحث الثالث: إدارة الشؤون الخارجية لدولة قطر ٣٩
المبحث الرابع: أهم التوجهات الرئيسية للسياسة الخارجية لدولة قطر ٥١
الفصل الثالث : التحولات الدولية و الإقليمية المؤثرة على السياسية الخارجية القطرية ٥٩
المبحث الأول : التحولات في السياسة الخارجية القطرية بعد عام ٢٠٠٠م..... ٦١
المبحث الثاني : دور الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في تنشيط الدبلوماسية القطريةإقليمياً ودولياً ٦٨
المبحث الثالث: المبادرات الدبلوماسية القطرية في الإطار الإقليمي (لبنان وفي إيران) ٧٦
المبحث الرابع : التوجهات المستقبلية للسياسة الخارجية القطرية..... ٨٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة..... ٩٧
قائمة المراجع ١٠٣
Abstract..... ١٠٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر التحولات الدولية والإقليمية على السياسة الخارجية القطرية (٢٠٠٠-٢٠١٠)

إعداد

خليفة بدر خليفة علي آل ثاني

إشراف الدكتور

غازي ربابعة

الملخص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على السياسية الخارجية القطرية للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠، من خلال فهم آليات صنع القرار في السياسية الخارجية القطرية والمتغيرات الداخلية والخليجية التي أثرت على المواقف القطرية تجاه الإحداث الدولية والإقليمية ، وانطلقت الدراسة من الفرضية التالية: أثرت عناصر القوة والضعف في السياسة الخارجية القطرية مما دفع إلى حدوث تحولات في سياستها وعلاقاتها الدولية في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٠ ، اعتمدت الدراسة على توظيف منهج صنع القرار حيث أن منهج صنع القرار عملية ملازمة لجميع النظم السياسية، على الرغم من اختلاف توجهاتها، ومستوياتها، سواء كانت حديثة أو تقليدية، ديمقراطية أو مستبدة، ومهما كانت الإيديولوجية التي تنطوي تحتها.

وتوصلت الدراسة أن قطر اكتسبت منذ استقلالها عبر سياستها الخارجية ذات الأهداف الواضحة على مختلف الصعد والساحات لما تميزت به من بعد نظر ومواكبة لمستجدات الأحداث والمتغيرات والتطورات السياسية المختلفة في العالم.لقد تبلور هذا الدور بشكل واضح منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الحكم.

وأوصت الدراسة على ضرورة العمل على تطوير العلاقات القطرية الخليجية وتعميقها في المجالات السياسية والاقتصادية ومختلف المجالات لما لها من أثر على التعاون في إطار مجلس التعاون الخليجي.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المقدمة:

تتمتع قطر باستقرار سياسي ورفاهية اقتصادية منذ أن حصلت على استقلالها في عام ١٩٧١م، ويمتد تطور المجتمع الحديث في قطر ليشمل مجالات مختلفة اجتماعية وثقافية واقتصادية. وقامت باستكمال اندماجها في النظام الاقتصادي والتجاري الدولي الحر، ومع وجود نظام متميز خاص بالبنوك وعدم فرض قيود على حركة رؤوس الأموال من البلاد فإن قطر تمثل منطقة اقتصادية حرة تساهم في دعم وتوجّهات السياسة الخارجية القطرية إقليمياً ودولياً.

تقوم السياسة الخارجية للدول على مبدأ توطيد السلم والأمن الدوليين عن طريق تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتعاون مع الأمم المحبة للسلام.

وهذا ما يوضح الدعائم التي تقوم عليها السياسة الخارجية لدولة قطر، وهي نابعة مما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بتوطيد السلم والأمن الدوليين. وبمقتضى ذلك فإن السياسة الخارجية لدولة قطر قائمة على هذه الدعائم، فهي تؤمن بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، كما أن دولة قطر تتعاون مع جميع الأمم والشعوب المحبة للسلام سواء من خلال عضويتها بمجموعة دول عدم الانحياز أو عن طريق تأييد الجهود السلمية المبذولة لحل النزاعات بين الدول.

إن تحليل وفهم المتغيرات الدولية والإقليمية المؤثرة على السياسية الخارجية القطرية لا يتم بمعزل عن آليات عمل السياسة الخارجية القطرية خاصة في المجال الخارجي المتمثل فى الدور المتنامي للدبلوماسية القطرية بمستوياته العربية، والإقليمية، والدولية، والذي أخذ فى البروز مع نهاية القرن الماضي، والذي ارتبط ظهوره مع تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر الحكم في عام ١٩٩٥م. .

تعتمد الدبلوماسية القطرية بتطبيق ثوابتها على ركيزتين أساسيتين هما: "العقلانية" و "الواقعية" كمنهج إستراتيجي في العلاقات الدولية، والذي يتيح لقطر أن تكون بمقربة من مختلف الأطراف السياسية والإقليمية والدولية وبالتالي تحصل على ثقتها، ومن ثم تستطيع قطر أن تستثمر هذه العلاقة المتميزة في بذل المساعي الحميدة وتقريب وجهات النظر بما يحقق حل الأزمات وخدمة السلام والاستقرار لشعوب المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتبنّى قطر على المستوى الدبلوماسي الدولي سياسة القرب المتوازن مع الولايات المتحدة والغرب عموماً، وأنّ أهمية هذه السياسية المتّبعة مع الغرب تخدم دوْرها كفاعل ووسيط لحل النزاعات، وبالتالي فإن هذه الفاعلية التي تظهرها الحكومة القطرية إنما تأتي لطبيعة الهدف الاستراتيجي للدولة القطرية.

فحكومة قطر تريد فيما تتبناه من سياسة خارجية ودبلوماسية فاعلة في ظل النظام الدولي الجديد الذي يشهد انقساماً عربياً ودولياً، طرْح نفسها في العالم العربي والإقليمي بصورة الطرف والوسيط المحايد، فضلاً عن البحث عن "التراكمية السياسية"، فتتميز طبيعة القيادة السياسة الحاكمة في قطر مقارنة بغيرها من الدول بصغر سن القيادة "أمير الدولة"، وهو ما يعطيها الدافع للبحث في إيجاد تراكمات سياسية تاريخية تمكّنها مستقبلاً من تمكين دوْرها السياسي بصورة أفضل.

من هنا تحاول هذه الدراسة تحليل تأثير المتغيرات الدولية والإقليمية على المواقف السياسية لدولة قطر تجاه القضايا التي تقع ضمن دوائر الاهتمام القطري، في الفترة بين (٢٠٠٠-٢٠١٠م).

أولاً: أهمية الدراسة:

تعتبر السياسة الخارجية أحد العناصر الرئيسية المكوّنة للسياسة العامة للدولة، فهي العملية التي تتضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الوطني والكيان الإقليمي للدولة، ومن ثم فهي تحتل موقعاً مركزياً في السياسة العامة للدولة. إن أهمية السياسة الخارجية في إطار السياسة العامة تختلف باختلاف الدول، فبعض الدول تعتبر السياسة الخارجية أداة رئيسة لتحقيق أهداف السياسة العامة، بينما تحتل السياسة الخارجية مكانة هامشية في تحقيق أهداف السياسة العامة لبعض الدول الأخرى.

والسياسة الخارجية محصلة لعمليات سياسية تقوم بها الأجهزة العاملة في ميدان السياسة الخارجية متأثرة في ذلك بمجموعة من المتغيرات، فهذه المتغيرات لا تنتج أثرها بطريقة تلقائية، ولكن يقوم صانعو السياسة الخارجية بالتكيّف مع المتغيرات التي "يُعتقد" أنها تؤثر على دولهم، ومحاولة التأثير في تلك المتغيرات بشكل يتفق ورؤيتهم لما يجب أن يكون عليه موقع دولهم في النسق الدولي. ومن ثم، فإنّ صنْع السياسة الخارجية هو محصلة للمتغيرات الموضوعية والنفسية. وبهذا المعنى يعد صنع السياسة الخارجية متغيراً تابعاً. ولكنه في الوقت ذاته ينتج عن، ويؤثر في أشكال السياسة الخارجية المتبعة. وبذلك يمكن النظر إلى صنع السياسة الخارجية كمتغير مستقل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعمل قطر بشـــكل دائم على إقامة علاقات تعاون وطيدة مع كافة الدول والشـــعوب المحبة للسلام، وتساهم بسخاء في تقديم المعونات والمساعدات المالية للعديد من الدول النامية في قارتي آسيا وأفريقيا، إضـافة إلى إسـهامها في صـناديق التنمية الإقليمية والدولية المختلفة بما يخدم التعاون الدولي على أوســـع نطاق. وترفض قطر وتُدين كافة أشـــكال ومظاهر الإرهاب مهما كانت دوافعه وأهدافه وصـوره ووسـائله، مؤكدة على التفريق بينه وبين كفاح الشـعوب وحقّها المشـروع في الحرية وتقرير المصـــير وفقاً لقواعد القانون الدولي. وترحب قطر بكل الاتفاقيات التي تم التوصـــل إليها لحل هذه المشـاكل، وتسـاند -بدورها- الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية والدولية لإحلال السـلام في العديد من الدول والمناطق بما يحقق أمن الشعوب واستقرارها في العالم أجمع.

تكمن أهمية الدراســة في محاولتها الإضــافة على الصــعيدين العلمي والعملي لما ســبقها من دراسات تناولت تحليل السياسية الخارجية وتأثير المتغيرات الدولية والإقليمية على السياسية الخارجية القطرية، وإن تحليل وفهم المتغيرات الدولية والإقليمية المؤثرة على الســـياســـية الخارجية القطرية سيساعد على فهم طبيعة الدور القطري وجهوده في الوساطة لحل النزاعات في المنطقة العربية، حيث شكل اتفاق الدوحة نجاحاً واضحاً للدبلوماسية القطرية.

نأمل أن تسـهم هذه الدراسـة في إثراء المكتبة العربية بصـفة عامة والمكتبة الأردنية على وجه الخصـــوص، وتوفير مادة بحثية للقارئ العربي المهتم بالعلاقات الدولية من حيث إعطائه فكرة عن التحولات في السياسية الخارجية القطرية في بداية القرن الواحد والعشرين.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراســة إلى فهم التحولات في الســياســية الخارجية القطرية بعد عام ٢٠٠١م، من خلال فهم آليات صـنع القرار في السـياسـية الخارجية القطرية والمتغيرات الداخلية والخارجية التي أثّرت على المواقف القطرية تجاه الأحداث الدولية والإقليمية.

ويمكن حصر أهداف الدراسة بما يلي:

- تقديم تأصيل نظري عن نظرية السياسية الخارجية وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية .
- تحليل مرتكزات وثوابت السياسة الخارجية القطرية سواء على المستوى الخليجي والعربي أو الإقليمي والدولي .
- تحليل عناصر القوة والضعف المؤثرة على السياسة الخارجية القطرية وعلاقاتها على المستوى الإقليمي والدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

أثار نجاح الدبلوماسية القطرية جدلاً واسعاً في المنطقة العربية حول وساطتها لإيصال الفرقاء اللبنانيين إلى صيغة اتفاق بينهم، في حين فشلت جميع الجهود السابقة في ذلك. فقد استطاعت دولة قطر ان تتكيف مع التحولات في السياسية الدولية وأن تتخذ لنفسها موقعاً مهمّا في الخريطة السياسية في المنطقة مما يثير تساؤل حول مصادر القوة التي تمتلكها قطر وقدرتها على لعب دور مؤثر في القضايا الاقليمية .

وتبرز مشكلة الدراسة من محاولتها الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هي المتغيرات الأكثر تأثيراً على عمليات صنع القرار في دولة قطر؟

- ما هي عناصر القوة والضعف المؤثرة على السياسة الخارجية القطرية وعلاقاتها إقليمياً ودولياً ؟

-هل أثرت المتغيرات الدولية والإقليمية على حدوث تحولات في السياسية الخارجية القطرية ؟

رابعاً: فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

- أثّرت عناصر القوة والضعف في السياسة الخارجية القطرية على حدوث تحوّلات في سياستها وعلاقاتها الدولية في الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٠م.
- أثّرت التحولات الدولية والإقليمية على السياسية الخارجية القطرية تجاه القضايا الخليجية والعربية .
- أثّرت المتغيرات الدولية على تفعيل الدور الإقليمي لدولة قطر .

خامساً: حدود الدراسة:

تتناول هذه الدراسة الفترة الزمنية بين عامي (٢٠٠٠-٢٠١٠م)، وهي الفترة التي شهدت تحولات في العلاقات الدولية نهاية الثمانينات، وبداية التسعينيات من القرن الماضي، واستمرت آثارها إلى القرن الحالي، والمتمثلة بانهيار الإتحاد السوفيتي وتفكّك المعسكر الاشتراكي، وظهور النظام العالمي الجديد، مما كان له تأثير فاعل على السياسة الخارجية القطرية ومواقفها تجاه الأحداث الإقليمية والدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً: منهجية الدراسة:

سوف تعتمد الدراسة على توظيف منهج صنع القرار حيث أن منهج صنع القرار عملية ملازمة لجميع النظم السياسية، على اختلاف توجهاتها، ومستوياتها، سواء كانت حديثة أو تقليدية، ديمقراطية أو مستبدة، ومهما كانت الإيديولوجية التي تنطوي تحتها.(١)

تعتمد هذه الدراسة بالأساس لاختبار فرضياتها على منهج تحليل النظم الذي يعتمد على مفهوم أساسي هو "النظام" باعتباره وحدة التحليل الرئيسة في النظام السياسي، ونظرية الدور هي التي تحدثت عن أهمية النظام السياسي محددة فاعليته وتأثيره في المجتمع الدولي، والمقصود في هذه الدراسة هو تحليل دوْر دولة قطر في البعد الإقليمي والدولي.

وسيتم استخدام هذه النظرية في تحليل طبيعة ومراحل عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية القطرية والمتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة على توجهاتها السياسية.

سابعاً: الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع الرسالة على النحو التالي:

دراسة (آل ثاني، عبد العزيز، ٢٠٠٥، بعنوان) "السياسة الخارجية لدولة قطر خلال الفترة من عام ١٩٩٥-عام٢٠٠٥م" يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في دراسة السياسة الخارجية لدولة قطر خلال الفترة من يونيو عام ١٩٩٥م وحتى عام ٢٠٠٥م، أي منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم في البلاد من أجل التعرف على السمات الرئيسية التي اتسمت بها السياسة الخارجية لدولة قطر خلال هذه الفترة، والوقوف على درجة الاستمرارية والتغيير فيها. وكذا التعرّف على رؤية صاحب القرار في الدولة (أمير البلاد المفدى) بالنسبة لدوائر الانتماء المختلفة التي تنتمي إليها دولة قطر وبالنسبة للقضايا والمشاكل المختلفة الإقليمية والعالمية التي تواجه الدولة وتهدد أمن واستقرار دولة قطر بوجه خاص، هذا إلى جانب التعرف على مدى العلاقة والترابط بين السياسة الخارجية للدولة وسياستها الداخلية ومدى تأثير الإنجازات التي تتم في الداخل في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

---

(1) George Modliski، (1962)، **A Theory of Foreign Policy (New York: Free Press)**، PP. 56-63.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة (عبيدان، محمد يوسف محمد)،(١٩٧٩) بعنوان "المؤسسات السياسية في دولة قطر"حصلت قطر على استقلالها السياسي في أول سبتمبر من عام ١٩٧١، بعد إلغائها معاهدة الحماية التي وقعتها مع الحكومة البريطانية في نوفمبر من عام ١٩١٦. وعلى الرغم من أن تلك المعاهدة كانت لا تنص على تدخل بريطانيا في شؤون الحكم الداخلي، إلا أنها كانت تترك العلاقات الخارجية في يد الحكومة البريطانية، ومن ثَمّ استطاعت قطر بعد إلغائها لتلك المعاهدة أن تتخلص من القيود التي كانت تفرضها بريطانيا على سياستها الخارجية.

وقد أوضح بيان الاستقلال الذي أعلنه الشيخ خليفة بن حمد ولي العهد ونائب حاكم قطر آنذاك، إنهاء كافة العلاقات التعاهدية والالتزامات والتنظيمات المترتبة عليها المبرمة مع الحكومة البريطانية، وأن قطر أصبحت من الآن فصاعداً دولة مستقلة استقلالاً تاماً وذات سيادة، وأنها ستبدأ على الفور باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإنضمامها إلى الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة.

استطاعت قطر قبل أن تصل إلى استقلالها الرسمي الحصول على بعض مظاهر الشخصية القانونية للدولة، فمنذ أوائل الستينيات من القرن الماضي شاركت في بعض ألوان النشاط الإقليمي والدولي، كما انضمت إلى العديد من المنظمات الفنية والثقافية التابعة للأمم المتحدة، كمنظمة اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية وغيرها، كما وضحت مشاركتها في المؤتمرات الدولية والعربية ذات الصبغة السياسية والاقتصادية، كمؤتمرات الأوبك، والمؤتمرات الخاصة بالمقاطعة العربية الاقتصادية ضد إسرائيل، حيث أنشأت في عام ١٩٦٣ مكتباً لمقاطعة إسرائيل، كما كانت أول من دعا إلى إنشاء سوق خليجية مشتركة.

الدراسة التي قام بها محمد بن عيد آل ثاني، وهي رسالة ماجستير بعنوان "السياسة القطرية في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية" خلال الفترة (١٩٨١-١٩٩١) من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – مصر، وقد هدفت هذه الدراسة للتعرف على واقع ومواقف السياسة الخارجية تجاه الأحداث الدولية والإقليمية في إطار مجلس التعاون الخليجي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن قطر تؤيد توجهات والتعاون والتكامل في إطار مجلس التعاون الخليجي، ويؤيد المواقف الخليجية تجاه القضايا المطروحة على الساحة الإقليمية والدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراســـة الدكتور نايف على عبيد (٢٠٠٢)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل :هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تأثير العوامل الإقليمية ومصالح القوى العظمى، واتجاهات الأنظمة السياسية الحاكمة خلال المرحلة التي سبقت قيام المجلس، وعرض للتجارب العربية الوحدوية وتأثيرها بصورة وأخرى في توجهات المجلس، وبيان المراحل المختلفة التي سلكها تشكيل مجلس التعاون، كما يشير إلى ردود الفعل الإقليمية والدولية التي رافقت الإعلان عنه، ويناقش دور المجلس في تحقيق التكامل في شتى مجالاته والمؤشرات التي بمقدور المجلس بموجبها الانتقال من طور التعاون إلى طور التكامل.

دراسة الدكتور محمد السعيد إدريس (٢٠٠٢)، بعنوان "النظام الإقليمي للخليج العربي": تمحورت هذه الدراسة حول النظام الإقليمي الخليجي ولكن من حيث الإمكانات بشكل جماعي دون التركيز على دولة بعينها. ويمكن الإفادة منها في فهم التفاعلات التعاونية والصراعية فيما بين دول النظام الإقليمي الخليجي.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة بكونها من أولى الدراسات التي تحاول تحليل تأثير المتغيرات الدولية والإقليمية على السياسة الخارجية القطرية خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠١٠) ومواقف قطر تجاه الأحداث السياسية في المنطقة وتنامي دور دولة قطر في الإطار الإقليمي والعربي، للوصول إلى مرحلة لعب دور الوسيط بهدف التوصل إلى حلول لبعض الأزمات السياسية في المنطقة العربية مثل الأزمة اللبنانية والسودان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نموذج الدراسة :

الشكل رقم (١)

نموذج هولستي

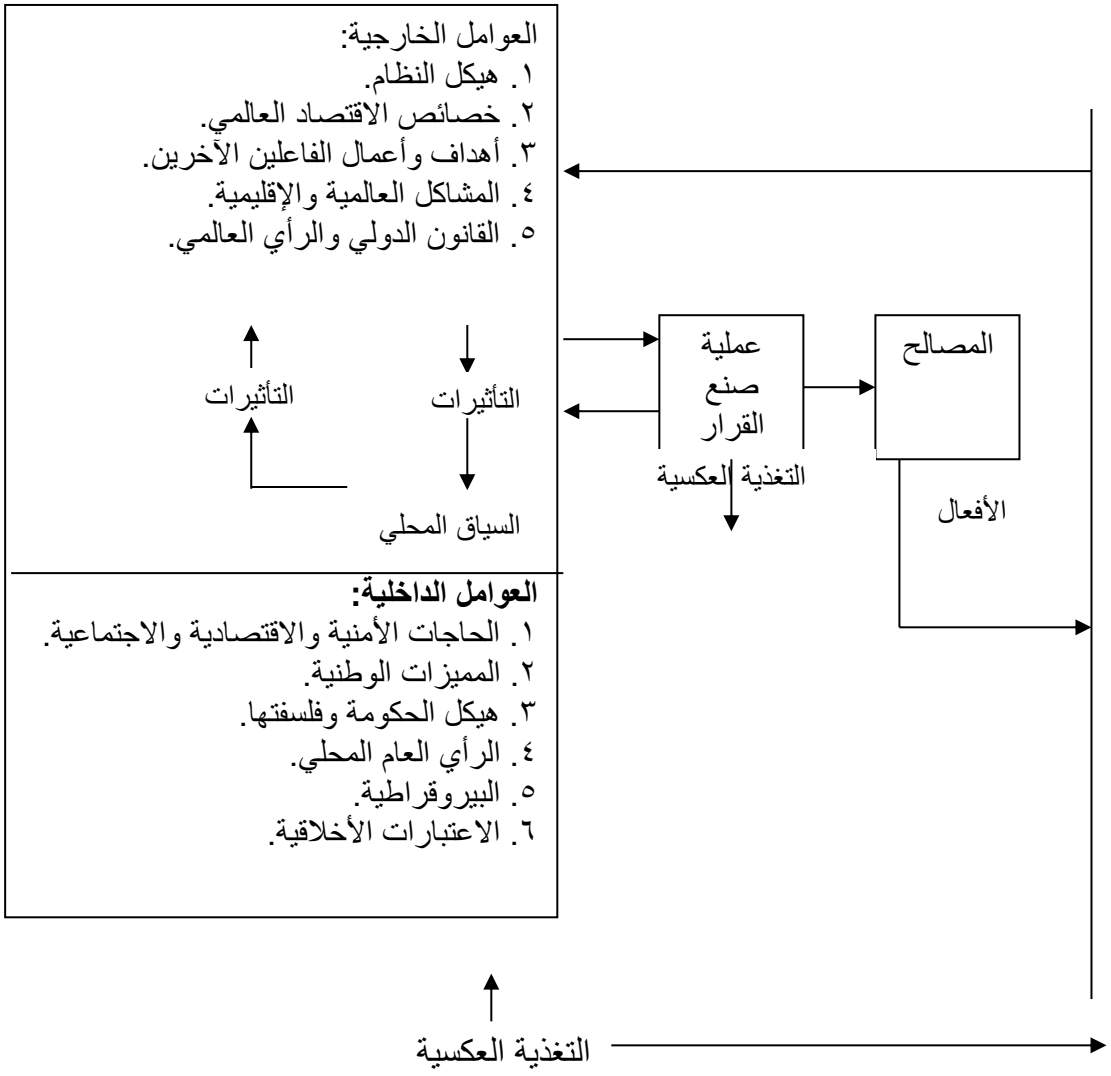

نموذج هولستي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصطلحات الدراسة:

المتغيرات المحلية: هي المتغيرات المرتبطة بدولة قطر وتتركز تأثيراتها داخل المحيط الجغرافي لها، وأهمها قضايا الانتماء والوحدة الوطنية، وقضية الثقافة المجتمعية، وقضية العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة، والإرهاب ، وتتأثر السياسة الخارجية بإدراك صانع القرار القطري للتحولات في البيئة الداخلية للمجتمع القطري.

المتغيرات الإقليمية: وهي المتغيرات المرتبطة بالإطار الإقليمي المحيط لدولة قطر، وتمثل منطقة الخليج الذي يشمل دول الخليج العربية.

مفهوم عملية صنع القرار السياسي: تعرف عملية اتخاذ القرارات بأنها العملية التي ينتج عنها قرار محدد من بين بدائل عدة يجري تعريفها اجتماعياً، وذلك بهدف التوصل مستقبلاً إلى وضع معين كما يتخيله واضعو القرارات.

مفهوم القرار: على الرغم من اختلاف الآراء حول مفهوم وتعريف كلمة القرار إلا أنه يمكن القول بصفة عامة بأن القرار هو قطع لعملية التفكير المستمر للموازنة والمواءمة بين آراء متباينة بالنسبة لموضوع معين والوصول إلى رأي قاطع فيه، وقد اتفق في المجال السياسي والإداري على أن القرار هو الاختيار الواعي المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين، بمعنى آخر أن القرار في معناه المبسط هو نتائج الاختيار الواعي من بين عدة بدائل متاحة أمام متخذ وصاحب القرار، وجميعها تتسم بعدم اليقين في نتائجها.

مفهوم عملية صنع القرار: يقصد بعملية صنع القرار بوجه عام الكيفية التي يمكن من خلالها التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، هذا إلى جانب أن كل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف معينة أو تستهدف تجنب حدوث نتائج غير مرغوب فيها، كما أن اختيار القرار يرتبط في أساسه بوجود معايير ترشيدية يمكن الاستناد إليها وتحكيمها في عمليات التقييم والموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية بين مختلف البدائل التي يطرحها الموقف حيث أن الاستقرار على اختيار قرار معين لابد أن يتأتى نتيجة إقناع منطقي بكل ما يمثله مضمون القرار وما يرمز إليه. وفي إطار التصور العام لما يمكن أن يترتب على الأخذ به من مخاطر، أو ما يمكن أن يحققه في النهاية من نتائج، حيث أنه لا يمكن أن يتأتى مثل هذا الاقتناع إلا بعد مداولات عديدة تنصرف إلى كل الجوانب المتعلقة بموضوع القرار محل الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عملية اتخاذ القرار: إن عملية اتخاذ القرار بمفهومها الشـامل قد بدأت مع نشـأة الإنسـان، وترتبط بجميع أنشـطة الحياة إلى يمر بها وتتميز ببسـاطتها إذا ارتبط القرار بالفرد وحده، وكلنها تتعقد وتتشابك كلما ارتفع مستوى القرار المطلوب اتخاذه كما في القرارات الإستراتيجية والسياسية والعسـكرية والاقتصـادية، إلى غير ذلك من القرارات التي تؤثر على مصـائر الشـعوب والدول وعلى أمنها القومي ومستقبلها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار النظري

تعتبر نظرية النظم من أبرز النظريات التي استطاعت أن تحقق قبولاً عاماً وواسعاً لها في الأوساط الأكاديمية والبحثية ودراسات العلوم السياسية، وينظر إليها روّادها على أنها بمثابة الرد المباشر على إخفاق النظريات والمفاهيم التقليدية في أن تصل إلى تصميم إطار علمي مقبول يدور في داخله تحليل السلوك الدولي في مختلف تأثيراته وعلاقاته التبادلية سواء في الظروف الطبيعية أو في ظروف الأزمات.

ويعرف النظام على أنه((عبارة عن كيان عام تتداخل عناصره ومكوناته على نحو يجعله يتفاعل ويتبلور في النهاية في صورة أو أخرى، وأي نظرية تحاول أن تتعرف على الكيفية التي تترابط بها هذه المكونات وتتفاعل يطلق عليها نظرية النظم)). (١)

إن عملية اتخاذ القرار عملية معقدة ومتشابكة، بين عوامل كثيرة مؤثرة ومعقدة مثل العامل الخارجي (البيئة الخارجية) والعامل الداخلي (البيئة الداخلية) الذي يشمل جماعات الضغط والأحزاب والأجهزة التنفيذية والمؤسسة التشريعية كما أنها تتأثر بالعامل النفسي أو العقائدي لصانع القرار ومرتبطة ارتباطاً شديداً في المصلحة القومية والقدرة الاقتصادية وعملية اتخاذ القرار يصعب التنبؤ أو تصور قرار معين لدولة ما في قضية، أو مسألة معينة.

ستعتمد الدراسة على استخدام نظرية النظم ومنهج صنع القرار في تحليل السياسية الخارجية لدولة قطر، وهذا ما سيتم تناوله في المباحث التالية:

---

(١) Charles A. MeClelland، (1968)، **Theory and International system، New York، The Macelland Company**، P. 20.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: نظرية النظم

يرتكز المنهج النظمي على مفهوم رئيسي هو كمفهوم سياسي وليس كمفهوم قانوني، وإنما يراد به الإشارة أساساً إلى معنى مختلف يعكس العلاقة الدينامكية بين مكونات الظاهرة موضوع الدراسة وتأثيراتها، وتحاول مجموعة تعريفات أساسية وذات تفاصيل مختلفة أن تجسّد مضامين هذا المفهوم وأبعاده آن واحد(١).

ومن أهم تلك التعريفات تعريف "برتا لانغي" والذي يعرّف النظام على أنه عبارة عن "مجموعة عناصر معقدة في حالة التفاعل". أما "سكوت"، فيستعمله للدلالة على "مجموعة أجزاء ذات خصائص متباينة ترتبط مع بعض عبر تفاعل مستمر، لفترة من الزمن، وتنجز وظائف محددة لها علاقة مهمة في كيفية أداء النظام لوظيفته". ويرى ماكليند أن مفهوم النظام "يجسّد ذلك الهيكل الذي يتكون من عناصر في حالة علاقة، أو علاقة تفاعل، وله حدود واضحة تميزه عن غيره".(٢)

ولقد أصبح منهج التحليل النظمي أحد أكثر المناهج العملية انتشاراً في دراسات السياسة الخارجية، ومما ساعد على ذلك خصائصه وارتباط هذا المنهج بنظام السياسة الخارجية بظروفه الداخلية أو الخارجية مع التركيز على سلوك وتوجهات السياسة الخارجية للدولة، وهو يتماشى مع متطلبات الدراسة المقارنة، ويساعد في فهم وتحليل السياسة المقارنة للدولة ، ويساعد على الفهم والتنبؤ بالآثار الناجمة عن التغذية العكسية لحركة نظم السياسة الخارجية، ومن هنا تبرز دينامكيته النظام وقدرته على تحليل وتفسير السياسة الخارجية وعملية صنع القرار فيها وتكوين إطار فكري لتحليل وفهم المتغيرات المؤثرة فيها(٣).

---

(١) ولعل من بين الدراسات الرائدة التي تأثرت بأفكار" برتا لانغي"" دراسة" ديفيد ايستن" عن النظام السياسي الداخلي، أنظر

(٢) **Political System**، New York، Alfred A. Knopf.
وكذلك دراسة مورتن كابلان عن النظام السياسي الدولي، أنظر:David Easton،The (1953).

(٣) Morten A.Kaplan، **System and Process in International Political**، op. cit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أصل النظرية:

ترجع جذور هذا المنهج إلى بداية القرن الماضـــي، عندما اعتبر العالم (لودفك فون بيرتالانغي) أن الظواهر الطبيعية والاجتماعية يمكن تفسيرها من خلال متغيرات محددة تعمل وفق نظام المسببات والنتائج(٤).

وقد اســتفاد (ديفيد أيســتون) من فروض نفس المنهج ليطبقها على الأنظمة الســياســية. واستخدمها بعد ذلك عددٌ من الباحثين في السياسة الدولية مثل (أوران يونك) و (مودلسكي) في تفســير وتحليل مظاهر الســلوك الخارجي للدولة، والفكرة التي ينطلق منها منهج التحليل النظمي تقوم على مفهوم النظام، الذي يعد إطاراً تنظيمياً لمجموعة من عناصر تتداخل مع بعضها البعض في عملية تفاعل ويتمخض عنها جملة نتائج غايتها إنجاز وظائف معينة.

فالنظام الســياســي في إطار منهج التحليل النظمي، يتكون أولاً: من مجموعة (عناصــر) تشــكل مرتكزاته الحقيقية. ثانياً: (بيئة) أو (وسـط) حيث تتداخل العناصـر مع بعضـها في عملية (تفاعل). ثالثاً: وهذه العملية، عملية التفاعل، ناتجة عن تفاعل تلك العناصــر ومؤثرات (أي مدخلات) من البيئة الخارجية حيث يتم التفاعل معها، لتأتي بعد ذلك المرحلة الرابعة المتمثلة بـــ (المخرجات) ، وهي النتائج الناجمة عن عملية التفاعل، والتي تتخذ صـيغة أفعال سـلوكية، أو سـياسـات تترجم على ارض الواقع. وهناك أيضاً مرحلة خامسة تمثلها التغذية العكسية.

وتستمر عملية التفاعل بصيغة الفعل والاستجابة، أو الفعل وردة الفعل على نحو منتظم.

ينطلق العديد من الباحثين والدارسين للسياسة الخارجية في تفسيرهم باعتماد هذا المنهج من فكرة مفادها، أن الدولة، أو وحدة اتخاذ القرار فيها، تتأثر بأفعال العناصــر أو(الوحدات) التي تشــكل البيئة الخارجية المحيطة بها، فتتخذ قرارات لإنجاز أهداف في ضـــوء تلك الأفعال أو الســـلوكيات الموجهة إليها (مدخلات أو مسببات)، فتقوم الأجهزة التي تتخذ القرار بإدراكها وتحليلها بفعل معطيات ذاتية وداخلية وخارجية لاتخاذ قرارات بشـــأنها (عملية التفاعل)، لتتحول تلك القرارات إلى أنماط من الفعل الســياســي الخارجي (مخرجات أو مدلولات أو ردود أفعال) يســتلمها المصــدر أو العنصــر أو الوحدة الناجم عنها الفعل الموجه إلى تلك الدولة (أي الأجهزة التي تتخذ القرار) لتتفاعل مع رد الفعل الموجه إليها حيث تتخذ، في ضوءها، قرارات تتحول إلى سلوكيات، أو سياقات عمل خارجية (التغذية العكسية).(١)

---

(٤) فيصل الرفوع، عبد القادر فهمي، **نظرية السياسة الخارجية**، ط١، ٢٠٠٩، ، ص ٣٥ .

(١) فيصل الرفوع، عبد القادر فهمي، مرجع سابق ، ص٣٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن منهج التحليل النظمي يقترب كثيراً من تفسير آلية السلوك السياسي الخارجي فالسياسة الخارجية هي عبارة عن أفعال سلوكية تقوم بها الدولة للوصول إلى أهداف محددة. وهذه الأفعال السلوكية ناجمة عن متغيرات داخلية وأخرى خارجية إما للرد على مواقف معينة، أو أنها تسعى لإنجاز وتحقيق أهداف محددة ومعلنة. إلا أن ما يؤخذ على هذا المنهج أنه يقتصر على وصف الآلية التي يتخذها سلوك أي دولة في إطار تفاعلها مع بيئتها الخارجية من دون الدخول في تفاصيل توضح لنا دور المتغيرات والعوامل الأخرى التي تسهم في صناعة هذه الآلية، أو تكون سبباً في حدوثها.

ومن أبرز رواد هذا المنهج هو (ريتشارد سنايدر) أستاذ العلاقات الدولية الذي حظيت منهجيته في التحليل بنصيب وافر من العناية والاهتمام من قبل الدارسين والمعنيين بعلم العلاقات الدولية والسياسية الخارجية.[٢]

ينطلق "سنايدر" من فرضية رئيسية تعتبر أن السلوك السياسي الخارجي لأي دولة ما هو إلا قرار، أو مجموعة قرارات صادرة عن وحدة اتخاذ القرار والتي تضم عدة أشخاص تناط بهم مسؤولية رسم السياسة العليا للدولة. وهؤلاء الأشخاص الذين يشكلون ما اصطلح على تسميته بـ (الوحدة القرارية) تؤثر فيهم عوامل مختلفة داخلية وخارجية وتدفع بهم إلى اتخاذ قرار معين، ومن أهم هذه العوامل: مستوى ثقافتهم وخبرتهم وتجربتهم السياسية[٣]، مهارتهم وكفاءتهم في حقل اختصاصهم المهني، طبيعة ونوعية المعلومات التي يعتمدون عليها، وطرق تفسيرهم لهذه المعلومات وتحليلها، والدوافع الشخصية ومدركاتهم الذاتية في التعامل مع المتغير الخارجي وكيفية التعامل مع كل ذلك في ضوء التحديد القائم للوسائل والأدوات التي يمتلكونها ويراد توظيفها لاتخاذ قرار السياسة الخارجية بصورته النهائية لتحقيق هدف معين أو أهداف محددة.

ورغم عقلانية ومنطقية الافتراض الذي يقوم عليه هذا المنهج باعتبار أن السياسة الخارجية مجموعة قرارات تتخذ لمواجهة مؤثر خارجي معين، إلا انه تعرض لانتقادات عدة، منها: مسألة الدوافع الشخصية ودورها في التعامل مع السياسة الخارجية، ذلك أن تحديد نوع هذه الدوافع وطبيعتها ومضمونها هي مسألة أصعب من التبسيط أو التعميم الذي جاء به "سنايدر"

---

(٢) ريمون حداد، (٢٠٠٠)، **العلاقات الدولية، الطبعة الأولى**، بيروت، دار الحقيقة، ص ص ٤٧-٦٢ .

(٣) محمود إسماعيل محمد، (١٩٨٢)، نحو إستراتيجية لسياسة مصر الخارجية في الثمانينات، **مجلة السياسة الدولية**، ع (٦٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما انتقد هذا المنهج باعتباره يقوم على التنبؤ الدقيق بالاحتمال الأكثر صواباً، أو الأكثر اقتراباً من الواقع. بمعنى، أن ثمة قرارات أو سياسات معينة تكون أكثر احتمالاً من غيرها في معالجتها لهدف معين. ومع ذلك، فإن السياسة الخارجية يغلب عليها طابع التنبؤ والاحتمالية، وأحياناً عدم اليقين بسبب الطبيعة المتغيرة وغير المستقر للنظام الدولي والعلاقات الدولية أو للدولة.

أن عملية صنع القرار السياسي الخارجي لا تنطلق من اعتبار أن ثمة خيار أو سبيل واحد يمثل الخيار الأفضل لمواجهة مؤثر خارجي محدد، إنما تلجأ إلى وضع عدة خيارات يمثل اختيار واحد من بينها الخيار أو القرار الأكثر عقلانية، أو الأكثر قبولاً للتعامل مع ذلك المتغير. وعملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية تخضع لتقديرات السياسي الذي يفترض أن تتوافر فيه الخبرة في العمل السياسي، والكفاءة والمهارة في إدارة الموقف والحافز الذي يتعرض له[١].

وفيما يتعلق بدراسة السياسة الخارجية لأية دولة فإنها تجيء على مُدرك تفسير السلوك الخارجي نظمياً، بمعنى يتم التعامل مع السياسة الخارجية للدولة باعتبارها نظاماً يتحرك بموجب التفاعل بين مجموعة من الأجزاء وظيفياً إلى درجة الاعتماد المتبادل وينبني على هذا النظام نظام السياسة الخارجية ووظيفته الأساسية هي اتخاذ القرارات في مجال السياسة الخارجية وتنفيذها تحقيقاً للأهداف التي يطمح إليها ويتحرك نظام السياسة الخارجية ضمن إطار بيئة مركبة تشمل بيئة داخلية وخارجية وتجسد مجمل الظروف التي تحيط بالنظام.[٢]

وقد أوضح "مودلسكي" إن سياسة الدولة الخارجية من الممكن أن تتغير إذا ما حدث أي تغير في هذه العناصر سواء كان هذا التغير من الداخل، أو من الخارج موضحاً أن أي سياسة خارجية رشيدة تفترض وجود توازن بين هذه العناصر، وإعادة هذا التوازن في حالة اختلاله.

---

(١) محمود إسماعيل محمد، (١٩٨٢)، نحو إستراتيجية لسياسة مصر الخارجية في الثمانينات، **مجلة السياسة الدولية**، ع (٦٩).

(٢) ريمون حداد، (٢٠٠٠)، **العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، بيروت، دار الحقيقة ، ص ٦٨٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى (هانزمورغنثاو) في كتابه "السياسية بين الأمم"، والذي عدد العناصر الأساسية التي تقوم عليها قوة الدولة وسلطانها، بأن محصلة هذه العناصر لا تعطي سوى صورة للقوة الكامنة، أما تحيق هذه القوة وجعلها حقيقة، فإنه يعتمد على نوعية الدبلوماسية، ويرى (هانزمور غنثاو) بأن الدبلوماسية يجب أن تحدد أهدافها في ضوء القوة المتاحة فعلياً، إما القوة الممكن استغلالها سعياً لتحقيق تلك الأهداف فيجب تحديدها، وعليها ان تقرر إلى أي مدى تتلاءم هذه الأهداف مع بعضها البعض، والدبلوماسية عليها أن تستخدم الوسائل المناسبة لتحقيق أهدافها حتى لا تتعرض السياسة الخارجية للخطر لعدم تحقيق هذه المهام(١).

وعرّف هولستي السياسة الخارجية على أنها: "تحليل أفعال وتصرفات ما نحو البيئة الخارجية والظروف المحلية التي تتم فيها صياغة وتنفيذ هذه الأفعال"(٢).

إن جميع نظم السياسة الخارجية تتضمن مجموعة من العناصر التي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنماط هي: (مدخلات- تفاعل- مخرجات) ثم عملية التغذية الراجعة(٣).

إن تحليل السياسة الخارجية لا يعني مجرد الكشف عن العمليات المؤثرة على السلوك الخارجي، بقدر اهتمامه بتفسير كيفية وسبب سير هذه العمليات وتأثيرها في ظل ظروف معينة دون غيرها، كذلك هولا يعنى بتحديد العوامل الداخلية، وتلك الخارجية المؤثرة على تشكيل السياسة الخارجية بقدر اهتمامه بفهم طريقة تفاعل هذين النوعين من العوامل(٤).

ومن أفضل النماذج التي يمكن أن تفيدنا بصفة خاصة في تحليل السياسة الخارجية النموذج الذي اقترحه (مايكل برتشر وبليما ستاينبرج، وجانيس شتين)(٥).

---

(1) Hans j. Morgenthau، (1967), **Politics Among Nations. 4th**. (New York: Knopf), P. 125.

(٢)Holsti، K.J(1967)، **International Politics. A Framework for Analysis**، Englwood. Cliffs، N. J. printice Hall. Inc،P.21.

(٣) Frankel. Joseph (1963)،**"The making of Foreign policy**، London: Oxford university press.

(٤) محمود إسماعيل محمد، (١٩٨٢)، نحو إستراتيجية لسياسة مصر الخارجية في الثمانينات، **مجلة السياسة الدولية**، ع (٦٩).

(٥) Michael Breacher. Blema Steinberg and Janice Stein، (1969): **A Framework for Research on Foreign policy Behavior: Journal of Conflict Resolution**، Vol. (13).No p p 75-85.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعتبر نظرية النظم في التحليل الدولي (أو كما تسمى أحيانا بنظرية الأنساق الدولية)، من ابرز النظريات التي حققت قبولا عاما وواسعا لها في الوسط الأكاديمي المتخصص:[٦]

(أ) أن النظام لا يخرج في حقيقته النهائية عن كونه وحدة عضوية متحركة وقابلة للتطور والتغيير المستمرين ، وهو التغيير الذي قد يمتد إلى الملامح العامة للنظام أو لهيكله التنظيمي، أو لنمط أداءه الوظيفي سواء ما تعلق من ذلك بالمضمون ، أو بالقواعد والإجراءات، أو بسلوكياته وبنماذج العلاقات المتبادلة بين أطرافه أو أخيرا بقيمة وأفكاره ومفاهيمه،الخ.

ومن هذا المنطلق فان النظم التي لا تتفاعل وتتطور كنتيجة ضمنية لهذه الطبيعة الديناميكية فإنها تكون قد حكمت على نفسها بالجمود والتحجر، وبالتالي فإنها تخرج من عداد الظواهر الطبيعية الجديرة بالدراسة والتسجيل.

(ب) أن كل نظام ، كقاعدة عامة،يعمل بطريقة المؤثرات الداخلة والمخرجات وقد تكون نواتج احد النظم هي نفسها المؤثرات الدالية في تفاعل نظام آخر. وبعض المؤثرات قد تكون إستراتيجية وحاسمة (أو ما يطلق عليه المتغيرات الحاكمة) في تقرير الكيفية .

(ج) أن النظام قد يكون متماسكاً ومحكماً في تكوينه ،أي على درجة عالية نسبياً من التماسك والانضباط الذاتي كما قد يكون مفككا ويعاني من تسيب علاقات أطرافه وعدم انضباطها.

ويرتبط ذلك في أساسه بنوع التقاليد التي نجح النظام في تأصيلها ،وكذلك بروح المسؤولية التي استطاع تعميقها في أطرافه، وبدرجة الاحترام التي تتمتع بها أجهزته ومؤسساته ومراكز اتخاذ القرار فيه من قبل هذه الأطراف، وبمدى ما في حوزته من وسائل القوة والإكراه المادي المشروع وأخيراً بمدى قابلية أطرافه على التوقع والتنبؤ لتكييف ردود الأفعال في اتجاهات وتحريكها في مسارات محسوبة بدقة سلفاً، الخ.

(د) أن هناك حدوداً تفصل بين أي نظام وبيئته الخارجية التي يتفاعل معها وتؤثر فيه .فالبيئة الخارجية المحيطة بالنظام لا تكف عن إبراز حاجات وضغوط وتحديات مادية وإنسانية وفكرية ،الخ، وإفراز العديد من القوى التي تدفع باتجاه التغيير، ويترتب على ذلك أنه بحسب إدراك النظام للحاجة إلى التغيير ، وأيضا بحسب الموارد والإمكانات المتاحة له تتحدد مقدرته على التكيف والاستجابة للتحديات ،سواء اتخذ ذلك صورة الاستجابة التامة ،أو الاستجابة المحدودة أو عدم الاستجابة على الإطلاق.

---

(٦) محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد ، (١٩٩٤) ، **موسوعة العلوم السياسية** ، جامعة الكويت، دولة الكويت، ص ٨٠٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(هـــــ) إن كل نظام عبارة عن شـــبكة معقدة من الاتصـــالات التي تتولى إبلاغ الحقائق والمعلومات إلى أطرافه أو إلى أجهزة اتخاذ القرارات المســـؤولة ،مما يحدد بدوره مقدرة النظام على التأقلم مع الظروف التي يتعايش معها ويعمل في مواجهة تحدياتها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : نظرية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية

تدرس هذه النظرية العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صناعة قراراتها ، إذ يتم تحليل السياسة الخارجية للدولة من خلال تحليل مدركات صانع القرار وتأثير شخصيته على عملية صنع القرار. فالدولة (أ) هي لاعب سياسي تترجم سياسات وقرارات صنّاع قراراتها الذين هم بمثابة لاعبين . والنظرية لهذا تركز على اللاعبين الأفراد اللذين هم صناع قرارات الدولة ، وعلى إعادة بناء الموقف كما تم تحديده بواسطة صناع القرار ، الذي يعد مسألة رئيسية يمكن أن يساعد لتحليل سلوك صانع القرار.(١)

وفي التركيز على سلوك الأفراد والمسؤولين عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية فإنه يصبح من الممكن تطبيق مبادئ ونظريات علم النفس وصولاً إلى فرضيات جديدة في مجال التحليل المتكامل لحقائق السياسة الدولية وذلك باعتبار السلوك الإنساني هو محصلة العديد من العوامل النفسية المعقدة كالدوافع والمشاعر والتصورات ، والتنبؤات المتعلقة بالمستقبل ، وأيضا باعتبار أن هذا السلوك يجمع بين الجانبين العقلاني وغير العقلاني.

فسنايدر يرى في اتخاذ القرارات عملية متتابعة المراحل وتشتمل على عدد من الأطراف المتفاعلين في بيئة قرارية معينة وهذه البيئة القرارية تضم الوحدات المسؤولة عن اتخاذ القرار الخارجي.(٢)

ومن مميزات هذه النظرية أنها تجمع بين عدة مستويات للتحليل في مشروع واحد متكامل ،فهي من جهة تحاول تحليل مختلف العوامل النفسية التي تحيط بشخصية متخذ القرارات وتضغط على تفكيره وتؤثر في كيفية اتخاذ لقراراته (المتغيرات السيكولوجية)،كما تحاول من جهة أخرى أن تحلل أثر العوامل الاجتماعية والتنظيمية التي تؤخذ هذه القرارات الخارجية في بيئتها (المتغيرات البيئية وفي النهاية فهي تحاول أن تبحث في الطريقة التي تتفاعل بها هاتان المجموعتان من المتغيرات مع بعضهما بكل ما لهذا التفاعل من تأثيرات .

---

(١) علاء أبو عامر، (٢٠٠٤)، **العلاقات الدولية** ، دار الشروق، عمان ، الأردن، ص (١٤١-١٤٣).

(٢)Charles, Mc Clleland, "**Applications of General Systems Theory In International Relations**" in James Roesensau (ed): International Politics And Foreign Policy, N.Y., Free press, (1961), P. 102-120.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرى دون برويت انه بتركيز السلوك الدولي في مصدره الأساسي الذي ينبع منه، أي في سلوك الإفراد المسئولين عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية فانه يغدو من الممكن تطبيق مبادئ ونظريات علم النفس وصولا إلى فرضيات جديدة في مجال التحليل المتكامل لحقائق السياسة الدولية وذلك باعتبار أن السلوك الإنساني هو محصلة العديد من العوامل لنفسية المعقدة :كالدوافع والمشاعر والتصورات والتنبؤات المتعلقة بالمستقبل ، وأيضا باعتبار أن هذا السلوك يجمع بين الجانبين العقلاني وغير العقلاني.[٣]

وتحظى نظرية القرارات الخارجية بقبول واسع كأداة قادرة على تفسير حقائق السياسة الدولية بتشابكاتها المعقدة وعلاقاتها غير المستقرة ، للعديد من الأسباب مثل:[١]

١-أن عملية اتخاذ القرارات الخارجية تشتمل على كل العناصر والمتغيرات الرئيسية التي تحدد في النهاية حركة الدول وتعين الإطار الذاتي الذي تضعه لنفسها وتبني عليه تصرفاتها الدولية ،ذلك أن كل طرف يتولى تفسير الموقف وتحديد ملامحه من واقع صلته بالأطراف الأخرى في ذلك الموقف وكذلك من واقع الأهداف التي يتبناها لنفسه من ورائه،وبحسب الوسائل التي يتيحها الموقف لتحقيقه وأيضا بحسب مقدرته على إدماج تلك الوسائل والأهداف ضمن إستراتيجية عمل تلائم ظروف الموقف القائم أيضا ،الخ..ويشير ريتشارد سنايدر إلى أن الدولة اذا كانت تتصرف خارجيا بصورة أو بأخرى ،فان ذلك يكون نابعا ي المقام الأول من رؤية واضعي القرارات للموقف الخارجي وتفسيراتهم الذاتية له في ضوء مختلف الشواهد والحقائق والمؤشرات المتاحة أمامهم.

٢- أن الدولة القومية كانت وستبقى لفترة طويلة قادمة مسؤولة في النظام السياسي الدولي. فالاستراتيجيات المؤثرة في حركة السياسة الدولية بكل ديناميكاتها السياسية وغير السياسية كما أن الكم المتاح من الموارد والإمكانات المساندة لتنفيذ تلك الاستراتيجيات على المستوى الدولي، كل هذا يجري اتخاذه والتخطيط له في نطاق قرارات قومية محسوبة تستهدف الدفاع عن اتجاهات قومية معينة أو مصالح قومية محددة. وإذا كانت هناك بعض المنظمات الدولية فوق القومية التي تستند إلى العديد من القوى المحركة التي تقف وراءها وتحاول عن طريقها أن ترتب أوضاعا معينة أو تنشى نماذج خاصة من العلاقات الدولية .[٢]

---

(٣) علاء أبو عامر، مرجع سابق، ص(١٤١-١٤٣).

(١) محمد محمود ربيع ، إسماعيل صبري مقلد ، مرجع سابق ، ص (٨٠٦ -٨٠٧).

(٢) المصدر نفسه ، ص ٨٠٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- أن نظرية القرارات الخارجية تجمع بين عدة مســـتويات للتحليل في مشـــروع واحد متكامل. فهي من جهة تحاول أن تتصـدى بالتحليل لمختلف العوامل النفسـية التي تحيط بشـخصـية متخذ القرارات وتضـــغط على تفكيره وتؤثر في الطريقـة التي يتخذ بهـا قراراتـه (المتغيرات السـيكولوجية) كما تحاول من جهة أخرى تحليل اثر العوامل الاجتماعية والتنظيمية التي تؤخذ تلك القرارات الخارجية منها (المتغيرات البيئية) أخيرا، فهي تحاول تعيين الكيفية التي تتفاعل به هاتان المجموعتان من المتغيرات مع بعضـــها البعض بكل ما يصـــحب ذلك التفاعل من تأثيرات أو يتمخض عنه من نتائج .

٤- نظرية القرارات الخارجية تتميز بكثرة عدد المتغيرات التي تبحث فيها وتحاول تقييمها والتعرف على تأثيراتها النســـبية وكذا النماذج التي تتمثل فيها علاقاتها المتبادلة في أي موقف من مواقف السـياسـة الخارجية، قد تخدم كأسـاس لربط العديد من نظريات السـياسـة الدولية ببعضـها . وهذه النظريات التي اقتصر تطبيقها على بعض الجوانب المحدودة دون محاولة لتجميعها وتنسيقها في إطار متكامل . ومن أمثلة النظريات التي يمكن ربطها ببعضها في نطاق مفهوم اتخاذ القرارات الخارجية نظريات الاتصال ونظريات التفاوض والمساومة ، ونظريات التهديد والصراع،ونظريات التحالف والمشاركة ،ونظريات الشخصية القومية أو ما يعرف كذلك بنظريات الطابع القومي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

عملية صنع القرار في السياسية الخارجية القطرية والتوجهات السياسية في الإطار الإقليمي

إن جيوبوليتيكا الدولة نتاج الموقع الجغرافي والبيئة والإنسان – وما تستدعيه هذه الثلاثية من مؤثرات سياسية جامعة تظهر في شكل الدولة وحدودها وفعاليتها وبناء على هذا المضمون فإن العنصر الجيوبوليتيكي هو الذي يحدد كلاً من القرار الأمني ومسرح الأحداث – وتفاعل السياسة مع الأرض لتأمين الإنسان والمكان – فهو علاقة وثيقة ثلاثية بين السياسة والأرض والإنسان بالإضافة إلى ذلك فإن هذا العنصر ليس جامداً إنما هو حركي أو ديناميكي يتأثر بعوامل طبيعية بعضها يمكن توقعه وبعضها لا يمكن توقعه، بعضها طبيعي وبعضها غير طبيعي يتأثر بعوامل من صنع الإنسان كالتحالفات والاتحادات.

المبحث الأول: العنصر الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية القطرية

وسيتم تحليل العنصر الجيوبوليتكي من خلال المحاور التالية:

- أولا: الموقع الجغرافي:

ترجع أهمية دراسة الموقع الجغرافي للدولة في أنه أحد العوامل المؤثرة على قوة الدولة حيث يحدد اتجاهات وميول وحضارة السكان – ويؤثر على توجهات وسلوك النظام السياسي للدولة وكذلك علاقتها بغيرها من الدول الأخرى في النسق الإقليمي والدولي وينصرف الموقع الجغرافي إلى أربعة أبعاد رئيسية هي: الموقع الفلكي والموقع بالنسبة للبحار والمحيطات والموقع الإستراتيجي والموقع بالنسبة للدول المجاورة، ويقصد بالموقع الفلكي بالنسبة لخطوط الطول والعرض، وتعتبر خطوط العرض أهم من خطوط الطول حيث تؤثر على مناخ الدولة الذي يؤثر بدوره على النشاط البشري.

ترجع أهمية هذا الموقع بالنسبة للبحار والمحيطات للدولة بأنه يحدد إستراتيجية الدولة وطبيعة مصالحها القومية، ويلاحظ أن جميع الدول العظمى والكبرى الذي وجدت عبر التاريخ هي دول بحرية، ومن أمثلة الدول البحرية (فينيقيا – الإغريق – الرومان – بريطانيا – فرنسا – الولايات المتحدة الأمريكية).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ترجع أهمية موقع الدولة بوجه عام في أنه يلعب دوراً حيوياً في تحديد إستراتيجية وسياسة الدولة فكلما كانت الدولة حبيسة داخل الدول المحيطة بها زادت أطوال حدودها السياسية وبالتالي زاد العبء الدفاعي عنها، وأدى ذلك إلى اتخاذ الدولة سياسات متوازنة مع جيرانها ، حفاظاً على علاقتها معها من خلال التعاون الذي قد ينشأ بين هذه الدول أو قد يزيد ذلك من الدول المعادية لها عندما تتعارض أو تتداخل المصالح. (١)

- الموقع الإستراتيجي لدولة قطر:

تقع شبه جزيرة قطر في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي ويتبعها عدد من الجزر من أهمها حوار وحالول وشراعوه والعالية والسافلية، ويتألف سطح قطر من سهل منبسط بوجه عام تتخلله بعض المنخفضات في الوسط وبعض التلال المرتفعة في الشمال الشرقي والشمال الغربي.

ومناخ قطر صحراوي يتميز بصيف طويل وشتاء قصير قليل المطر ويصبح الطقس لطيفا منذ أواخر أكتوبر حتى أواسط إبريل، تبلغ مساحة دولة قطر (١١،٥٢١) كيلومتراً مربعاً.(٢)

يضيف الموقع الإستراتيجي للدولة أهمية تنعكس على سياستها الداخلية والخارجية وبالنسبة لدولة قطر يتضح أن الموقع الإستراتيجي لها يتمثل في كون قطر تعد أكبر منطقة يابسة تخترق الخليج العربي من منتصفه ويتبعها عدد كبير من الجزر مما يمكنها من إحكام السيطرة على تأمين الملاحة داخل الخليج العربي وتقديم التسهيلات والإمدادات للناقلات البحرية اللازمة للأساطيل البحرية والناقلات العملاقة داخل هذا الخليج(٣).

تتمثل أهم النقاط التي يمكن تناولها بما يلي: (مساحة الدولة، حدودها السياسية، شكلها، التقسيم الإداري لها "تقسيمها الداخلي"، المدن الرئيسية والفرعية بها، شبكة الطرق، تضاريسها، مناخها)، ولكننا سوف نكتفي بمساحة الدولة ومدى تأثيرها على سياستها الخارجية. (٤)

---

(١) صبحي محمصاني ، (١٩٦٥)، **الأوضاع التشريعية في الدول العربية، ماضيها وحاضرها**، طبعة ثالثة، بيروت، دار العلم للملايين، ص٤٥.

(٢) معلومات عن قطر ، (٢٠١٠) نقلا عن الرابط الالكتروني ، www.alkazem.com/qatar.htm

(٣) عبد العزيز بن محمد بن جبر آل ثاني، مرجع سابق، ص١١١

(٤) المصدر نفسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مساحة الدولة:

تلعب مساحة الدولة بوجه عام دوراً في حسابات القوة القومية لها، حيث تحدد المساحة وإستراتيجية الدولة وقدرتها على اتخاذ سياسة خارجية مستقلة ، فكلما زادت مساحة الدولة بوجه عام زادت قوتها وموارد ثروتها الطبيعية، فالدول صغيرة المساحة تتميز غالباً بقلة عدد سكانها وقلة مواردها الطبيعية، وبالتالي يعتمد بقاؤها على أن تكون محايدة مثل (سويسرا) أو تتخذ سياسة متوازنة في علاقاتها الدولية مثل (فنلندا) أو تعمل على الارتباط بقوة عظمى مثل (إسرائيل)، أما الدول ذات المساحة الكبيرة فيتوافر لها العمق الإستراتيجي الذي يمكنها من توزيع أهدافها الإستراتيجية بكفاءة تامة، وبالتالي تتبنى سياسة ذات الرؤى البعيدة مثل (روسيا ثم الاتحاد السوفيتي سابقاً ضد نابليون ثم هتلر) بعكس الدول ذات المساحة الصغيرة التي قد تتبنى إستراتيجية الحرب الخاطفة وضرورة نقل العمليات الحربية خارج أراضيها، مثل إسرائيل وعموماً يمكن القول بأن المساحة تهيئ القوة، والقوة تصون المساحة.

أن تفاعل الموقع والبيئة والإنسان وانتشار النشاط الاقتصادي والإداري في كافة المواقع القطرية قد دفع بالعنصر الجيوبوليتيكي بأن يشكل أساساً قوياً لبناء دولة صغيرة على ساحل الخليج العربي يسكنها أكثر من نصف مليون نسمة، وتتمتع بمستوى معيشي مرتفع، وتحتكم إلى سلطات إدارية حديثة، ومن هذا تبقى الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لتلك الدولة البحرية محلاً لصراعات قوة إقليمية وعالمية يتعين التعامل معها من منظور واقعي يضع اعتبارات المساحة والسكان في ترتيب مهم حتى يمكن بعد ذلك اتخاذ القرار السياسي والعسكري المناسب لتحقيق الأمن القومي لهذه الدولة[١].

تقع قطر(بين خطي عرض ٢٧ ٢٤° و١٠ ٢٦° ٠شمالا وخطي طول ٤٥ ٥٠° و٤٠ 51°شرقا)، وهي بذلك تقع في منتصف الساحل الغربي من الخليج العربي وهي عبارة عن شبة جزيرة تمتد باتجاه الشمال في مياه الخليج ويتبعها عدد من الجزر ويبلغ طولها من الجنوب إلى أقصى الشمال حوالي ١٦٠ كم

يحدها من الجنوب المملكة العربية السعودية ومن الجنوب الشرقي دولة الإمارات العربية المتحدة ومن الغرب دولة البحرين.

---

(١) حسن الخياط، (١٩٨٢) ، **الرصيد السكاني لدول الخليج العربية، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية**، جامعة قطر، ص٦٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتقسم دولة قطر إداريا إلى تسع بلديات هي الدوحة ، الريان، الوكرة، أم صلال، الخور ، الشمال ، الغويرية ، الجميلية ، جريان الباطنة.

ومن أهم مدنها الدوحة وهي العاصمة السياسية والمركز التجاري لدولة قطر وتقع في منتصف الساحل الشرقي لشبه جزيرة قطر وفيها ميناء تجاري هام ومطار دولي حديث . المدينة الثانية من حيث الأهمية هي أم سعيد وتقع على الساحل في المنطقة الجنوبية الشرقية من البلاد وتبعد عن الدوحة حوالي (٣٦) كم جنوبا ، وتوجد فيها مجمعات صناعية حديثة ومتطورة بالإضافة إلى ميناء تجاري هام وآخر لتصدير النفط.

تتصف شبه جزيرة قطر بسطح منبسط بوجه عام باستثناء بعض الهضاب قليلة الارتفاع في الشمال الغربي - ويتميز سطحها ببعض التلال الرملية والكلسية المتناثرة وأكثرها ارتفاعا هي مرتفعات دخان التي تصل إلى علو (٣٥) مترا ، هذا وتوجد الخضرة الطبيعية في البقاع الشمالية بينما تغطي الرمال والسهول الملحية المناطق الجنوبية. (١)

ثانياً: العنصر الديموغرافي للدولة:

يؤثر العنصر البشري من حيث التركيبة وتوزيعها دورا رئيسيا في تقييم القوة القومية للدولة باعتبارها الأيدي العاملة التي تساهم في دعم الاقتصاد الوطني وتشكل عنصرا رئيسيا في توفير الموارد للقوات المسلحة البشرية.

ومما لا شك فيه أيضاً في هذا المجال أنه يجب عدم الربط بين كثرة أو قلة عدد السكان وبين قوة الدولة ربطاً مجرداً حيث توجد عوامل أخرى كثيرة مؤثرة على ذلك مثل مدى تفاعل القوى البشرية مع مساحة وموارد الدولة والمستوى العلمي والصحي والتكنولوجي الذي يبلغه السكان وكذلك الروح المعنوية، وانتشار السكان وتركزهم والتركيبة السكانية، فقد تكون تركيبة مثيرة للاضطرابات وقد تكون خالقة للتوافق والوفاق ويتوقف ذلك على الروح المعنوية للسكان ودرجة انتمائهم أو اندهارهم القومي وتماسكهم السياسي إلى غير ذلك من المؤشرات التي يمكن أن يكون لها تأثير بالغ على الأمن القومي للدولة سلباً أو إيجاباً وبالتالي على السياسة الخارجية لها.فعلى الرغم من قلة عدد السكان في دولة قطر إلا انها استطاعت تحقيق نهضة اقتصادية معتمدة على تنمية وتوزيع مصادر الدخل لديها وتدعيم الجهة الداخلية المؤثرة في البناء الوطني. (٢)

---

(١) نقلا عن الرابط الالكتروني ، http://portal.www.gov.qa

(٢) يوسف محمد عبيدان ، (١٩٧٩)، **المؤسسات السياسية في دولة قطر**، بيروت، ص ١٢٠-١٣٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تهدف الرؤية الوطنية إلى تحويل قطر بحلول عام ٢٠٣٠ إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلا بعد جيل. حيث تحدد الرؤية الوطنية لدولة قطر النتائج التي يسعى البلد لتحقيقها على المدى الطويل كما أنها توفر إطارا عاما لتطوير الإستراتيجية الوطنية الشاملة وخطط تنفيذها.تعالج الرؤية الوطنية خمسة تحديات تواجه دولة قطر هي: التحديث والمحافظة على التقاليد واحتياجات الجيل الحالي واحتياجات الأجيال القادمة ،النمو المستهدف والتوسع غير المنضبط ، مسار التنمية وحجم ونوعية العمالة الوافدة المستهدفة ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة وتنميتها .

تستشرف الرؤية الوطنية الأفاق التنموية من خلال الركائز الأربع المترابطة التالية: (١)

التنمية البشرية:

تطوير وتنمية سكان دولة قطر ليتمكنوا من بناء مجتمع مزدهر التنمية الاجتماعية: تطوير مجتمع عادل وآمن مستند على الأخلاق الحميدة والرعاية الاجتماعية وقادر على التعامل والتفاعل مع المجتمعات الأخرى ولعب دور هام في الشراكة العالمية من أجل التنمية.

التنمية الاقتصادية:

تطوير اقتصـاد وطني متنوع وتنافسـي قادر على تلبية احتياجات مواطني قطر في الوقت الحاضر وفي المستقبل وتأمين مستوى معيشي مرتفع.

التنمية البيئية:

إدارة البيئة بشكل يضمن الانسجام والتناسق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة.

ثالثاً: العنصر الإعلامي في الدولة:

يعتبر هذا العنصر من العناصر الهامة المؤثرة في السياسة الخارجية للدولة بوجه عام، فالدعاية والإعلام يهدفان إلى خلق المساندة من الرأي العام الداخلي لصانع ومتخذ القرار السياسي، وهذا لا يتأتى إلا من خلال دور إيجابي وقوي في تعبئة القطاعات المختلفة لتحقيق هذا الهدف.

---

(١) قطر ، **الأمانة العامة للتخطيط التنموي** ، التقرير السنوي ، ٢٠١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أثبتت الدراسات التي تمت في هذا الموضوع أن هناك علاقة وثيقة وارتباطاً قوياً بين الإعلام والانتماء القومي والرأي العام القومي يتمثل في الآتي: (١)

١. أنه إذا كان الولاء القومي مفهوماً سياسياً فإن الانتماء القومي يعد مفهوماً اجتماعياً بالدرجة الأولى، وهو لذلك أشمل وأوسع، ذلك لأن الفرد يشعر فيه بأن هذا المجتمع الذي يعطيه ولاءه وإخلاصه إنما هو مجتمع يقوم بإشباع احتياجاته ويعمل على استقراره وأمنه وأمن أسرته ويبسط عليه حمايته

٢. من المسلم به أن الرأي العام القومي يعتبر مفهوماً معقداً ومتشابكاً وأنه من الصعب الحصول على رأي عام يشبه الإجماع أو يقترب منه إلا في الحالات التي تهدد أمن الحدود السياسية للدولة، ذلك أن أي غزو خارجي للدولة يؤدي فقط إلى نشوء رأي عام قومي لمقاومة هذا الغزو، أما فيما عدا ذلك من القضايا فإن الرأي العام يختلف بين القضايا المختلفة وذلك حسب القوى الاجتماعية التي يتشكل منها أفراد المجتمع بين مؤيد ومعارض ومع ذلك يبقى هناك مفهم الرأي العام القومي الذي يتصل أساساً بالاتجاه الغالب الذي يستقر في أذهان معظم أفراد المجتمع بأن المصلحة العليا للدولة يجب أن تكون فوق كل الاعتبارات(٢).

٣. من هنا تتمثل العلاقة بين الأمن القومي والرأي العام القومي في أنه: لا بد أن يكون الرأي العام القومي على قدر من الوعي والإدراك الذي يجعله قادراً على إدراك أن المصالح العليا للدولة يجب وضعها فوق كل اعتبار، وإعطاء الفرصة كاملة لتنفيذ أي سياسات تم وضعها بواسطة السلطة العليا في الدولة ويقرها الدستور القائم مهما كان الرأي المخالف لهذه السلطة، وتعد أي محاولة داخلية لتهديد السياسة الاقتصادية في حالة تبنيها أي إستراتيجية تهديداً للأمن القومي، ذلك لأن مقاومة الأفراد أو أي قوى اجتماعية معينة لهذا النهج تؤدي إلى الفوضى وتهديد الدولة ذاتها وتعريض أمنها القومي للخطر، وفي المقابل يتطلب من أجهزة الأمن القومي السعي المستمر لمراقبة الانحراف الناجم عن تنفيذ هذه السياسة.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) أحمد الخشاب، (١٩٨٠)، **دراسات إنثروبولوجية**، دار المعارف، القاهرة، ص٧٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. إن الأمن القومي له خصـوصـية بالنسـبة لكل دورة ولكن المبادئ وأسـاليب التحقيق قد تشترك أو تختلف تبعاً للوزن النسبي للدولة محل الدراسة وموقعها في الخريطة الإقليمية والعالمية[١].

٥. يلعب الإعلام دوراً كبيراً في تحقيق الأهداف القومية للدولة سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر وذلك من خلال تعبئة الرأي العام القومي حول الإصرار على تحقيق تلك الأهداف إذا ما تم إعداده الإعداد المناسب لتحقيق تلك المهمة يتبين من خلال التحليل السابق أهمية دور الإعلام ووسائل الاتصال في بناء رأي داخلي وخارجي يؤيد النظام السياسي.

(١) أحمد العناني، (١٩٩٠)، **المعالم الأساسية لتاريخ قطر الحديث**، الدوحة، قطر، ص١٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الأجهزة والسلطات المسؤولة عن صنع وصياغة واتخاذ القرار السياسي في دولة قطر

يهدف هذا المبحث إلى إلقاء الضوء على أهم الأجهزة والسلطات المسؤولة عن صناعة وصياغة اتخاذ القرار السياسي في دولة قطر، ولكن قبل التعرض لهذا الموضوع فمن المهم التعريف بدولة قطر وأسس الحكم فيها، فقطر هي إحدى دول مجلس التعاون الخليجي العربي[١]، وهي دولة مستقلة ذات سيادة، دينها الإسلام، والشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع بها ونظامها ديمقراطي ولغتها الرسمية هي اللغة العربية، وشعب قطر جزء من الأمة العربية،ونظام الحكم فيها وراثي في عائلة آل ثاني ومن نسل الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد ويقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات (سلطة تشريعية، سلطة تنفيذية، سلطة قضائية) مع تعاونها وذلك على الوجه المبين في الدستور الدائم لدولة قطر.وأهم الأجهزة المسؤولة عن صنع السياسية الخارجية في دولة قطر ما يلي : [٢].

مرّ التطور الدستوري في قطر بمراحل متدرجة عكست تطور البلاد ونمو اقتصادها، فقد صدر أول نظام أساسي مؤقت للحكم في قطر سنة ١٩٧٠م قبل أن تنال البلاد استقلالها، ثم عدّل في سنة ١٩٧٢م بعد الاستقلال الوطني، ليتواءم مع متطلبات هذه المرحلة الجديدة ومسؤولياتها، قد تحددت منذ ذلك الحين معالم وأهداف سياسات الدولة وانتماءاتها الخليجية والعربية والإسلامية، واكتسبت سلطاتها وأجهزتها المختلفة الخبرات المستمدة من الممارسة الفعلية على المستويين الداخلي والخارجي ، وكانت التعديلات التشريعية التي تناولت بعض أحكام النظام الأساسي المؤقت المعدل، فيما يخص السلطة التنفيذية والأحكام المتعلقة بتوارث الحكم في الدولة، استكمالاً للأوضاع الدستورية في البلاد، كما كان إصدار قانون السلطة القضائية وغيره من القوانين الأساسية التي تنظم المعاملات المدنية والتجارية، خطواتٍ على طريق استكمال بناء أجهزة الدولة وإرساء أسس دولة المؤسسات والقانون. وتحقيقاً لهذا الغرض صدر القرار الأميري الخاص بتشكيل لجنة إعداد الدستور الدائم للبلاد في يوليو من عام ١٩٩٩م ليتلاءم مع ما حققته دولة قطر من إنجازات، وليلبي التطلعات ولتحقيق مستقبل أفضل للدولة، والجدير بالذكر أنه في عام ١٩٩٩م، جرت في قطر ولأول مرة انتخابات للمجلس البلدي المركزي

---

(١) أحمد العناني، مرجع سابق، ص١٢٣

(٢) الدستور الدائم لدولة قطر، المواد أرقام (١، ٢، ٣، ٤، ٦٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان ذلك حدثاً تاريخياً باعتبار أن تلك الانتخابات كانت تمثل أولى خطوات البلاد نحو الديمقراطية بمفهومها المدني. وفي خطوة رائدة شُجعت النساء على ترشيح أنفسهن وعلى المشاركة في التصويت وكانت هذه أول فرصة لهن للمشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرار في البلاد.

أولاً: أمير البلاد:

هو رئيس الدولة، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة ويكون له الإشراف عليها يعاونه في ذلك مجلس الدفاع الذي يتبعه مباشرة، ويتولى الأمير مسؤولية إدارة الشؤون الداخلية والخارجية للدولة ، ويباشر الأمير الاختصاصات التي منحها الدستور له وهي: (١)

١. رسم السياسة العامة للدولة الداخلية والخارجية بمساعدة مجلس الوزراء الذي يقدم الاستشارات والرأي له تجاه الأوضاع الداخلية والإقليمية.

٢. المصادقة على القوانين والأنظمة وإصدارها، ولا يصدر قانون ما لم يصادق عليه الأمير وبعدها يصبح نافذ في الدولة.

٣. دعوة مجلس الوزراء للانعقاد كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك، وتكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها.

٤. تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين وإنهاء خدمتهم وفق أحكام القانون ومصلحة الدولة واحتياجاتها.

٥. اعتماد رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية للدول العربية والأجنبية.

٦. منح الأوسمة المدنية والعسكرية وفقاً للقانون.

٧. إنشاء وتنظيم الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى وتعيين اختصاصاتها.

٨. إنشاء وتنظيم الأجهزة التي تساعده وتبدي الرأي والمشورة على توجيه السياسات العليا للدولة والإشراف عليها وتعيين اختصاصاتها.

(١) الدستور الدائم لدولة قطر، المواد أرقام (٦٧، ٦٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩. عقد المعاهدات والاتفاقيات بمرسوم خاص منه موضحاً أسباب وموجبات التوقيع عليها ويبلغها لمجلس الشورى، ويكون للمعاهدة أو الاتفاقية قوة القانون بعد التصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية، على أن معاهدات الصلح والمعاهدات المتعلقة بإقليم الدولة أو بحقوق السيادة أو حقوق المواطنين العامة أو الخاصة أو التي تتضمن تعديلاً لقوانين الدولة يجب لنفاذها أن تتم موافقة مجلس الشورى وأن تصدر بقانون ولا تكون سرية في بعض البنوك.

١٠.للأمير أن يعلن بمرسوم الأحكام العرفية في البلاد وذلك في الأحوال الاستثنائية التي يحددها القانون، وله عند ذلك اتخاذ كل الإجراءات السريعة اللازمة لمواجهة أي خطر يهد سلامة الدولة أو وحدة إقليمها أو أمن شعبها ومصالحه، أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء مهمها، على أن يتضمن المرسوم طبيعة الحالة الاستثنائية التي أعلنت الأحكام العرفية من أجلها، وبيان الإجراءات المتخذة لمواجهتها، ويخطر مجلس الشورى بهذا المرسوم خلال الخمسة عشر يوماً التالية لصدورهن وتكون الأحكام العرفية لمدة محدودة ولا يجوز تمديدها إلا بموافقة مجلس الشورى.

ثانياً: السلطة التشريعية:

يتولى مجلس الشورى القيام بممارسة دوره الرقابي والتشريعي وإقرار الموازنة العامة للدولة، كما يمارس الرقابة على السلطة التنفيذية وذلك على الوجه المبين بالدستور يعد الشعب مصدر السلطات ويمارسها وفقاً لأحكام الدستور ويقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها. يتولى مجلس الشورى السلطة التشريعية بينما يتولى الأمير السلطة التنفيذية ويعاونه في ذلك مجلس الوزراء على الوجه المبين في دستور البلاد. أما السلطة القضائية فتتولاها المحاكم وتصدر الأحكام باسم الأمير. [١].

تكون مدة المجلس أربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له وتجرى انتخابات المجلس الجديد خلال التسعين يوماً السابقة على نهاية تلك المدة، ويجوز إعادة انتخاب من انتهت مدة عضويته، وإذا لم تتم الانتخابات عند انتهاء مدة المجلس أو تأخرت لأي سبب من الأسباب يبقى المجلس قائماً حتى يتم انتخاب المجلس الجديد[٢].

---

(١) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (٨١)

(٢) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (٣٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تكون مدة انعقاد الدولة لمجلس الشورى ثمانية أشهر في السنة على الأقل ولا يجوز فض دورة الانعقاد قبل اعتماد موازنة الدولة [١].

يدعو الأمير بمرسوم مجلس الشورى لاجتماع غير عادي في حالة الضرورة أو بناء على طلب أغلبية أعضاء المجلس، ولا يجوز في دورة الانعقاد غير العادي أن ينظر المجلس في غير الأمور التي دعي من أجلها[٢].

تكون جلسات مجلس الشورى علنية ويجوز عقدها سرية بناءً على طلب ثلث أعضاء المجلس أو بناء على طلب من مجلس الوزراء[٣]، ويشترط لصحة انعقاد المجلس حضور أغلبية أعضاء المجلس، على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس، فإن لم يكتمل العدد المطلوب تؤجل الجلسة إلى الجلسة التي تليها[٤]. تصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وذلك في غير الحالات التي تشترط فيها أغلبية خاصة، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس[٥].

لا يجوز إسقاط عضوية أحد أعضاء المجلس إلا إذا فقد الثقة والاعتبار، أو فقد أحد شروط العضوية التي انتخب على أساسها أو أخل بواجبات عضويته، ويجب أن يصدر قرار إسقاط العضوية من المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه [٦].

لكل عضو من أعضاء المجلس حق اقتراح القوانين، ويحال كل اقتراح إلى اللجنة المختصة في المجلس لدراسته وإبداء الرأي بشأنه وعرضه على المجلس بعد ذلك، فإذا رأى المجلس قبول الاقتراح أحاله إلى الحكومة بعد وضعه في صيغة مشروع قانون لدراسته وإبداء الرأي بشأنه وإعادته للمجلس في دور الانعقاد ذاته أو الذي يليه، كما أن أي اقتراح بقانون رفضه المجلس لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد ذاته[٧].

---

(١) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (٨٤)

(٢) إسماعيل عبد العزيز، (١٩٩٨)، المدن والمستوطنات والتخطيط العمراني، موسوعة المعلومات القطرية، المجلد الجغرافي، جامعة قطر، ص٢٣٨.

(٣) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (٨٨)

(٤) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (٩٩)

(٥) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (١٠٠)

(٦) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (١٠٣)

(٧) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (١٠٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كل مشـــروع قانون أقره مجلس الشـــورى يرفع إلى الأمير للتصـــديق عليه، فإذا لم يرد التصـــديق على مشـــروع القانون رده إلى المجلس في غضـــون ثلاثة أشـــهر من تاريخ رفعه إليه مشـــفوعاً بأسـباب عدم التصـــديق. وإذا رد مشـــروع أي قانون خلال المدة المبينة والســـابق ذكرها وأقره مجلس الشورى مرة ثانية بموافقة ثلثي الأعضاء التي يتألف منهم المجلس صدق عليه الأمير وأصـــدره، ويجوز للأمير عند الضـــرورة القصـــوى أن يأمر بإيقاف العمل بهذا القانون للمدة التي يقدر أنها تحقق المصـــالح العليا للبلاد، فإذا لم يحصـــل المشـــروع على موافقة ثلثي الأعضـــاء، فلا يجوز إعادة النظر فيه خلال ذات الدورة [١].

إقرار الموازنة العامة للدولة:

يجب عرض مشروع الموازنة العامة على مجلس الشورى قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية، ولا تعتبر نافذة إلا بإقرار مجلس الشورى لها.

ويجوز لمجلس الشـــورى أن يعدل مشـــروع الموازنة بموافقة الحكومة، وإذا لم يتم اعتماد الموازنة الجديدة قبل بدء الســـنة المالية يتم العمل بالموازنة الســـابقة إلى حين إقرار الموازنة الجديدة[٢].

ولمجلس الشـــورى الحق في إبداء الرغبات للحكومة في المســـائل العامة، وإذا تعذر على الحكومة الأخذ بهذه الرغبات يجب عليها أن تبين للمجلس أســـباب ذلك وللمجلس أن يعقب مرة واحدة على بيان الحكومة.

بالنسبة لأعضاء المجلس: لكل عضو من أعضاء مجلس الشورى الحق في أنه يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء، وإلى أحد الوزراء أسئلة لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصاتهم، وللمسائل وحده حق التعقيب مرة واحدة على الإجابة التي يدلي بها السؤال .

لكل عضو من أعضاء مجلس الشورى أن يوجه استجواباً إلى الوزراء في الأمور الداخلة في اختصـــاصـــاتهم ، ولا يجوز توجيه الاســـتجواب إلا بموافقة ثلث أعضـــاء المجلس، ولا تجرى مناقشـــة الاســـتجواب إلا بعد عشـــرة أيام على الأقل من توجيهه إلا في حالة الاســـتعجال، ويشـــترط موافقة الوزير على تقصير المدة[٣].

---

(١) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (١٠٦)

(٢) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (١٠٧)

(٣) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (١١٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا يجوز في غير حالات التلبس القبض على عضو مجلس الشورى أو حبسه أو تفتيشه أو استجوابه إلا بإذن سابق من المجلس وإذا لم يصدر المجلس قراره في طلب الإذن خلال شهر من تاريخ وصول الطلب إليه اعتبر ذلك بمثابة إذن، ويصدر الإذن من رئيس المجلس في غير أدوار الانعقاد. وفي حالة التلبس يجب إخطار المجلس بما اتخذ من إجراءات في حق العضو المخالف، وفي غير دور انعقاد المجلس يتعين أن يتم ذلك الإخطار عند أول انعقاد لاحق له[١].

أهم واجبات عضو مجلس الشورى:

١. لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى وتولي الوظائف العامة، وذلك فيما عدا الحالات التي يجوز فيها الجمع بين الوظيفتين وفقاً للدستور[٢].

٢. على أعضاء مجلس الشورى أن يستهدفوا في سلوكهم مصالح الوطن ولا يستغلوا العضوية بأي صورة كانت لفائدتهم أو لفائدة من تصله بهم علاقة خاصة، ويحدد القانون الأعمال التي يجوز لعضو مجلس الشورى القيام بها[٣].

رقابة مجلس الشورى على أعمال الوزراء :

كل وزير مسئول أمام مجلس الشورى عن أعمال وزارته، ولا يجوز طرح الثقة عن الوزير إلا بعد مناقشة استجواب موجه إليه ويكون طرح الثقة بناءً على رغبته أو طلب موقع عليه من خمسة عشر عضواً، ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في هذا الشأن قبل عشرة أيام على الأقل من تاريخ تقديم الطلب أو إبداء الرغبة ويكون سحب الثقة من الوزير بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس، ويعتبر الوزير معتزلاً الوزارة من تاريخ قرار سحب الثقة[٤].

ثالثاً: السلطة التنفيذية:

السلطة التنفيذية يتولاها الأمير ويعاونه في ذلك مجلس الوزراء على الوجه المبين في الدستور الدائم للدولة، حيث يقوم بمعاونة الأمير على أداء مهامه وممارسة سلطاته وفقاً للدستور وأحكام القانون [٥].

---

(١) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (١١٣)
(٢) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (١١٤)
(٣) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (١١٥)
(٤) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (١١١)
(٥) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (١٢٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشكيل الوزارة:

يكون تشكيل الوزارة بأمر أميري بناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء، ويجوز للأمير أن يعهد إلى رئيس مجلس الوزراء أو على أي من الوزراء بمهام وزارة أو أكثر، ويحدد القانون صلاحية الوزراء

اختصاصات مجلس الوزراء:

يناط بمجلس الوزراء بوصفه الهيئة التنفيذية العليا بإدارة جميع الشؤون الداخلية والخارجية التي يختص بها وفقاً للدستور وأحكام القانون، ويتولى مجلس الوزراء بوجه خاص الاختصاصات التالية[1].

- اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم، وتعرض مشروعات القوانين على مجلس الشورى لمناقشتها، وفي حالة الموافقة عليها ترفع لسمو الأمير للتصديق عليها وإصدارها وفقاً لأحكام الدستور.
- اعتماد اللوائح والقرارات التي تعهدها الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى، كل فيما يخصه، لتنفيذ القوانين بما يطابق أحكامها.
- الإشراف على تنفيذ القوانين، والمراسيم، واللوائح، والقرارات ، واقتراح إنشاء وتنظيم الأجهزة الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة وفقاً للقانون، والرقابة العليا على سير النظام الحكومي المالي والإداري.
- تعيين الموظفين وعزلهم متى كان التعيين أو العزل لا يدخل في اختصاص الأمير أو في اختصاص الوزارة وفقاً للقانون ، ورسم القواعد العامة الكفيلة باستتباب الأمن الداخلي والمحافظة على النظام في أرجاء الدولة وفقاً للقانون.
- إدارة الشؤون المالية للدولة، ووضع مشروع موازنتها العامة طبقاً للدستور وأحكام القانون ، واعتماد المشروعات الصناعية ووسائل تنفيذها.
- الإشراف على طرق رعاية مصالح الدولة في الخارج، وعلى وسائل العناية بعلاقاتها الدولية وبشؤونها الخارجية.

---

(١) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (١٢٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إعداد تقرير في أول كل سنة مالية، يتضمن عرضاً تفصيلياً للأعمال الهامة التي أنجزت داخلياً وخارجياً، مقروناً بخطة ترسم أفضل الوسائل الكفيلة بتحقيق النهضة الشاملة للدولة، وتوفير أسباب تقدمها ورخائها، واستقرارها وفقاً للمبادئ الجوهرية الموجهة لسياسة الدولة المنصوص عليها في الدستور، ويرفع هذا التقرير للأمير لإقراره.

أهم واجبات مجلس الوزراء :

أولاً: رئيس الوزراء:

١. يتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة جلسات المجلس وإدارة مناقشاته ويشرف على تنسيق العمل بين الوزارات المختلفة تحقيقاً لوحدة الأجهزة الحكومية، وتكامل نشاطها، ويوقع باسم مجلس الوزراء، ونيابة عنه القرارات التي يصدرها المجلس ويرفع إلى سمو الأمير قرارات المجلس المتعلقة بالشؤون التي يصدر بتحريرها قرار أميري للتصديق عليها وإصدارها وفقاً للدستور [١].

٢. تكون اجتماعات مجلس الوزراء صحيحة بحضور أغلبية أعضائه على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه، ومداولات المجلس سرية، وتصدر قراراته بموافقة أغلب الأعضاء الحاضرين،وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس، وتلتزم الأقلية برأي الأغلبية [٢].

٣. رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون بالتضامن أمام الأمير عن تنفيذ السياسة العامة للحكومة، وكل منهم مسؤول مسؤولية فردية أمام سمو الأمير عن أداء واجباته وممارسة صلاحياته [٣].

٤. على الوزراء تنفيذ السياسة العامة للحكومة كل في حدود اختصاصه، وللأمير أن يطلب من رئيس مجلس الوزراء ومن الوزراء تقديم تقارير عن أي شأن من الشؤون التي تدخل في اختصاصاتهم [٤].

---

(١) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (١٢٥)

(٢) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (١٢٦)

(٣) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (١٢٣)

(٤) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (١٢٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. على الوزراء أثناء توليهم مناصبهم أن يستهدفوا في سلوكهم مصالح الوطن، وألا يستغلوا مناصبهم الرسمية بأي صورة كانت لفائدتهم أو لفائدة من تصله بهم علاقة خاصة، ويحدد القانون الأعمال المحظورة على الوزراء،والأفعال التي تقع منهم أثناء توليهم مناصبهم وتستوجب مساءلتهم، كما تحدد طريقة هذه المساءلة [١].

رابعاً: السلطة القضائية:

تتميز دولة قطر مثل غيرها من الدول الحرة الديمقراطية بأن سيادة القانون بها هي أساس الحكم في الدولة وشرف القضاء ونزاهة القضاء وعدلهم ضمان للحقوق والحريات [٢].

والسلطة القضائية في قطر هي سلطة مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفق القانون [٣]. وللقضاء في قطر مجلس أعلى يشرف على حسن سير العمل في المحاكم والأجهزة المعاونة لها، ويبين القانون تشكيله وصلاحياته واختصاصاته [٤].

ويرتب القانون المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ويبين صلاحياتها واختصاصاتها، ويقتصر اختصاص المحاكم العسكرية في غير حالة الأحكام العرفية على الجرائم العسكرية التي تقع من أفراد القوات وقوات الأمن وذلك في الحدود التي يقررها القانون [٥]،وجلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب العامة،وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية[٦].

وتتولى النيابة العامة الدعوى العمومية باسم المجتمع وتشرف على شؤون الضبط القضائي وتسهر على تطبيق القوانين الجنائية ويرتب القانون هذه الهيئة وينظم اختصاصاتها، ويبين الشروط والضمانات الخاصة بمن يولون وظائفها.

---

(١) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (١٢٨)
(٢) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (١٢٩)
(٣) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (١٣٠)
(٤) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (١٣٧)
(٥) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (١٣٢)
(٦) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (١٣٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعين القانون الجهة المختصـــة بالفصـــل في المنازعات الإدارية ويبين نظامها، وكيفية ممارستها لعملها[1]، وينظم القانون طريقة البت في الخلاف على الاختصاص بين جهات القضاء المختلفة وفي تنازع الأحكام[2]، كما يعين القانون الجهة القضـــائية التي تختص بالفصـــل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح، ويبين صلاحياتها وكيفية الطعن والإجراءات التي تتبع أمامها، كما يبين القانون آثار الحكم بعد الدستورية.

(١) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (١٣٨)

(٢) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (١٣٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: إدارة الشؤون الخارجية لدولة قطر

إن دولة قطر إحدى الدول الخليجية العربية الضـــاربة بجذورها في أعماق التاريخ، ولها صلات عربية وإسلامية تعكس تمتعها بتقاليد حضارية راسخة، فضلاً عن توافر مجموعة كبيرة من القيم والمبادئ السياسية التي تتمتع بها وقد استلزم في أعقاب تحقيق الاستقلال الوطني لدولة قطر، واتجهت كل الجهود نحو بناء المؤسسات وأجهزة الدولة المختلفة وتحقيق التنمية الشاملة، والسيطرة على موارد الدولة القومية خاصة موردي النفط والغاز. بعبارة أخرى، فقد أصبح لدى قطر شأنها، شأن العديد من دول الخليج العربية، بل والدول العربية الأخرى، الفرصة الكبيرة نحو خلق مؤسسات سياسية خاصة بها تتكيف مع ظروفها المجتمعية.

قامت حكومة قطر عام ١٩٧٢م بإنشاء مؤسسات قادرة على الاضطلاع بأعباء الحكم وتنفيذ الأهداف القومية لها تحقيقاً لأماني الشعب بعد تحقيق الاستقلال الوطني وتخليصه من التبعية البريطانية، هذا إلى جانب قيامها بخلق الانسجام والتوافق، مما انعكس أثره على السياسة الخارجية للدولة، التي تعد امتداداً للسياسة الداخلية.

التطورات التي شهدتها السياسة الخارجية القطرية:

لم تكن هناك وزارة للخارجية لقطر قبل الاستقلال في سبتمبر ١٩٧١م، حيث أُنشئت هذه الوزارة وغيرها من الإدارات المختصة بهذه النشاطات الخارجية لإدارة السياسة الخارجية للدولة في أعقاب إعلان الاستقلال في الثالث من سبتمبر ١٩٧١م، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

إنشاء إدارة للشؤون الخارجية:

يعتبر إنشاء هذه الإدارة من المعالم الأساسية التي تميز نهاية الفترة السابقة على إعلان الاستقلال، فقد أُنشئت هذه الإدارة في عام ١٩٦٩م بالمرسوم القانوني رقم (١١)[٤]، الذي حدد اختصاصات تلك الإدارة على النحو التالي:

- اقتراح سياسة خارجية واضحة ومحدودة عامة للدولة وصياغة خطة للعمل تعمل على تطبيق هذه السياسة في كل شأن من الشؤون السياسية الخارجية.

---

(٤) المرسوم بقانون رقم (١١) عام ١٩٦٩، بإنشاء إدارة للشؤون الخارجية، **مجموعة قوانين قطر**، مرجع سابق، ص . ص ٣٩٠، ٣٩١.
وأيضاً: المذكرة التفسيرية للمرسوم رقم (١١) لسنة ١٩٦٩م بإنشاء إدارة للشؤون الخارجية، **(في مجموعة قوانين قطر، المجلد الأول)**، المرجع السابق، ص ٣٩١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- متابعة التطورات على الساحة الدولية واستطلاع الأحداث والتطورات العالمية، وإعداد التقارير اللازمة .
- القيام بالدراسات اللازمة التي ترمي إلى دعم وتنمية الروابط بين قطر ودول العالم.
- بحث أفضل الوسائل لتعزيز أواصر الصداقة والمودة، وإنماء العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية بين قطر والبلاد العربية خاصة، والدول الأخرى بوجه عام.
- بحث وسائل حماية مصالح قطر ومصالح رعاياها في الخارج.
- السعي لفض المنازعات التي تنشأ بين مواطني قطر الموجودين بالخارج، أو بينهم وبين الأجانب بالطرق الودّيّة متى طلب ذوي الشأن ذلك.
- وقد تأكدت هذه الاختصاصات كمبادئ عامة في إعلان النظام الأساسي المؤقت الذي أُعلن في ١٩٧٠/٤/٢م، ثم في الإعلان التالي الذي صدر بعد حركة التصحيح في فبراير ١٩٧٢م.

إنشاء وزارة الخارجية:

حيث صدر قرار بإنشاء هذه الوزارة ضمن أول تشكيل لأول وزارة عقب الاستقلال. وقد اضطلعت وزارة الخارجية القطرية بمهام إدارة شؤون العلاقات الخارجية للدولة، وصياغة وتنفيذ السياسة الخارجية والإشراف على البعثات الدبلوماسية لقطر في الخارج، والبعثات الدبلوماسية الأجنبية داخل قطر. فضلاً عن قيامها بالدفاع عن مصالح الدولة في الخارج، بالإضافة إلى دعم الاقتصاد القومي في تشابكاته الخارجية خاصة وأن نسبة حجم تجارة البترول والغاز من حجم التجارة الخارجية الكلية لدولة قطر تبلغ ٩٠%[١]، مما يعكس أهمية مساندة هذه الجانب من وزارة الخارجية بالإضافة إلى الوزارات المختصة المباشرة.

وبالنسبة لإدارة العلاقات الخارجية والدبلوماسية فمن المهام الأساسية لوزارة الخارجية وأجهزتها المساعدة، القيام بإدارة العلاقات الخارجية والدبلوماسية، ويقصد بذلك كيفية التعامل مع التمثيل الخارجي للدولة داخلياً وخارجياً[٢].

---

(١) المجموعة الإحصائية السنوية لدولة قطر، مرجع سابق، ص٨٠٨-٨٠٩ .

(٢) محمد البزاز، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية**، نقلا من الرابط الإلكتروني: www.attarikh-alarabi.ma

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد قامت دولة قطر بانتهاج سياسة جديدة تهدف إلى الانفتاح على العالم الخارجي فقامت بإنشاء (٣٠) بعثة دبلوماسية تنقسم إلى: (١٧) بعثة دبلوماسية مقيمة، (١١) بعثة دبلوماسية غير مقيمة، بالإضافة إلى البعثتين الدائمتين لدى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. إلا أن هذا التمثيل الدبلوماسي القطري لدى الخارج قد زاد إلى (٢٨) سفارة دائمة وثلاث قنصليات عدا السفارات غير المقيمة والتي تغطي معظم بلدان العالم وذلك مع بداية الثمانينيات[٣]، ثم زاد إلى (٤٠) بعثة دبلوماسية ما بين بعثة مقيمة وغير مقيمة، بالإضافة إلى ثلاث بعثات دائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك، وفرعها في جنيف، ولدى الجامعة العربية في القاهرة، [١]وذلك مع نهاية التسعينيات. وبالنسبة لهذه البعثات الدبلوماسية فقد بلغ عدد هذه البعثات لدى الدول العربية (١٦) بعثة غطّت جميع هذه الدول باستثناء جيبوتي وليبيا والبحرين وفلسطين. بالإضافة إلى عدد (٩١) بعثة دبلوماسية أجنبية لدى قطر. وهو ما يعكس درجة اهتمام أجنبية عالية بدولة قطر لترابط المصالح بينهم. وتبلغ نسبة هذا التمثيل الخارجي لقطر من إجمالي دول العالم في أول التسعينيات، حوالي (٢٥%)، ومن ثم تعتبر قطر ممثلة لدى (٧٥%) من دول العالم. كذلك فإن ما يقرب من نصف دول العالم لها تمثيل دبلوماسي في قطر، وهذا يعني أن النصف الآخر ليس له تمثيل. ومن استعراض أسماء الدول نجد أن ما يمثل أهمية كبرى في العالم لها تمثيل دبلوماسي في قطر. [٢]

إن دولة قطر تدير علاقاتها الخارجية من خلال عضويتها الفعالة في العديد من المنظمات والهيئات والمجالس والمكاتب على مختلف الأصعدة الإقليمية والعربية والدولية حيث تبلغ عددها (٢٦) منظمة وهيئة على مستوى الخليج ومجلس التعاون الخليجي، وعدد (٢٩) منظمة وهيئة على المستوى العربي وعدد (٤٣) منظمة وهيئة على المستوى الدولي ليصل مجموع العضوية القطرية إلى (٩٨) ثمانية وتسعين منظمة وهيئة على كافة المستويات الثلاثة الخليجية والعربية والدولية (كما هو موضح بالملحق رقم (جـ) المرفق ١٢).

---

(٣) قطر: الكتاب السنوي ١٩٨٣/٨٣م، مرجع سابق، ص٨-١٠ .

(١) القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٣م بتنظيم وزارة الخارجية القطرية وتعيين اختصاصاتها، الصادر في الديوان الأميري في: ١٩٩٣/٧/١٨م، الجريدة الرسمية، ص٢١: ٤٧ .

(٢) مرسوم بقانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٠م بتنظيم وزارة شؤون الديوان الأميري وتعيين اختصاصاتها الصادر في الديوان الأميري في ١٩٩٠/١١/١٠م، الجريدة الرسمية، العدد ١٧ لسنة ١٩٩٠م، ص٣٨٨٩: ٣٨٩٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن وزارة الخارجية القطرية هي صاحبة الاختصاصات المباشرة في إدارة الشؤون الخارجية وعلاقات دولة قطر الدولية الخارجية، وأنه على الرغم من أن اختصاصاتها قد تحددت ضمن القانون رقم (٥) لعام ١٩٧٠م الذي حدد صلاحيات الوزراء وتعيين اختصاص الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى والقوانين المعدلة له، إلا أنه حدث تطور في هذه الاختصاصات بعد ذلك حيث صدر قانون خاص بتنظيم وزارة الخارجية القطرية عام ١٩٧٦م يحمل رقم(٦)، تم تعديله بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٨٧م. ثم صدر قانون جديد وشامل رقم (١٣) في ١٨ يوليو ١٩٩٣م بشأن تنظيم وزارة الخارجية وتعيين اختصاصاتها، اعتمد أساساً على ما سبق إصداره من قوانين وقرارات وأوامر أميرية، وقد شمل (٦٧) مادة متضمناً أربعة أبواب، خصص الأول لتحديد اختصاصات وزارة الخارجية، والثاني لأجهزة وزارة الخارجية، والثالث للسلكين الدبلوماسي والقنصلي، والرابع للأحكام العامة). (٣)

بالإضافة إلى ما سبق فإن وزارة شؤون الديوان الأميري وهي التي صدر بها المرسوم بقانون رقم٢٢ لسنة ١٩٩٠م بتنظيمها وتعيين اختصاصاتهاتشارك وزارة الخارجية القطرية في تنفيذ هذه الاختصاصات. وفي ضوء مضمون هذين القانونين يمكن تناول عدة نقاط أساسية تتبلور في إطارها ملامح دوْر وزارة الخارجية القطرية في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية لدولة قطر، وكذلك دوْر وزارة شؤون الديوان الأميري في هذا المجال. (٤)

وزارة الخارجية:

أولاً: اختصاصات وزارة الخارجية

تتولى وزارة الخارجية القطرية الاختصاصات التالية طبقاً لما ورد في القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٣م، مادة (٢)[١]:

- اقتراح السياسة الخارجية للدولة وإعداد مشروع خطة الوزارة وعرضها على السلطات العليا، وتولي تنفيذها بعد إقرارها.
- استطلاع الأحداث والتطورات العالمية ومتابعتها مع متابعة تحليلها وتقييمها تمهيداً لرفعها إلى أجهزة الدولة المختصة مشفوعة بتوصياتها.

---

(٣) قطر: الكتاب السنوي ١٩٩٥/٩٤م، ص٥٥:٤٩ .

(٤) أضيفت بعثة لدى فلسطين في أوائل التسعينيات، وذلك قد أدرج في الكتاب السنوي ١٩٩٦/٩٥م، ص٣-٥.

(١) مادة (٢) من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٣م، ص٢٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العمل على تدعيم وإنماء العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية وغيرها مع الدول الأخرى.

- تنظيم تبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع الدول الأجنبية ومع المنظمات الدولية والإقليمية.

- رسم وتنفيذ القواعد المتعلقة بتنظيم شؤون المراسم والمزايا والحصانات والإعفاءات الدبلوماسية [٢].

- إصدار جوازات السفر القطرية الدبلوماسية والخاصة والإشراف على تأشيرات الدخول والمرور التي تمنحها البعثات الدبلوماسية القطرية في الخارج على تلك الفئات من جوازات السفر الأجنبية[٣].

- تأمين اشتراك دولة قطر في المنظمات والمؤتمرات والندوات والمعارض الدولية والإقليمية، وذلك بالتنسيق مع الوزارات المختصة وفقاً لقرارات السلطات العليا الصادرة في هذا الشأن.

- الإعداد لجميع المؤتمرات والاجتماعات الدولية والإقليمية التي تعقد في الدولة وذلك من الناحيتين الإدارية والتنظيمية الفنية، والإشراف على حُسن سيرها طوال فترة الانعقاد لهذه المؤتمرات بالتنسيق مع الجهات المختصة.

- تولي الاتصالات والمباحثات اللازمة للتهيئة لعقد الاتفاقيات الدولية، وإعداد الترتيبات والإجراءات بإبرامها وتنفيذها ومراقبة تطبيقها.

- القيام بالتشاور مع الجهات المختصة الأخرى، بالمفاوضات المتعلقة بالاتفاقيات السياسية، والاشتراك مع الجهات المعنية في المفاوضات المتعلقة بالاتفاقيات غير السياسية كلما دعت الحاجة.

---

(٢) عبد العزيز بن محمد بن جبر آل ثاني، (٢٠٠٥)، "**السياسة الخارجية القطرية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥**"، مطابع دار الشرق، الدوحة، ص ١٥٨.

(٣) المصدر نفسه، ١٥٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- رعاية ومعالجة المصالح الخارجية للمواطنين سواء كانوا داخل البلاد أو خارجها.

- إجراء الاتصـــالات بين الوزارات والهيئات القطرية وبين الحكومات الأجنبية وبعثاتها الدبلوماسية والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية، وتتم تلك الاتصالات مباشرة بالذسبة إلى الموضوعات ذات الطابع الفني[١].

أهم الأدوار التي تقوم بها وزارة الخارجية:

١ - المشاركة في صنع السياسة القطرية في المجال الخارجي، وذلك من خلال اقتراح السياسة الخارجية للدولة وإعداد إســـتراتيجية عمل وعرضـــها على مجلس الوزراء ثم مجلس الشـــورى لإقرارها بعد موافقة الأمير.

٢ - تنفيذ السـياسـة الخارجية القطرية التي شـاركت السـلطات الرسـمية في الدولة في صـياغة أهدافها ومرتكزاتها[٢].

ثانياً: أجهزة وزارة الخارجية:

طبقاً لنص المادة (٣) من القانون (١٣) لســـنة ١٩٩٣م، يتولى اختصـــاصـــات وزارة الخارجية كل من[٢]:

- وزير الخارجية.
- وكيل الوزارة للشؤون السياسية.
- وكيل الوزارة للشؤون الفنية والإدارية.
- ديوان عام الوزارة.
- البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج.
- الوفود الدائمة لدى المنظمات الدولية والإقليمية.

---

(١) وزارة الخارجية القطرية: http://www.mofa.gov.qa/

(٢) مادة (٣) من القانون (١٣) لسـنة ١٩٩٣م، الخاص بتنظيم وزارة الخارجية وتعيين اختصـاصـاتها، ، ص ٢٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مهام واختصاصات وزير الخارجية القطري :

ويختص وزير الخارجية بالقيام بالمهام والواجبات الآتية:

١ - الإشراف على إدارة شؤون الوزارة وتوجيه أعمالها وطرق مباشرتها لاختصاصاتها.

٢ - القيام بالنشاط الدبلوماسي اللازم من مباحثات ومفاوضات على النحو الذي تقرره السلطات العليا للدولة، مع ممثلي الدول الأجنبية والمنظمات الدولية والإقليمية، وذلك في الأمور المشتركة بين دولة قطر وتلك الدول والمنظمات سواء بنفسه أو عن طريق التعليمات التي يصدرها إلى الأجهزة الدبلوماسية القطرية في الداخل أو الخارج.

٣ - تمثيل الدولة في المؤتمرات والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية وفقاً لقرارات السلطات العليا الصادرة في هذا الشأن.

ويتضح من خلال هذا التوضيح لجملة اختصاصات وزير الخارجية، توليه إدارة شؤون الوزارة واضطلاعه بمباشرة اختصاصاتها السابق توضيحها، فضلاً عن القيام بالنشاط الدبلوماسي المعتاد، وتمثيل الدولة في المؤتمرات والهيئات والمنظمات على كافة المستويات.كما حدد القانون في المادتين السابعة والثامنة اختصاصات كل من ويلي الوزارة للشؤون السياسية وللشؤون الفنية والإدارية[١].

وكيل الوزارة للشؤون السياسية:

تتمثل أهم اختصاصات ومهام وكيل الوزارة للشؤون السياسية في كل من الآتي بعد:

١. الإشراف على أعمال الإدارات التابعة له ومراقبة سير العمل بها وتنظيم عملها بما يساعد على نجاح الوزارة في عملها.

٢. تولي الاتصالات الأساسية بين الوزير والبعثات الممثلة للدولة في الخارج.

٣. معاونة الوزير في رسم خطة السياسة الخارجية للدولة.

٤. اقتراح اللوائح والقرارات المنظمة لحُسن سير العمل وانتظامه في الإدارات التابعة له وكذلك البعثات الممثلة للدولة في الخارج[٢].

---

(١) المادتان رقم (٧ ، ٨) من القانون ١٣، ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٢) عبد العزيز بن محمد بن جبر آل ثاني، مرجع سابق، ص٧١.

(٣) محمد الكواري، **موسوعة المعلومات القطرية**،(١٩٩٨) المجلد الجغرافي، جامعة قطر، مدينة الدوحة، ص٣١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. دراسة الأبحاث والتقارير والمذكرات والتوصيات التي تعدها الإدارات التابعة له والبعثات الممثلة للدولة في الخارج واتخاذ اللازم بشأنها.

٦. إبلاغ قرارات وتوجيهات وتعليمات الوزير المتعلقة بالأمور السياسية إلى الإدارات المعنية بالديوان العام للوزارة والبعثات الممثلة للدولة في الخارج ومتابعة تنفيذها.

٧. القيام بأية مهام أخرى يعهد الوزير إليه بها.[٣].

ويتضح من خلال هذه الاختصاصات مدى أهمية هذا المنصب في مساعدة السيد وزير الخارجية في تنفيذ مهامه واختصاصاته المخططة.

وكيل الوزارة للشؤون الفنية والإدارية:

يتولى وكيل الوزارة للشؤون الفنية والإدارية الاختصاصات التالية:

١. الإشراف على أعمال الإدارات التابعة له ومراقبة سير العمل بها.

٢. معاونة الوزير في رسم السياسات ووضع الخطط اللازمة للارتقاء بمستوى أداء الخدمات الدبلوماسية والمساعدة ذات الطبيعة الفنية والإدارية والمالية في الوزارة وكذلك البعثات التمثيلية بالخارج.

٣. اقتراح اللوائح والقرارات ذات الطبيعة الفنية أو الإدارية أو المالية اللازمة لحُسن سير العمل وانتظامه في الإدارات التي يتولى الإشراف عليها وكذلك البعثات التمثيلية بالخارج ومتابعة تنفيذها.

٤. دراسة الأبحاث والتقارير والمذكرات والتوصيات التي تعدها الإدارات التابعة له، وكذلك التي تعدها البعثات التمثيلية بالخارج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ديوان عام وزارة الخارجية:

بالنسبة لديوان عام الوزارة، فقد نصت المادة (٩) على أن يتألف من الوحدات الإدارية التالية[١]:

١ - الوحدات الإدارية التابعة مباشرة للسيد الوزير:

أ . مكتب السيد الوزير.

ب . إدارة الشؤون القانونية.

٢ - الوحدات الإدارية التابعة لوكيل الوزارة للشؤون السياسية:

أ . إدارة شؤون مجلس التعاون.

ب . إدارة الشؤون العربية.

ج . إدارة الشؤون الآسيوية والإفريقية.

د . إدارة الشؤون الأوروبية والأمريكية.

هـ . إدارة المنظمات والمؤتمرات والاتفاقيات الدولية.

٣ - الوحدات الإدارية التابعة لوكيل الوزارة للشؤون الفنية والإدارية[٢]:

أ . إدارة الشؤون القنصلية.

ب . إدارة المراسم.

ج . إدارة المعلومات والبحوث.

د . إدارة الشؤون الإدارية والمالية.

---

(١) المادة (٩) من القانون (١٣)، ص ٢٧ .

(٢) المواد من (١٠-٢٠) من القانون ١٣، ص٢٧ : ٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال التحليل السابق لاختصاصات الوزارة والوزير وهيكل الوزارة، يتبين أن لوزارة الخارجية القطرية دوْر رسمي يتضح من خلال:

اقتراح السياسة الخارجية للدولة، وعرضها على السلطات العليا لها. والاضطلاع بتنفيذ السياسة الخارجية للدولة في النطاق الإقليمي والدولي وذلك في إطار إدارة العلاقات الخارجية لدولة قطر. وتولي مهمة الدفاع عن مصالح الدولة القطرية في الخارج من خلال البعثات الدبلوماسية المنتشرة في دول العالم كله. والعمل على تدعيم وإنماء العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية وغيرها بين قطر وغيرها من الدول الأخرى. والإشراف على إدارة شؤون الوزارة وتوجيه أعمالها وطرق مباشرتها لاختصاصاتها المخططة[٣].

وزارة شؤون الديوان الأميري:

مع إنشاء هذه الوزارة وتحديد اختصاصاتها في ضوء القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٠م، فقد تم إلغاء الأمر الأميري رقم (١) لسنة ١٩٧٦، بإنشاء إدارة التشريفات بالديوان الأميري وتحديد اختصاصاتها، وجاء هيكل واختصاصات هذه الوزارة في ضوء الاختصاصات المقررة في هذا القانون لوحداتها الإدارية المختلفة. وذلك على النحو التالي:

ثانياً: الاختصاصات والمسؤوليات الأساسية بالوزارة

١ - اختصاصات السيد الوزير:

يتولى الوزير الاختصاصات التالية في ضوء نص المادة (٣) من القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٠م: [١]

أ . الإشراف العام على إدارة شؤون الوزارة وطرق مباشرتها لاختصاصاتها.

ب . إصدار القرارات اللازمة لتنظيم العمل في الوزارة.

ج- الإشراف على كافة الشؤون المتعلقة بزيارة رؤساء الدول للأمير وزيارات الأمير لهم.

.

(٣) وزارة الإعلام والثقافة القطرية، الكتاب السنوي، الدوحة، قطر، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٥م.

(١) المادة (١٠) من القانون (٢٢) لسنة ١٩٩٠م، ص ٣٨٩١.

(٢) المادة (٩) من القانون ٢٢ لسشة ١٩٩٠م، ص ٣٨٩١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د . عرض الأمور التالية على الأمير، وتنفيذ تعليماته بشأنها:

١ . الرسائل الموجهة للأمير من رؤساء الدول والحكومات.

٢ . المراسلات التي ترد للأمير من الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى.

٣ . جداول أعمال مجلس الوزراء، ومحاضر اجتماعاته، وقراراته.

٤ . القرارات التشريعية المقترح إصدارها.

هـ . إحاطة الأمير علماً بالأمور الهامة في المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها.

و . إبلاغ تعليمات الأمير إلى الجهات المعنية.

اختصاصات الإدارات الأساسية بالوزارة:

ومن أهم الإدارات ذات الصلة بالدور الحيوي في إدارة العلاقات السياسية للدولة في المجال الخارجي على وجه الخصوص، وهي (إدارة الشؤون السياسية، وإدارة الشؤون الصحفية، وإدارة الدراسات الاقتصادية)، ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

أ - إدارة الشؤون السياسية وتختص بالآتي: [٢]

(١) إعداد الدراسات عن الأحداث والتطورات المحلية والإقليمية والدولية وتحليلها وتقييمها والتعليق عليها.

(٢) إعداد مشروعات رسائل وكتب الديوان الأميري التي تكلف بإعدادها.

ب - إدارة الشؤون الصحفية وتختص بالآتي:

(١) إعداد تقرير صحفي يومي بأهم ما تورده وسائل الإعلام المختلفة من أنباء ومقالات تتعلق بالشؤون المحلية والإقليمية والدولية.

(٢) إعداد مشروعات البيانات والتصريحات التي تصدر عن الديوان الأميري.

(٣) مراجعة الكتب والمقاولات والنشرات المحالة إليها، وإعداد موجز لها.

(٤) القيام بأعمال الترجمة التي تحال إليها.

---

(٢) المادة (٣) من القانون رقم (٢٢) لسنة ، ص٣٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جـ - إدارة الدراسات الاقتصادية وتختص بالآتي[١]:

(١) إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالشؤون الاقتصادية.

(٢) إعداد التقارير الدورية عن التطورات الاقتصـــادية والمالية والنفطية المحلية والإقليمية والدولية، ومتابعة ما يطرأ عليها من تطورات.

ويتضح إذن من خلال بيان اختصاصات هذه الإدارات الثلاث وجود دور رسمي لوزارة شؤون الديوان الأميري في إعداد وتنفيذ السياسة الخارجية القطرية، حيث أن هذه الوزارة ليست وزارة للشؤون الإدارية للديوان الأميري، وليست لشؤون البروتوكول، بل لها اختصاصات تتعلق بمتابعة الأحداث السياسية والاقتصادية والإعلامية، وإعداد الدراسات اللازمة، وتحليلها وتقييمها وذلك بعرض البدائل المختلفة أمام صـــاحب القرار فهو أمير البلاد المفدى. وهو ما يعني في نهاية الأمر المشـاركة بصـورة مباشـرة أو غير مباشـرة في عملية صـنع القرار في المجال الخارجي عموماً، وبالتالي فإن هذه الوزارة تعاون وزارة الخارجية في القيام بوظائفها بلا شك. [٢]

---

(١) Alvin J. Cottrell، (Editor)، The Persian Gulf States، The John Hopkins University Press، Washington D.C.، 1990، pp. 161-165.

(٢) المادة (٣) من القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٠م بتنظيم وزارة شؤون الديوان الأميري وتعيين اختصاصاتها، ص٣٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع: أهم التوجهات الرئيسية للسياسة الخارجية لدولة قطر

تنتهج دولة قطر منذ استقلالها انطلاقاً من التزامها التاريخي والقومي سياسة تستند على وحدة المصير والهدف للدول الخليجية والعربية والإسلامية وتوثيق التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة المحبة للسلام في إطار من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وبما يدعم ويخدم الأمن والسلم الدوليين ويحقق الرفاهية والرخاء لجميع الدول والشعوب.

اكتسبت قطر منذ استقلالها عبر سياستها الخارجية ذات الأهداف الواضحة تقديراً واحتراماً على مختلف الأصعدة والساحات لما تميزت به من بعد نظر ومواكبة لمستجدات الأحداث والمتغيرات والتطورات السياسية المختلفة في العالم.

لقد تبلور هذا الدور بشكل واضح منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الحكم حيث عمدت الدبلوماسية القطرية إلى الانطلاق من جملة من الثوابت تمثلت في: (١).

- الالتزام بحقوق السيادة والدولة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتجنب سياسة المحاور.
- الالتزام بقواعد الشرعية الدولية، ومواكبة المستجدات والتطورات العالمية أو التكيف معها.
- تبني فلسفة (الدبلوماسية الواقعية) مع تقبل تبعات الإسهام في تحقيق السلام ورفض الاحتكام إلى القوة في فض المنازعات.

ويستند التحرك الدبلوماسي والسياسي لدولة قطر على الساحة العربية الأوسع على قناعتها الراسخة والثابتة القائمة على توحيد المواقف إزاء القضايا المصيرية ونبذ الخلافات وتدعيم التضامن العربي واعتماد أسلوب الحوار وتغليب المصلحة القومية العليا على ما سواها.

وتحرص قطر على المشاركة الفاعلة في القضايا والتحديات التي تواجه المنطقة الخليجية، وتولي أهمية كبرى لدعم مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتبذل قطر أكبر الجهود سعياً وراء تحقيق التضامن العربي وتعزيز قنوات الثقة والاتصال بين الدول العربية. كما تؤكد قطر على أهمية حل كافة الخلافات بين الدول بالطرق السلمية، وفي الساحة الدولية تؤيد قطر جهود الأمم المتحدة وتعمل على تبادل العلاقات مع كافة الدول والشعوب المحبة للسلام.

---

(١) وكالة الأنباء القطرية ، ٢٠١٠، نقلا عن الرابط الالكتروني،
www.qnaol.net/QNAAr/Qatar/Foreign_Policy

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتميز السياسة الخارجية القطرية إقليمياً ودولياً بالوضوح والخصوصية والأسلوب المباشر في معالجة القضايا المختلفة[٢].

وأنه إذا كان أساتذة العلاقات الدولية يشيرون إلى أن الهدف الأول أو الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية للدولة هو المحافظة على وجودها أو ذاتها، وعلى كيانها القومي، فضلاً عن تدعيم أمنها القومي وعدم الاستعداد بالتفريط فيه[٣]، إن حكومة قطر قد حددت منذ عهد استقلالها عام ١٩٧١م عدة مبادئ أساسية تحكم حركة السياسة الخارجية للدولة نستطيع أن نستخلصها بسهولة من الدستور الدائم لدولة قطر، ومن أحاديث وخطب الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد في المناسبات المختلفة داخل البلاد وخارجها منذ توليه الحكم وحتى الآن، والتي تكشف بوضوح الإطار العام للسياسة الخارجية لدولة قطر والتي يتمثل أهمها في الآتي:

١ - أن قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة، دينها الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي لتشريعاتها، ونظامها ديمقراطي، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية[١].

٢ - تحافظ الدولة على استقلالها وسيادتها وسلامة ووحدة إقليمها، وأمنها، واستقرارها وتدفع عنها كل عدوان.

٣ - تحترم دولة قطر الأعراف والمواثيق والمعاهدات الدولية التي تكون طرفاً فيها[٢].

٤ - تقوم السياسة الخارجية لدولة قطر على مبدأ دعم السلام والأمن الدوليين عن طريق تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[٣].

---

(٢) Joseph Wright Twinam، "**Reflections on Gulf Cooperation، with Focus Bahrain، Qatar and Oman**"، American Arab Affairs، No. 18، Full 1986، pp. 14 : 35 (p. 16).

(٣) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، مرجع سابق، ص١٣، ١٤.

(١) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (١).

(٢) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (٦).

(٣) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥ - تعمل الدولة بكل إمكانياتها على دعم وتعزيز الروابط بينها وبين جاراتها الشقيقة والصديقة، وعلى إنماء روح التعاون وتدعيم علاقات حُسن الجوار والتضامن في كل المجالات، كما تعمل على التعاون معها في المحافظة على تدعيم الاستقرار في المنطقة.[٤]

٦ - تؤمن الدولة بأخوة العرب وتسعى جاهدة لتوثيق عُرى التآزر والترابط مع كل شقيقاتها، وتساعد بكل قواها الجهود المشتركة لتحقيق الوحدة العربية، والكفاح في سبيل تحقيق نصرة قضايا العرب، وفي مقدمتها قضية أرض فلسطين المغتصبة، وقضية الأراضي العربية المحتلة، وهما قضيتان لكل عربي، حيث تؤيد الدولة تأييداً مطلقاً حق شعب فلسطين العربي في استرجاع وطنه المغتصب، كما تؤيد تأييداً مطلقاً دول المواجهة العربية (سوريا، لبنان) في نضالها لاستعادة أراضيها المحتلة.

٧ - تهدف السياسة الخارجية لدولة قطر إلى توثيق عُرى الصداقة مع جميع الدول والشعوب المحبة للسلام، على أساس من الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بعضها البعض.

٨ - تدرك دولة قطر أهمية الدور الذي تقوم به جامعة الدول العربية، وتأيدها تأييداً مطلقاً، وتلتزم بأحكام ميثاق الجامعة وخططها للإصلاح.

٩ - تقبل دولة قطر بالالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وتعتنق مبادئ هذا الميثاق التي تهدف إلى تدعيم حق الشعوب في تقرير مصيرها وتعزيز التعاون الدولي لخير البشرية، وإشاعة الأمن والسلام في أرجاء العالم، والتزام الدول بفض خلافاتها وحل مشاكلها بالطرق السلمية، وإقامة علاقاتها فيما بينها على أساس العدالة والمساواة في ظل أحكام القانون الدولي.

---

(٤) الأمانة العامة - الرياض ، العطية يعتبر خطاب سمو أمير دولة قطر وثيقة تاريخية ذات رؤية سياسية متكاملة، ٢٥-٩-٢٠١٠ م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن السياسة الخارجية لقطر تتحرك وفق رؤية تتسم بالثبات في مجملها على دوائر أربع أساسية. بمعنى آخر أن السياسية الخارجية لقطر تتحرك في إطار إستراتيجية معينة قائمة على أبعاد أو دوائر أربع رئيسية، تتمثل في كل من: الدائرة الخليجية والدائرة العربية، والدائرة الإسلامية، ثم الدائرة الدولية والتي تعمل من خلالها على تدعيم مكانتها وموقعها إقليمياً ودولياً.

السياسة الخارجية القطرية تجاه الدائرة الخليجية:

يرجع التوجه القطري تجاه الدائرة الخليجية إلى عام ١٩٦٨م، أي قبل إعلان الاستقلال بثلاثة أعوام، فقد حدث في نهاية عام ١٩٦٧م وأوائل عام ١٩٦٨م، منذ أن أعلنت بريطانيا عن عزمها في الانسحاب من منطقة الخليج العربي(٢)، وقد أشير في تلك الآونة عن قضية الفراغ الذي سوف يتبعه هذا الانسحاب البريطاني وتداعياته الأمنية في المنطقة(٢). حيث سارعت الإمارات الخليجية التي كانت خاضعة للنفوذ البريطاني آنذاك، وهي قطر والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة الآن والتي كانت عبارة عن عدة إمارات اتحدت فيما بعد، إلى الاجتماع ومناقشة هذا القرار البريطاني بالانسحاب، وتمخض عن ذلك صدور إعلان بقيام "اتحاد تساعي" بين تلك الإمارات. وتم وضع أسسه في اتفاقية "دبي" التي أُبرمت في ٢٨ فبراير ١٩٦٨م، وكان لدولة قطر مساهمة كبيرة فيها(٣). وقد عكست هذه المبادرة القطرية وما صاحبها من جهود في سبيل إنجاح كرة الاتحاد التساعي، مدى أهمية التوجه تجاه دائرة الخليج، فضلاً عن مدى أهمية التفكير الوحدوي التي رغبت قطر في إبراز أهميته، والتفاعل معه وشحذ همم الآخرين تجاه هذه الخطوة. إلا أن النجاح لم يكن حليفاً لهذه الفكرة الوحدوية، وحالت الخلافات بين المجتمعين، بحكم عوامل كثيرة داخلية وخارجية ، دون ظهوره إلى الواقع العملي أو الفعلي. وقد فشلت جهود الوساطة التي قامت بها كل من السعودية والكويت بل وبريطانيا ذاتها، وذلك لتضييق فجوة الخلافات وتقريب وجهات النظر

---

(١) أحمد يوسف أحمد، **السياسة البريطانية بعد هزيمة حزب العمال، السياسة الدولية**، العدد (٢٢)، أكتوبر ١٩٧٠م، ص٣٨: ٥٩.

وكذلك انظر:

Heln Groom, "**The Creation of Qatar, Said Zahlan Rosemaire**, PP. 52-59, 1979 London.

(٢) محمد زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥م – ١٩٧١م، (١٩٧٤)، القاهرة، **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم**، ص٩٦٢-٩٦٥ .

(٣) حسن كامل، مسودة اتفاقية دبي سنة (١٩٦٨)، مقدمة إلى الاتحاد، مكتب مستشار الأمير، الدوحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أن اتساع هوة الانقسامات بين هذه الإمارات وقاداتها آنذاك، حال دون تحقيق أولى خطوات الحلم الوحدوي الخليجي. فترتب على هذا الخلاف إعلان البحرين لاستقلالها، ثم تلاها قيام اتحاد بين عدد من الإمارات سمي بدولة الإمارات العربية المتحدة (لا زالت مستمرة حتى الآن)، ودفع ذلك دولة قطر إلى إعلان استقلالها في الثالث من سبتمبر ١٩٧١م[٤].

وعلى الرغم من ذلك ظل إيمان دولة قطر مستمراً من أن اتحاد دول تلك المنطقة ضرورة مصيرية تحتمها مصالحهم العليا وتقتضيها كل تلك الروابط العميقة الجذور التي تربطهم ببعضهم البعض، والتي قلّ أن توجد بلاد في العالم، تجمع بينها روابط تضاهيها قوة، وشدة وأصالة..

وهكذا يتضح أن التوجه الاتحادي في إطار دائرة الخليج، توجه مبكر، سبق وواكب إعلان الاستقلال، وحالت الظروف دون أن يظهر للنور بعد، وهذا التوجه ظهر أساساً في النظام الأساسي المؤقت عام ١٩٧٠م، والمعدل عام ١٩٧٢م.

وقد بدأت في عام ١٩٨٠م، المشاورات والمباحثات بين دول الخليج العربية، في ظل سياق ظروف متباينة إقليمية ودولية، سعياً نحو الاتفاق على تأسيس شكل اتحادي يضم هذه الدول، وتمخضت هذه المشاورات عن قيام مجلس التعاون الخليجي في مايو ١٩٨١م، حيث ظهرت أبعاد جديدة لسياسة قطر الخارجية بعد إعلان هذا المجلس والتوقيع على نظامه الأساسي واتفاقية إنشائه في أبو ظبي، حيث أصبحت الدائرة الخليجية هي مجال حركة السياسة الخارجية القطرية الأولى، بعد أن كانت بلا وجود حقيقي مباشر في السبعينات. ومع إعلان مجلس التعاون الخليجي حدثت تحولات مهمة في السياسة الخارجية القطرية على المستوى الخليجي تعكس الاهتمام القطري بهذه الدائرة:[١]

---

(٤) صلاح العقاد، اتحاد الإمارات في الخليج العربي،(١٩٧١)، السياسة الدولية، عدد ٢٦، ص١٣٤: ١٤١. وأيضاً: وثائق حكومة قطر حول اتحاد الإمارات العربية، ١٩٦٨م – ١٩٧١م، حكومة قطر، مكتب مستشار الأمير، الدوحة، وأيضاً:

Mohammed H. El Bahrana، **Legal Status of the Arabian Gulf States**، 2 edit، [1] Beirut، 1975، pp. 72-80.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١ - التعاون والتنسيق مع دعم كافة مجالات دول المجلس في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وما يتفرع عنها من أنشطة مختلفة تحقيقاً لسياسة التعاون التي يتبناها المجلس، وطبقاً لما هو منصوص عليه في نظامه الأساسي للوصول إلى التكامل في كافة المجالات. (٢)

٢ - المشاركة الفعلية وطرح المبادرات التي تعكس طبيعة الاهتمام القطري بتعزيز التعاون القطري الخليجية طريق حضور كافة المؤتمرات واللقاءات والاجتماعات والندوات سواء على مستوى القمّة أو المستوى الوزاري أو المستويات الأخرى، والاشتراك في اتخاذ القرارات التي تتمخض عنها.

٣ - طرح المبادرات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو التقدم بأوراق عمل تساهم في معالجة الموضوعات والقضايا المطروحة أمام المجلس.

وكانت قطر صاحبة الفكرة المنادية بإقامة السوق الخليجية المشتركة وأول المبادرين بطرحها إيماناً منها بأنها مقدمة لخطوة سياسية أكبر في اتجاه وحدة منطقة الخليج، ولا زالت هذه الفكرة تجد صداها وتستحق البحث والدراسة، بل يمكن أن تجد تطبيقاً لها في ضوء الواقع العملي الذي تمر به المنطقة الخليجية. ومنذ قيام مجلس التعاون الخليجي، فإن السياسة الخارجية لدولة قطر من منطلق التنسيق في المواقف، تتوافق في سياساتها مع شقيقاتها، أعضاء المجلس، بل وتعمل في إطارها.

وأصبح التعاون والتنسيق هو السمة السائدة في ظل هذا المجلس، مما أعطى له ثقلاً سياسياً كبيراً كتنظيم إقليمي سياسي واقتصادي وأمني، يقارن بمثيلاته في أوروبا أو آسيا أو أمريكا. وقد أضفى ذلك أهمية كبيرة على طبيعة الدبلوماسية القطرية ودورها في المجال الخليجي. (١)

---

(٢) وزارة الإعلام والثقافة القطرية، **الكتاب السنوي**، الدوحة، قطر، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٥م.

(١) Alvin J. Cottrell, (Editor) **the Persian Gulf states، the Johns Hopkins**, University Press, Baltimore, London, 2002.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسة الخارجية القطرية اتجاه الدائرة العربية:

تعتبر هذه أولى الدوائر التي تؤمن دولة قطر بالحركة فيها والارتباط بها في إطار أولويات سياساتها الخارجية، وشهدت فترة السبعينيات هذه الأولوية للدائرة العربية قبل أن تبرز للواقع العملي الدائرة الخليجية التي ظهرت في الثمانينيات، واحتلت الأولوية الأولى. وقد ترجمت هذه الأولوية للدائرة العربية، كمجال حركة للسياسة الخارجية القطرية، استناداً إلى المادة الأولى من الباب الأول من النظام الأساسي المؤقت، والمعدل التي نصت صراحة على أن دولة قطر دولة عربية مستقلة، وعلى أن لغتها الرسمية هي اللغة العربية، كما نص في الباب الثاني في الفقرة (ج) على إيمان الدولة بأخوة العرب جميعاً والعمل على توثيق الروابط والتضامن مع الشقيقات من الدول العربية والسعي نحو تدعيم وحدة الأمة العربية والمساندة بكل قواها في أي جهد مشترك لخدمة ونصرة القضايا والمصالح العربية، فضلاً عن تأييد الدولة تأييداً كاملاً لجامعة الدول العربية وما تسعى إليه من أهداف في ضوء ميثاقها. وذلك إدركاً من الدولة القطرية لرسالة هذه الجامعة والسعي نحو تدعيم وزيادة فعاليتها في كافة المجالات لمواجهة التحدّيات الملقاة على عاتق هذه الجامعة(٢). وقد انعكس الاهتمام القطري بالمجال العربي من خلال السعي إلى دعم عمل الجامعة العربية ومشاريعها وأدواتها ومحاولات قطر لدعم عملية الإصلاح والتنمية في كافة المجالات ودعم عمل الجامعة العربية والتوسط بين الأطراف لحل النزاعات الداخلية في ظل ما تواجهه المنطقة العربية من تحديات تؤثر على مسيرة العمل العربي من هنا جاءت مبادرة قطر للجمع بين الفرقاء اللبنانيين وكذلك في السودان.

تعد الدائرة الإسلامية هي الدائرة المحورية الثالثة بعد الدائرتين الخليجية والعربية، بل هي في تلاحم وتفاعل معهم بلا انفصال، ولذلك يتم النظر إلى هذه الدائرة باعتبارها معبراً عن التوجه الأصيل للسياسة الخارجية القطرية. وتتضح أهمية هذه الدائرة من خلال النص الرسمي في دستور البلاد، على أن دولة قطر دولة إسلامية، ودينها الإسلام، والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع من هنا جاء التحرك القطري في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي لدعم القضايا الإسلامية(٣).

---

(٢) يمكن الرجوع إلى النظام الأساسي المؤقت عام ١٩٧٠م، والنظام الأساسي المعدل المؤقت لعام ١٩٧٢م، مرجع سابق.

(٣) الدستور الدائم لدولة قطر، بند رقم (١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسة الخارجية القطرية اتجاه النظام الدولي:

المقصود بالنظام الدولي هنا هو مجموعة التفاعلات فيما بين أجزاء هذا النظام سواء على مستوى الدول الكبرى أو التكتلات العالمية أو المنظمة العالمية التي تدير شؤون هذا النظام. وفي هذا المجال وطبقاً للأسس والثوابت التي تعتمد عليها السياسة الخارجية لدولة قطر. فإن دولة قطر تقر بأهمية ودعم منظمة الأمم المتحدة لتكون الوسيلة الفعالة لحل مشكلات وأزمات النظام الدولي بحزم وبالطرق السلمية. ولذا فقد أقرت دولة قطر في تعاملاتها في مجال السياسة الخارجية مبادئ المنظمة العالمية، ومن ذلك؛ ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة بضرورة اتباع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وهو المبدأ الذي أقرته أيضاً المواثيق الدولية جميعاً، واتبعته دولة قطر، وهو ما يبرز في الفقرة (هـــ) من المادة (٥) من الباب الثاني من النظام الأساسي المؤقت باعتبار أن كل دولة حرة لها أن تختار نظام الحكم وشكله الذي ترغب أن تعيش في ظله، ولها مطلق الحرية في اختيار نظامها الاقتصادي الذي تفضل إتباعه طبقاً لظروفها، دون إجبارها على نهج اقتصادي معين[١]. وقد ظهر بوضوح أيضاً في الدستور الدائم لدولة قطر في البنود أرقام (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧)، وقد ترجمت دولة قطر إتباع هذا المبدأ في كافة البيانات المشتركة بين دولة قطر وأي دولة أخرى، في ختام أية مباحثات أو زيارات مشتركة سواء على مستوى رؤساء الدولة أو وزراء الخارجية.

ومما يذكر في صدد الالتزام القوي بمنظمة الأمم المتحدة ومبادئها، حتى قبل حصولها على الاستقلال، الإشادة التي لاقتها دولة قطر عندما تقدمت للحصول على عضوية هذه المنظمة، حيث أثنى وأشاد أعضاء مجلس الأمن بذلك الحرص القطري على مبادئ الأمم المتحدة، ومن ذلك: قول ممثل الأرجنتين عند طرح انضمام قطر للمنظمة قوله "ليس من الأمور العادية أن يعتنق بلد قبل استقلاله التام وقبل انضمامه للأمم المتحدة مبادئ هذه الهيئة الدولية على النحو الذي قرره النظام الأساسي القطري في حكم من أحكامه بعبارات دقيقة"، وقول ممثل بلجيكا أيضاً: "أعتقد أنني أعبّر عن رأي جميع أعضاء مجلس الأمن، إذ أعرب عن رجائي أن تحذو الدول التي تظفر باستقلالها حذو قطر في وضع نظامها الأساسي"[٢].

---

(١) الدستورالدائم لدولة قطر، المواد أرقام (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧).

(٢) حسن كامل، (١٩٧٤)، **دور التشريع في النظام الإداري في دولة قطر**، (دون ناشر)، الدوحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

التحولات الدولية و الإقليمية المؤثرة على السياسية الخارجية القطرية

يعيش العالم اليوم في ظل تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية متسارعة، ولا تزال هذه التحولات تحمل المزيد من المفاجآت، وقد أعادت هذه الظروف تشكيل وصياغة السياسة الخارجية للدول، على نحو مختلف عما كان عليه الوضع قبل نهاية مرحلة الحرب الباردة. وبالفعل شهد العالم بعد هذه المرحلة عدة متغيرات دولية، كان من أبرز سماتها، انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة معظم القضايا الدولية بشكل احتكاري، وبتحكمها الانفرادي في إدارة أزمات الشرق الأوسط منذ أزمة الخليج، وتزايد حجم ونوع التأثير والتدخل السياسي والعسكري الأجنبي في شؤون العديد من دول العالمين العربي والإسلامي.

وعلى الصعيد الاقتصادي لوحظ ارتفاع وتيرة التدفقات عبر الحدود من سلع وخدمات وأفكار في إطار ما يعرف بظاهرة العولمة. فهذه العولمة عملت على خلق حالة من الارتباط الشديد بين مختلف الوحدات وفق نموذج واحد يفترض الهيمنة ونشر النفوذ وفرض النموذج الليبرالي من طرف القوى المتحكمة في النظام الدولي. وهذه المستجدات الحاصلة في ميدان العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، طرحت عدة تساؤلات وأثارت عددا من الإشكاليات حول مدى تأثر السياسة الخارجية لكل دولة بتداعيات النظام الدولي الجديد(١).

تعتبر منطقة الخليج العربي لأسباب تاريخية وعوامل جغرافية محط اهتمام القوى الكبرى في الشرق والغرب عبر قرون طويلة. وفي العصر الحالي ازدادت الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية للمنطقة، لما تتمتع به من موارد أولية غنية وحيوية للعالم واقتصاده وديمومته كالنفط الخام والغاز الطبيعي. وبالنظر لكون دولة قطر تعتبر من الدول الخليجية التي تنتمي إلى دول العالم الثالث حديثة العهد بالاستقلال، حيث يعود تاريخ إعلان استقلالها عن بريطانيا إلى ٣ سبتمبر ١٩٧١، إلا أنها منذ ذلك التاريخ تعتبر من الدول النشطة دبلوماسيا في بيئتها الإقليمية والدولية، خصوصا منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الحكم عام ١٩٩٥، حيث أصبح "لدولة قطر وضع متميز ومستقل في المنطقة العربية عامة والمنطقة الخليجية خاصة، رغم حساسية المنطقة وتعرضها لأحداث وعواصف وظواهر عدم استقرار في السنوات القليلة الماضية"

---

(١) الحبيب الجنحاني،(١٩٩٩)، "**ظاهرة العولمة الواقع والآفاق**"، **عالم الفكر** المجلد الثامن والعشرون، ص. ٢٣ وما بعدها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

برز الدور القطري على المسرح الدولي خلال العقد الأخير، لما تتمتع به من ثقل دبلوماسي وقيادة متحمسة لجعل قطر رقما مهما على الصعيد المحلي والإقليمي. وأظهرت دولة قطر في الكثير من المناسبات انتهاجها لسياسة معتدلة وعقلانية، بل لقد أطلقت القيادة القطرية العديد من المبادرات السياسية من أجل تخفيف التوتر في العلاقات الدولية، والتقريب بين وجهات النظر من أجل الحيلولة دون تفاقم الأوضاع في أكثر من قضية وملف سياسي، مثل القضية الفلسطينية والقضية العراقية والحرب الإسرائيلية على لبنان ومشاكل القرن الأفريقي، والملف النووي الإيراني الذي أثار جدلاً ونقاشاً دولياً منذ وصول الرئيس أحمدي نجاد إلى السلطة.

أن دولة قطر، بالرغم من صغر حجمها الجغرافي، فقد استطاعت أن تثبت أنها كبيرة من خلال شبكة العلاقات الدولية الواسعة التي نجحت في نسجها خلال العقد الماضي، ونجاحها كذلك في ترسيخ مكانتها البارزة بين الدول المتقدمة، حيث يتبين بصورة جلية لكل المتتبع للدبلوماسية القطرية كيف أصبحت التجربة القطرية مصدر اهتمام وتنويه الكثير من الدول والمنظمات والهيئات الدولية، بما تبنته من مبادرات وما طرحته من آراء وتصورات وحلول، بقصد العمل على الحد من النزاعات الدولية التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وذلك تحقيقا للهدف الأسمى الذي يتوخاه ميثاق الأمم المتحدة والمتعلق بالحفاظ على الأمن والسلم العالمي[1].

(1) -Frederik Charillon (sous direction), **«Politique étrangère : nouveau regards»**, *Presses de Sciences Politiques*, Paris, 2002 pp. 331-347.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : التحولات في السياسة الخارجية القطرية بعد عام ٢٠٠٠م

تنتهج دولة قطر منذ استقلالها انطلاقاً من التزامها التاريخي والقومي سياسة تستند على وحدة المصير والهدف للدول الخليجية والعربية والإسلامية وتوثيق التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة المحبة للسلام في إطار من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وبما يدعم ويخدم الأمن والسلم الدوليين ويحقق الرفاهية والرخاء لجميع الدول والشعوب.

يعد العامل الاقتصادي من أكثر العناصر والعوامل تأثيراً على السياسة الخارجية للدولة في ظل النظام الدولي الجديد والتوجه نحو سياسة الاعتماد المتبادل بين الدول إن القوة الاقتصادية لأي دولة لا تتمثل فقط في قيمة ما تتمتع به الدولة من موارد الثروة الاقتصادية ولكن بقدر أكبر بمدى تفاعل القوة البشرية مع هذه الموارد وكيفية استغلالها لصالح تحقيق المصلحة القومية للدولة[٢]. هذا إلى جانب أن القدرات الاقتصادية للدولة لا تتحدد بكم الموارد الاقتصادية وكم المنتجات فقط وإنما أيضاً بتنوع المنتجات، وإن هذه القوة ازدادت أهميتها في الوقت الراهن، فبعد أن كانت السياسة تقود الاقتصاد أصبح الاقتصاد الآن هو الذي يقود السياسة.

وبالنسبة لدولة قطر فإن العنصر الاقتصادي لها يشتمل على كافة الثوابت والمتغيرات التي ترتكز عليها القدرات الإنتاجية المولدة للدخل الحقيقي ولعل أهم هذه العناصر التي تحدد طابع الاقتصاد القطري يتعلق بقطاع البترول لأهميته النسبية بالنسبة للنشاط الاقتصادي في البلاد، لأنه يمثل المصدر الرئيسي للدخل القومي القطري[٣] ولتمويل باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى التي يتشكل منها القطاع الاقتصادي القطري، هذا إلى جانب أن هذا القطاع يحتل الجزء الأعظم من الصادرات الوطنية.

---

(2) وتعد اليابان مثالاً حياً على ذلك فعلى الرغم من أنها دولة محدودة الموارد بالنسبة لغيرها من الدول الأخرى إلا أنها استطاعت أن تكون قوة اقتصادية كبرى في العالم وذلك بفضل تفاعل قواتها البشرية مع تلك الموارد المتاحة (المحدودة) ومع الموارد التي يتم استيرادها من الخارج.

(٣) وزارة الإعلام والثقافة لدولة قطر، **الكتاب السنوي** عام ١٩٩٣/٩٢م، ص ١١٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعد قطاع البترول من أهم القطاعات الاقتصـــادية في دول الخليج عامة ومنها دولة قطر، ويوضح قطاع الطاقة النفط والغاز بوضوح مدى العلاقة بين العامل الاقتصادي للدولة والسياسة الخارجية لها بوجه عام حيث يتضح أن الموارد الاقتصادية لتلك الدول كانت تتسم بالمحدودية قبل اكتشاف البترول، وبالتالي لم تحظ بالاهتمام العالمي ولم تحتل المكانة التي تحتلها الآن بعد اكتشاف البترول عام ١٩٣٧م، والذي خرج للإنتاج العملي عام ١٩٤٩م، والذي يشكل مورد مهم من موارد الاقتصاد وعامل مؤثر في نجاح السياسة الخارجية وعامل مؤثر في العلاقات الدولية.

تحتل قطر مكانة متميزة عربياً وعالمياً في إنتاج الغاز الطبيعي وتصـــديره، وكذلك في حجم الاحتياطي الخاص به، والذي يعد من أكبر الاحتياطيات العالمية.

في عام ١٩٧١م تم اكتشاف حقل غاز الشمال، وهو يقع في المياه المغمورة شمال شرقي جزيرة قطر، ويضـــع هذا الاكتشـــاف الهام قطر في مصـــاف أغنى خمس دول بالغاز الطبيعي في العالم، وتهدف خطة تنمية حقل الشمال إلى تطوير الحقل على مراحل واستغلال الغاز للأغراض الآتية:

١ . توفير الاحتياجات المحلية للغاز في قطاعات توليد الكهرباء وتحلية المياه والصناعة.

٢ . تصدير الغاز الطبيعي بوصفه غازاً مسالاً أو بواسطة خطوط الأنابيب.

٣ . التوسع في إقامة الصناعات التي تقوم على استخدام الغاز وقوداً ومادة خام.

وتوضـــح البيانات والمعلومات المنشـــورة إقليمياً وعالمياً مثل تقدير التنمية الاقتصـــادية ونشرات منظمة التجارة العالمية .[١] مدى الأهمية التي يحتلها مورد البترول في الاقتصاد القطري وبما له من مكانة متميزة لدولة قطر إقليمياً وعالمياً يجعلها تحظى دائماً بالاهتمام الدولي والإقليمي، وهذا ما حفزها على الاهتمام بالأوضاع الخارجية امتداداً للاهتمام.

في إطار تنويع مصادر الدخل القومي لدولة قطر استهدفت سياسة الدولة إقامة العديد من الصـــناعات الثقيلة والخفيفة وفق برنامج علمي مدروس يرمي إلى تنويع مصـــادر الدخل القومي واستكمال البنية الأساسية، وقد اتجهت قطر إلى إنشاء الصناعات الأساسية القائمة على تصنيع المواد المتوافرة والاســـتفادة القصـــوى من الغازات البترولية المصـــاحبة، مع مراعاة قدرة هذه المشاريع على الانطلاق والنمو والمنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية

(١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،(٢٠٠٢)، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد السنوي**، القاهرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معتمدة في ذلك على كفايتها الإنتاجية وتكاليفها الرأسمالية المعقولة وعلى استفادتها من المقومات التصنيعية المتوافرة في البلاد، هذا إلى جانب أن وفرة الغاز الطبيعي كمصدر للمادة الخام كان مشجعاً لإقامة الكثير من مشروعات الأسمدة الكيماوية والبتر وكيماويات. بالإضافة إلى ما سبق قامت الدولة بتنشيط القطاعين المالي والتجاري جنباً إلى جنب مع قاعدة صناعية متمثلة في إقامة مناطق صناعية تتوافر فيها المستلزمات الضرورية للمشاريع[٢].

وفي مجال تطوير هذا القطاع تقوم لجنة تنمية الصناعة بدراسة الاقتراحات والنظم الهادفة إلى تنظيم وحماية وتشجيع الصناعة الوطنية، واقتراح السياسة العامة للمزايا والإعفاءات والحوافز التي تُمنح للمشروعات الصناعية وأولويات منحها طبقاً لحاجة البلاد الاقتصادية وظروف الاستهلاك المحلي، وقد قامت اللجنة بوضع نظام شامل لحماية الصناعة الوطنية.

ترجع أهمية الاحتياطيات الرسمية للدولة في أنها توضح مدى قدرتها على تغطية حجم الواردات الأساسية الدولية وإلى أي مدى، وبالتالي فإنها تساعد بأسلوب غير مباشر في دعم القرار السياسي للدولة خاصة في المواقف الصعبة والحرجة وتبين البيانات الواردة في الإحصاءات الرسمية[١] أن حجم الاحتياطيات الرسمية على مستوى الدولة يزداد باستمرار لإدراك الدولة لمدى أهمية هذه الاحتياطيات الرسمية في مجال تأمين وارداتها بوجه عام.

يلعب العامل الاقتصادي للدولة دورا رئيسيا في دعم سياستها الخارجية وتدعيم علاقاتها مع غيرها من الدول. فلو نظرنا إلى قطاع النفط والغاز الطبيعي في دولة قطر نجد أنه يلعب دوراً حيوياً في هذا المجال حيث يمثل هذا القطاع أكثر من(٩٠%) من حجم المبادلات التجارية مع العالم الخارجي، فضلاً عن قيام دولة قطر بتنويع الشركات والجهات المختصة لعمليات الاستخراج للبترول الخام، فالحكومة القطرية لا تعطي احتكاراً لشركات من دولة واحدة بعينها، وإنما تنوّع منح عقود الامتياز لعمليات استخراج البترول من باطن الأرض لشركات ذات جنسيات مختلفة مما يعطي الفرصة لصاحب القرار في تنويع سياسة وعلاقات الدولة الخارجية وتحريرها وتحقيق استقلالها[٢].

---

(٢) وزارة الإعلام والثقافة لدولة قطر، (١٩٩٥)، **الكتاب السنوي**، الدوحة، ص ١٨٨ .

(١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، (٢٠٠٢)، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، القاهرة.

(٢) عبد الكريم محمود الدخيل،(١٩٩٣)، **سياسات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في قطر**، طبيعتها وإنجازاتها وآثارها السياسية، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، رقم (٦٨) ، ص ٦٦: ٥٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي مجال تدعيم السياسة الخارجية للدولة وتوطيد علاقات الصداقة والأخوّة مع غيرها من الدول الأخرى تبرز دوْر المعونات الخارجية التي تقدمها الدولة لبعض الدول الأخرى لمساعدتها وتنميتها، وقد كانت قطر إحدى دول الخليج العربي التي قدمت الكثير من المعونات بهدف التنمية للعديد من الدول العربية، كما هو موضّح في البيانات الواردة في بعض التقارير الرسمية التي توضح تطور حجم مساعدات التنمية الميسرة التي قدمتها دول مجلس التعاون الخليجي العربي ومن بينها دولة قطر التي توضح لنا أن حجم هذه المساعدات كان يزداد باستمرار ويتوقف حجمه بالنسبة لكل دولة طبقاً لدخلها القومي وأنه كلما زاد الدخل القومي للدولة المانحة زاد حجم المساعدات الإنمائية التي يمكن أن تقدمها إلى غيرها من الدول(٣).

في ضوء ما سبق يتضح مدى التوظيف السياسي للعامل الاقتصادي للدولة، في رسم السياسة الخارجية لها وتحديد توجهاتها، بل واستثمار هذا العامل في تحديد دوائر العلاقات بشكل أفضل من خلال الآليات السابق توضيحها أنه يمكن توحيد الدوْر الهام الذي يمكن أن يساهم به العامل الاقتصادي للدولة في دعم القرار السياسي للدولة وبعلاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى بأسلوب مباشر أو غير مباشر.

ترجع أهمية هذا العنصر ليس لأنه أكثر عناصر الأمن القومي والسياسة الخارجية تأثراً بباقي العناصر الأخرى (الجيوبوليتيكي والديموجرافي والاقتصادي والسياسي وغيرها) ولكن لكونه العنصر الوحيد المسؤول عن تحقيق الحماية المباشرة للأمن القومي للدولة عند تعرضها للتهديدات الخارجية المباشرة في الوقت الذي تفشل فيه كل السبل والوسائل الأخرى السلمية، وأن هذا العنصر هو العنصر المسؤول عن تحقيق الردع في حالة عدم وجود مواجهة عسكرية مباشرة وهو بإيجاز يمكن اعتباره عنصر الحركة، هذا إلى جانب أن هذا العنصر هو أحد عناصر الأمن القومي وأكثرها قبولاً للتغيير السريع والمخطط كماً ونوعاً.

---

(٣) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩م**، القاهرة، ص٣٧٠-٣٧١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما لا شك فيه أن العنصر العسكري للدولة بوجه عام يعد من أهم العناصر تأثراً وتأثيراً على باقي عناصر الأمن القومي للدولة، بل يمكن اعتباره محصلة لهذه العناصر وانعكاساً لمدى تفاعلها مع بعضها البعض، ويمكن إيضاح هذا التفاعل والتأثير المتبادل لتلك العناصر كما يلي:

من المعروف أن الموقع الجغرافي والاستراتيجي الذي تتمتع به الدولة، وكذا شكلها وطبيعة أرضها له تأثير كبير في تحديد نوعية وحجم التهديدات المتوقعة التي يمكن أن تتعرض لها الدولة، وكذا طبيعة مسرح العمليات التي يمكن أن تعمل فيها قواتها المسلحة، والحجم الأمثل لتلك القوات ونوعياتها ومستوى الكفاءة اللازمة لحماية أمنها القومي.(١)

يمكن لهذا العنصر أن يلعب دوْراً كبيراً في إنشاء قوات مسلحة قطرية قوية وعلى أعلى درجة من الكفاءة حيث تتيح الإمكانات الاقتصادية الحالية للدولة، وخاصة الإمكانات المتوقعة المتمثلة في الغاز الطبيعي فرصة الحصول على أحدث الأسلحة المتطورة وعلى الدخول بالمساهمة أو المشاركة في الإنتاج الحربي لبعض الأسلحة والمعدات مع بعض الدول الإقليمية التي لها السبق في هذا المجال مثل مصر أو بعض الدول العالمية الأخرى.

وهكذا يتضح مدى أهمية وتأثير العنصر العسكري على السياسة الخارجية، وتأثره ببقية العوامل الأخرى المحددة للسياسة الخارجية أيضاً، بل وتأثيره فيها، فالأداة العسكرية تُستخدم كإحدى أدوات السياسة الخارجية، أي هي الوجه الآخر للدبلوماسية، وهذا ما يكشف عن طبيعة العلاقة بين الأداة الدبلوماسية والأداة العسكرية، حيث أن كليهما وجهاً السياسة الخارجية للدولة بوجه عام. .(٢)

ترجع أهمية العامل السياسي للدولة في أنه العقل المفكر لكل ما يتم داخل الدولة وخارجها وهو المسؤول الأول في التأثير على عملية صياغة وإعداد وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة بوجه عام. وأن ما تتمتع به السياسة الخارجية لدولة قطر حالياً تحت قيادة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد من مصداقية في التخطيط والتنفيذ وصواب في الرؤى على المدى البعيد لها جذورها التاريخية وثوابتها ومبادئها التي وضعتها رموز أسرة آل ثاني التي كان لها الفضل الأكبر في وضع دولة قطر على خريطة الاهتمام العالمي خاصة في مجال السياسة الخارجية وتوارثتها أفراد الأسرة من بعدها.

---

(١) عبد العزيز بن محمد بن جبر آل ثاني، مرجع سابق، ص ١٢٦ .

(٢) عبد العزيز بن محمد بن جبر آل ثاني، المرجع السابق، ص ١٢٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحرص قطر أشد الحرص على تعزيز علاقاتها الأخوية مع جميع الدول العربية الشقيقة وتدعو قطر إلى توحيد الصف العربي وتقريب المواقف وتعميق تضامن الدول العربية لمواجهة ما تتعرض له من تحديات ومخاطر وللتغلب على حالة الضعف والتفكك والعجز التي تعاني منها.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية فان قطر تعتبر أن ممارسات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني تشكل تصعيدا خطيرا وتهديدا للأمن والاستقرار في المنطقة يهدف الى تنفيذ المخططات الإسرائيلية الرامية الي القضاء على أية فرصة لتحقيق السلام وإجهاض خارطة الطريق والتهرب من استحقاقات عملية السلام . ولطالما أكدت دولة قطر دائماً على دعمها للشعب الفلسطيني في نضاله المشروع للحصول على حقوقه الوطنية وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وقامت قطر بمطالبة المجتمع الدولي واللجنة الدولية الرباعية بتوفير الحماية الدولية له وتمكينه من ممارسه حقوقه الوطنية الثابتة ووقف كل ما من شأنه عرقلة الجهود المبذولة لإقرار السلام العادل والشامل وفقا لقرارات الشرعية الدولية وخطة خارطة الطريق وإلزام إسرائيل بالوفاء بتعهداتها والانسحاب من الأراضي السورية في الجولان وبقية الأراضي اللبنانية المحتلة.(١)

ورحبت قطر كذلك بنجاح المفاوضات التي جرت لتحقيق السلام في جنوب السودان بين الحكومة السودانية وحركة التمرد وما تمخض عنها من اتفاقات تسهم في تحقيق أمن هذا البلد وتنميته واستقراره. كما تتطلع قطر الى توصل الأشقاء في الصومال إلى إجماع حول حكومة وطنية تمثل جميع فئات الشعب الصومالي الشقيق بما يحقق للصومال وحدته واستقلاله وسيادته على أراضيه.

وترحب قطر دائماً بالجهود التي تبذل عن طريق جامعة الدول العربية لتنقية الأجواء العربية وتحقيق المصالحة وإعادة التضامن العربي على أسس واقعية تتسم بالصراحة والموضوعية، تحقيقاً للمصلحة العربية المشتركة. وتدعم قطر مسيرة السلام في الشرق الأوسط، إيماناً منها بضرورة تحقيق السلام الشامل والعادل لكافة شعوب المنطقة بما يحقق آمالهافي التقدم والتنمية.

وفيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية فقد قدمت قطر مساعدات مالية وعينية وطبية للعديد من الدول العربية الشقيقة.

وفي إطار سعي دولة قطر إلى تطوير علاقاتها بالدول العربية الشقيقة فقد قام سمو الأمير المفدى في السنوات الماضية بزيارات مباركة في أرجاء العالم العربي وتمخضت هذه التحركات النشطة عن توقيع قطر للعديد من الاتفاقيات المختلفة وتم على إثر ذلك إنشاء لجان مشتركة رديفة بهدف تفعيل هذه الاتفاقيات وتعزيز التعاون بين قطر وشقيقاتها العربيات.

---

(١) وزارة الخارجية القطرية، (٢٠١٠) ، الأربعاء ٢٠ أكتوبر / تشرين أول ٢٠١٠ . .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ففي ظل المتغيرات الدولية الجديدة يتبين بشكل واضح للدارسين وصناع القرار أن صياغة القرارات الخارجية هي نتاج لذلك التداخل الواضح بين الديناميات الداخلية والخارجية، إلى حد أضحى من الصعب إقامة حدود فاصلة بين ما يندرج ضمن السياسة الداخلية، وما يرتبط بالممارسة الخارجية للدولة[٢]. وهذا ما يصدق على النموذج القطري، فالإصلاحات التي حققتها دولة قطر على الصعيد الداخلي وسعيها إلى بناء دولة ديمقراطية عصرية، تقوم على أساس دولة القانون والمؤسسات واحترام حقوق الإنسان وتحسين وضعية المرأة وتطوير البنيات الاقتصادية، بما يخدم المواطن القطري وتوسيع نطاق مشاركته واستفادته من التنمية الشاملة التي يعرفها البلد، وهذه كلها عوامل إيجابية ساهمت في نجاح دولة قطر في رسم سياسة خارجية متميزة في منطقة الخليج العربي.

[٢] زياد عبد الوهاب النعيمي، **آلية صنع القرار السياسي في ظل المتغيرات الدولية**، **الحوار المتمدن**، العدد: ٢٥١٦ – ٢٠٠٩/٤/١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : دور الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في تنشيط الدبلوماسية القطرية إقليمياً ودولياً

يلعب رئيس الدولة دوراً أساسياً ومهماً في صنع السياسة الخارجية، وخصوصاً في بلدان العالم الثالث حيث تعد مؤسسة رئاسة الدولة هي الصانع الحقيقي للسياسة الخارجية لتلك البلدان. إن أهم الصفات الواجب توافرها في القائد الناجح في ممارسته لسياستها الخارجية، هو إداركه وفهمه للتحولات والمواقف الإقليمية والدولية وامتلاك التجارب والقدرات على التخطيط والتطوير والتكييف مع المتغيرات الدولية، بالتعقيدات السياسية الدولية والمتغيرات الدولية. علاوة على ذلك هو تمكن القائد من كسب التأييد الداخلي لتنفيذ قرارات السياسة الخارجية، وأن يعرف إلى أي مدى يستطيع المضي في تنفيذ الأهداف مع الاحتفاظ الدائم بتأييد الرأي العام.

وعلى مستوى نظام الحكم تعتبر دولة قطر إمارة تعتمد النظام الوراثي، ويعتبر الأمير هو رئيس الدولة، وتحكم قطر عائلة آل ثاني، التي يعود تواجدها في شبه الجزيرة القطرية إلى القرن الثامن عشر، ويأتي اسم آل ثاني من اسم عميد الأسرة الشيخ ثاني بن محمد وهو والد الشيخ محمد بن ثاني الذي كان أول من حكم شبه الجزيرة القطرية خلال منتصف القرن التاسع عشر، وتعتبر عائلة آل ثاني فرعاً من قبيلة بني تميم العربية.

شكلت الإصلاحات السياسية التي تبناها الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني على درب إقامة نظام ديمقراطي حديث، منطلقاً نحو تحول ملموس في السياسة الخارجية القطرية، نتج عنه ترسيخ وتثبيت مكانة دولة قطر في المحافل الدولية، مما أهلها للعب دور فعال ومؤثر عبر انتهاج سياسة واقعية تراعي التوازنات الدولية.

وبالفعل أسهم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مساهمة كبيرة في تنشيط الدبلوماسية القطرية وإثراء حضورها السياسي إقليمياً ودولياً، وقد أدت هذه الإصلاحات السياسية التي قادها إلى تمكين دولة قطر من "الحضور القوي على الساحة الإقليمية والدولية". وتتضح إسهاماته في الدفع إلى الأمام بحركة التعاون الاقتصادي والسياسي بين قطر ومحيطها الدولي. ومنذ توليه مقاليد الحكم في البلاد برزت ديناميكية الدبلوماسية القطرية في استقبال الملتقيات الدولية الهامة، فضلا عن جولات رئيس الدولة العديدة وتحركه السياسي اللافت في القارات الثلاث القديمة إضافة إلى الأمريكتين الشمالية والجنوبية، وانعكس ذلك كله إيجابا على وضع دولة قطر ومكانتها بين الدول، وأهَّلَها بدور فاعل ومؤثر، مستندة على دبلوماسية براغماتية، تقوم على تفضيل لغة الحوار، واحترام الشرعية الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي خطاب لأمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني خلال انعقاد الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس الشورى القطري، جدد الشيخ حمد الالتزام بمبادئ التعايش السلمي والتعاون الدولي على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة والانفتاح على الحضارات والتفاعل معها، والإيمان بضرورة احترام حقوق الإنسان والالتزام بتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية. وأشار إلى دعوات قطر المستمرة لتعزيز مكانة ودور الأمم المتحدة في العلاقات الدولية باعتبارها تمثل الشرعية الدولية. وأوضح أن تعزيز العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي يأتي في مقدمة أولويات السياسة الخارجية لقطر سعيا إلى تحقيق التكامل بين دوله وخاصة في المجال الاقتصادي تلبية لآمال وطموحات المواطن الخليجي(١).

وعند رصد مسار الدبلوماسية القطرية خلال العشر سنوات الأخيرة، يلاحظ كيف تحولت قطر من بلد حديث العهد بالاستقلال يبحث عن تثبيت أقدامه على الساحة الدولية، إلى بلد يقوم بدور ريادي على الصعيدين الإقليمي والدولي. وبالطبع يعود الفضل بالدرجة الأولى، في إشعاع الدبلوماسية القطرية في عدة محافل دولية وعلى مختلف المستويات، إلى حكمة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وبعد نظره. كما يعود الفضل إلى النشاط الدؤوب لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، الذي دأب على تكثيف الاتصالات بالعالم من خلال زياراته الخارجية المستمرة واتصالاته بالمسؤولين في مختلف دول العالم، وتركيزه على توسيع العلاقات مع دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية إلى جانب تعميق العلاقات مع الدول العربية ودول أوروبا والولايات المتحدة(٢).

شهدت دول مجلس التعاون خلال العقد الماضي تطورات سياسية مهمة على صعيد الإصلاح السياسي، تبرزها العديد من المؤشرات، منها: إجراء انتخابات برلمانية وبلدية، والتطور النسبي في اختصاصات المجالس النيابية بها، وازدياد الاهتمام الشعبي بنشاط هذه المجالس، وبمواقف الحكومات الخليجية تجاه القضايا المطروحة عليها، وهو الأمر الذي يتضح من خلال مستوى المشاركة في العمليات الانتخابية، ومن خلال ما ينشر في وسائل الإعلام المختلفة حول هذه المجالس وآراء المواطنين والمحللين بصددها(٣).

---

(١) موقع الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net الأربعاء ٢٠٠٥/١٠/١٢.

(٢) موقع وزارة الخارجية القطرية: http://www.mofa.gov.qa

(٣) علي خليفة الكواري: "نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٢٦٧، مايو ٢٠٠١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمثل بناء الدولة العصرية المحور الأساسي للمشروع الإصلاحي للشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، والدولة العصرية هي الدولة القادرة على توفير المتطلبات اللازمة للتعامل مع متغيرات العصر الداخلية والإقليمية والعالمية السريعة والمتلاحقة بالكفاءة والفعالية اللازمة، لتحقيق أهداف المجتمع في الحرية والديمقراطية والتنمية والأمن والاستقرار، ومن ثم تتطلب عملية بناء الدولة العصرية مجموعة من المتطلبات التي تتكامل فيما بينها لتشكيل المنظومة التي تقوم عليها الدولة العصرية. وأبرز هذه المتطلبات هو ووضع دستور يكون القانون الأسمى في البلاد ومصدر التشريعات والأنظمة، وهو مقياس أساسي لرقي الدول وتقدمها ويعكس الحرص على بناء أساس لنهوض الدولة وتطورها.

صدر الدستور الدائم لدولة قطر في الثامن من يونيو ٢٠٠٤ ليشكل بداية لمرحلة جديدة في تاريخ قطر الحديث، مستجيباً للتحولات السياسية والاجتماعية والتنموية التي تشهدها البلاد. وقد جاء الدستور في خمسة أبواب تتناول نظام الدولة وأسس الحكم، والمقومات الأساسية للمجتمع، والحقوق والواجبات العامة، وتنظيم السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتضمن الدستور الدائم عدة مبادئ أساسية تكرس بين السلطات ويقنن الحقوق والحريات والممارسة السياسية. وبالفعل فإن تبني قطر لنظام دستوري دائم، يكفل الحقوق لجميع المواطنين ويجسد توسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار، اعتبره الكثير "إنجازاً حضارياً وتاريخياً"(١).

عبر القطريون عن تأييدهم لمشروع الدستور، من خلال الاستفتاء على الدستور الذي جسد آمال القيادة والشعب في وضع أسس دولة المؤسسات، تضمن الاستقرار والديمقراطية والمشاركة الشعبية الواسعة، فدخلت قطر مرحلة تاريخية جديدة، بعدما خطت خطوات مدروسة منذ أعوام على طريق بناء مؤسسات تمثيلية عصرية، تمكن الشعب من المشاركة في اتخاذ القرار، وهذا التطور وضع دولة قطر في موقعها الملائم والمناسب بين دول العالم التي تحترم حقوق الإنسان وحرياته وتطلعاته لحياة كريمة(٢).

---

(١) منى سحيم آل ثاني، (٢٠٠٣)، **مقالة ضمن كتاب الوطن: "شكراً أبو الدستور عدت.. فأوفيت"**، الدوحة، الطبعة الأولى، ص. ٧٥.

(٢) **صحيفة الراية القطرية**، الاثنين ٥ يونيو ٢٠٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومرت قطر بالعديد من الخطوات على طريق التحول الديمقراطي، مثل إطلاق حرية الإعلام والصحافة وإجراء الانتخابات البلدية بمشاركة المرأة القطرية، بالإضافة إلى العديد من القرارات والإجراءات التي تعكس التوجه الحقيقي نحو الانفتاح والتحول الديمقراطي، وبدأت دولة قطر عملية الإصلاح منذ النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي بخطى ثابتة ومتدرجة. كما أن سعي دولة قطر في اتجاه الانفتاح الديمقراطي هو نابع من الإرادة السياسية للقيادة القطرية والطموح المشروع للشعب القطري، وهذا ما جعل البعض يعتبر أن "مستقبل الإصلاح السياسي في قطر يبشر بأنها تسعى إلى خلق صورة سياسية دولية بأنها دولة عصرية"(١).

وهكذا فإن عملية التحول الديمقراطي والتحديث السياسي التي تشهدها قطر تشكل جزءً رئيسا من التنمية الشاملة التي تتبناها القيادة السياسية(٢).

وفي سياق نهج الانفتاح والإصلاح الذي يقوده الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني والذي جعل السياسة الخارجية تقوم على التفاعل الإيجابي مع المجتمع الدولي، وتبحث عن حلول للمشاكل الجوهرية التي تؤرق بال المجتمع الدولي، فقد أطلقت دولة قطر عدة مبادرات إيجابية خلال السنوات القليلة الماضية وخاصة فيما يتعلق باستضافة الكثير من المؤتمرات والندوات الدولية حول التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيز ثقافة السلام. وهكذا فقد استضافت قطر المؤتمر السادس حول الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، بالإضافة إلى استضافتها بصفة سنوية منتدى الديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة، كما استضافت في شهر مايو ٢٠٠٧ المنتدى الثاني للديمقراطية والإصلاح السياسي في العالم العربي، والذي توجت أشغاله بإنشاء المؤسسة العربية للديمقراطية وهي الأولى من نوعها في العالم العربي، والتي اتخذت مدينة الدوحة مقرا لها(٣).

---

(١) عدنان محمد الهياجنة، **مرجع سابق**، ص. ٤٩.

(٢) خالد القاضي، (٢٠٠٧)، **قطر...في أيدٍ أمينة: دراسة في العلاقة بين التشريع والمجتمع**، الدوحة.

(٣) جريدة **الراية القطرية**: الثلاثاء ٢٠٠٧/١٢/١١ م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*** التطورات الاقتصادية وسياسة الانفتاح الاقتصادي وتأثيرها على السياسة الخارجية القطرية:**

يشهد النظام الدولي تحولات اقتصادية متسارعة في مجال التجارة الحرة وإزالة الحواجز أمام انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات والعمالة والتكنولوجيا، بعد أن تحول العالم إلي قرية صغيرة بفضل ما أفرزته العولمة من آليات اتصال حديثة وعلاقات تعاون غير مسبوقة بين الدول. في ظل هذه الظرفية العالمية، انتهجت القيادة السياسية في قطر سبيل الانفتاح الاقتصادي كخيار استراتيجي، من أجل ضمان حرية النشاط الاقتصادي على أساس العدالة الاجتماعية والتعاون المتوازن بين القطاعين العام والخاص، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الإنتاج وتحقيق الرخاء للمواطنين ورفع مستوى معيشتهم.

ولبلوغ أعلى المستويات وضعت دولة قطر خططاً طموحة وعملت منذ سنوات على تطوير البنيات التحتية الحديثة، ووضعت حزمة من القوانين المنظمة للاستثمار والرامية إلى جذب رأس المال وتشجيع القطاعات الإنتاجية. وقد تميز القطاع الخاص بالحيوية حيث عمل على تكثيف نشاطه الاقتصادي ليكون شريكا كاملا للدولة في خططها من أجل تحقيق التنمية الشاملة في دولة قطر وتوفير شروط الأمن الاقتصادي للمواطن القطري(١).

وقد كشفت التقارير الاقتصادية الدولية أن دولة قطر تتبوء موقعاً متقدماً في قائمة أفضل الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر مما يعزز مناخ الاستثمار والأعمال الإيجابي في الدولة وبيئة الاقتصاد الكلي القوية ومستوي القدرة التنافسية بين قطاعات العمل المختلفة في السوق المحلي. ولما كانت المشاركة الشعبية في الشأن السياسي هدفا تسعى إليه الدولة، فقد حرصت أيضا على مبدأ المشاركة الشعبية في الشأن الاقتصادي، وقد تمثل هذا التوجه في تخصيص جزء من المشروعات القومية الاقتصادية الحكومية للمواطنين من خلال تحويل هذه المشروعات إلي شركات مساهمة، وطرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام(٢).

---

(١) موقع الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net الأربعاء ٢٠٠٥/١٠/١٢.

(٢) خالد القاضي، مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعود أسباب تحقيق تلك الإنجازات في قطر كذلك إلى الإستراتيجيات التي تبنتها الدولة لتطوير إنتاج النفط والاستغلال الأمثل لثروة البلاد الطبيعية من الغاز، وما تبنته من سياسات طموحة في إقامة مشروعات عملاقة في مجالات النفط والغاز والبتر وكيمياويات. حيث تعد قطر الدولة الثالثة في العالم من حيث احتياطي الغاز الطبيعي بعد روسيا وإيران، ويوجد في قطر الحقل الأكبر في العالم من حيث المخزون، وهو حقل الشمال الذي يقدر احتياطي الغاز المتركز فيه بما يزيد على ٩٠٠ تريليون قدم مترية مكعبة، ومن ثم فإن الاستغلال الصناعي والتجاري للغاز الطبيعي هو المحور الأساسي للسياسة القطرية منذ عقد الثمانينيات، حيث بدأت في وضع وتطبيق إستراتيجية متكاملة لتطوير صناعة الغاز الطبيعي القطري، وذلك بالتعاون مع كبرى الشركات العالمية(١).

وتقوم الاستراتيجية القطرية على أساس تحقيق التأمين طويل الأمد لاحتياجات الأسواق الخارجية من الغاز الطبيعي، وأن تصبح قطر المنتج الأول للغاز الطبيعي المسال في العالم بحلول ٢٠٢٠، ومن ثم فقد ركزت الحكومة القطرية جهودها لاستغلال مخزونها الهائل من الغاز لأقصى حد ممكن، وتنويع أسواق تصديرها للغاز الطبيعي المسال، بحيث تكون مورداً أساسياً في كل مناطق الطلب على الغاز الطبيعي المسال. وتخطط شركة قطر للغاز لزيادة إنتاجها من ١٠ ملايين طن سنويا إلى ٤١ مليون طن سنوياً بحلول عام ٢٠١٤، وتصل تكلفة خطوط التوسع إلى ٢٠ مليار دولار سنوياً.

وفي قرار يعكس الحرص على التوظيف السليم لأموال الدولة وفق خطط مدروسة، أنشئ المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار في عام ٢٠٠٠. ويختص المجلس بجميع الأمور المتعلقة بإدارة واستثمار احتياطي الدولة، وبوجه خاص الأمور المتعلقة بتحديد أهداف استثمار احتياطي الدولة ضمن استراتيجياتها العامة، ووضع سياسة طويلة الأجل لاستثمار الاحتياطي وبرامج سنوية لهذا الاستثمار، ومتابعة وتنفيذ برامجه وتقييم النتائج بصورة دورية، وتحديد البنوك والمؤسسات التي يجوز استثمار الاحتياطي لديها أو عن طريقها (٢).

---

(١) محمد سعد أبو عامود، (يوليو ٢٠٠٧)، "**محددات صناعة الغاز في دول مجلس التعاون الخليجي**"، السياسة الدولية، العدد ١٦٨.

(٢) ذكر وزير الطاقة القطري أن قطر تنفذ خططا صناعية لإنتاج ٧٧ مليون طن سنويا من الغاز المسال بداية العقد القادم، ستسوقها في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. وقال إن قطر تنفق ١٥ مليار دولار لإضافة ٧٠ ناقلة جديدة إلي أسطولها من الناقلات لتصدير مزيد من الغاز بتكلفة تتراوح بين ٢٠٠ و٢٢٠ مليون دولار للناقلة الواحدة. ومن المقرر أن تشغل قطر بحلول عام ٢٠١٠ تسعين ناقلة، بما فيها الناقلات العاملة حالياً، من ميناء رأس لافان لتصدير الغاز المسال. (محمد سعد أبو عامود، **مرجع سابق**).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبفضل هذه السياسة الطموحة حقق الاقتصاد القطري إنجازات مهمة في السنوات العشر الماضية حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من نحو(٢٩,٥) مليار ريال عام ١٩٩٥ إلى ما يقرب من (١٠٣,٥) مليار ريال عام ٢٠٠٤ محققاً بذلك معدل نمو سنوي يزيد على (١٣%).[١] وعلى الصعيد الخارجي أصبحت دولة قطر عضواً ملتزماً في منظمة التجارة العالمية وهي مندمجة اندماجاً كاملاً في نظام التجارة والاقتصاد الدولي الحر، كما أن قطر عضو في الهيئات الدولية التمويلية.[٣]

على المستوى الاجتماعي، حققت دولة قطر إنجازات ملموسة أشادت بها مختلف المنظمات الدولية والإقليمية، وقد صنفها تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ضمن مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع والتي تعرف تنمية بشرية عالية. ولعل أبرز هذه النتائج هو حصول دولة قطر على المركز الأول عربياً وال (٤٠) عالميا عام ٢٠٠٥، بعدما كانت تحتل المركز الثالث عربياً والمرتبة ٤٧ عالمياً في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤. إن وصول دولة قطر إلى تحقيق هذه المستويات العالية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية يعتبر دليلاً واضحاً على تمتعها بأسس الديمقراطية ومبدأ سيادة القانون، كما أنه مؤشر على وجود بنية تشريعية وقانونية متقدمة مشجعة على نمو الاقتصاد وتنمية الاستثمار، والتي بفضل أدائها الجيد تمكنت من رسم سياسات تنمية فعالة واقتصاد منفتح ومن جذب الاستثمارات سواء كانت عربية أو أجنبية.[٤]

ولكي نعطي مثالاً حياً على نجاح التجربة القطرية، سنشير بالخصوص هنا إلى الوضع المتميز الذي أضحت تتمتع به المرأة القطرية في المجتمع، فقد عملت دولة قطر على تعزيز دور الأسرة القطرية باعتبارها النواة الأساسية للمجتمع، وعملت على الحفاظ على ترابطها وجعلها قائمة على أساس المودة والتعاطف، وتبنت عدة مبادرات وسنت لآليات الكفيلة لتحقيق هذه الأهداف.

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (٢٠٠٥)، "تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية "، ص ٢١٩.

[٣] عدنان محمد الهياجنة، **مرجع سابق**، ص. ٤٩.

[٤] علي خليفة الكواري: "نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٢٦٧، مايو ٢٠٠١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما عبرت الدولة عن إيمانها العميق بمكانة المرأة القطرية وقدرتها على تبوؤ أعلى المناصب وأداء الدور المنوط بها بكل حيوية وفاعلية ومسؤولية، وهو الدور الذي لا يقل شأنا عن مكانة ودور الرجل فكانت قضايا المرأة وشؤونها من أهم أولويات العمل التي نص عليها القرار الأميري بإنشاء المجلس الأعلى لشؤون الأسرة. وترجمة لهذا التوجه الإيجابي، فقد عمل المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، تحت رئاسة الشيخة موزة بنت ناصر المسند على تطوير واقع المرأة تشريعياً وإدارياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً وصحياً وإعلامياً وتعليمياً، وتوجت جهود المجلس بإصدار مسودة الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة(١).

وحرصت المرأة خلال الأعوام الماضية على مواصلة دورها الريادي بالعمل في شتى ميادين الإنتاج من أجل الانطلاق والعمل والمشاركة الفاعلة وانخراطها بقوة في كافة مجالات العمل العام والمهني والمجتمعي لبناء وطنها في إطار القيم الدينية والتقاليد المحلية الراسخة، حيث "حققت نجاحات كبيرة فهي تحظى بالدعم غير المألوف خليجيا"(٢). والأمثلة على ذلك عديدة؛ فكثير من النساء القطريات يشغلن مناصب عليا في الدولة، ويقمن بإدارتها بكل اقتدار، ومن هذه النماذج توليها منصب وزيرة ورئيسة جامعة وعميدة كلية.

(١) خالد القاضي، مرجع سابق، ص٥٧.

(٢) عبد الرحمن النعيمي، (أغسطس ٢٠٠٥) "مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٣١٨، ص ١٠١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: المبادرات الدبلوماسية القطرية في الإطار الإقليمي (لبنان وفي إيران)

لقد اكتسبت الدبلوماسية القطرية التجربة مع مرور الوقت، وتكون لها كادر دبلوماسي قادر على التكيف والعطاء والتفاعل مع كافة المستجدات على الساحة الدولية، الأمر الذي أعطى ويعطي هذه الدبلوماسية الحافز الأكبر نحو تحقيق المزيد من الإسهامات في المجال الدولي. ولا شك أن دولة قطر بما تتمتع به من مكانة على النطاق الإقليمي الخليجي والعربي والدولي وحضورها الفاعل في الكثير من المؤتمرات والمنتديات، جعل سياستها الخارجية تقوم على دعم فرص السلام واعتماد الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية، وهو النهج التي اختطته دولة قطر منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، مقاليد الحكم. ويعتبر عبد الحميد الأنصاري "أن السياسة القطرية الخارجية قائمة على الشفافية بما يسمح لدولة قطر بأن تلعب دور الوسيط النزيه في العديد من قضايا النزاع، حيث حققت نجاحات مشهوداً لها على هذا الصعيد"(١).

وقد أكد الأمير حمد بن خليفة آل ثاني في خطاب موجه لمجلس الشورى عام ٢٠٠٥، التزام قطر بمبادئ التعايش السلمي والتعاون الدولي على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة والانفتاح على الحضارات والتفاعل معها والإيمان بضرورة احترام حقوق الإنسان والالتزام بتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية. وأشار إلى دعوات قطر المستمرة لتعزيز مكانة ودور الأمم المتحدة في العلاقات الدولية باعتبارها تمثل الشرعية الدولية. وأوضح أن تعزيز العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي يأتي في مقدمة أولويات السياسة الخارجية لقطر سعيا إلى تحقيق التكامل بين دوله وخاصة في المجال الاقتصادي تلبية لآمال وطموحات المواطن الخليجي(٢).

وقد التزمت قطر بهذا المبدأ أولاً في حل الخلافات التي تنشب بينها وبين الدول المجاورة، وتمكنت من تسويتها بالطرق السلمية وعن طريق المفاوضات وغيرها من الطرق الودّية.(٣)

---

(١) تصريح لجريدة **الراية القطرية**، الثلاثاء ١١ أكتوبر ٢٠٠٥.

(٢) موقع الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net الأربعاء ٢٠٠٥/١٠/١٢.

(٣) أحمد الرشيدي، "**التسوية القضائية للنزاع القطري البحريني: صفحة جديدة في العلاقات المشتركة**"، **السياسة الدولية**، العدد ١٤٥، يوليو ٢٠٠١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يخص النزاعات التي تهم الدول العربية، فقد حركت قطر دبلوماسيتها بشكل فاعل ووظفتها لخدمة قضايا الأمة العربية وبخاصة قضايا فلسطين والعراق ولبنان والسودان، في وقت تزداد فيه التدخلات العسكرية وغيرها في هذه البلدان، الأمر الذي يتطلب علاج ذلك بالحكمة والعقلانية والسعي للحيلولة دون اتخاذ القرارات المتسرعة، وضرورة استنفاد كل الوسائل والعمل قدر الإمكان على اتباع أسلوب المفاوضات والحوار(١).

وفيما يخص القضية اللبنانية لعبت قطر دوراً كبيراً في الحد من تداعيات الحرب الإسرائيلية على لبنان (حرب / تموز ٢٠٠٦)، حيث كان لدولة قطر دورٌ حيويٌ ومهم على الساحة الإقليمية والدولية وقد برز ذلك إبان ترؤس قطر لوفد جامعة الدول العربية الذي توجه إلى نيويورك ونجح في تعديل القرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي رقم (١٧٠١) بوقف القتال في لبنان، وما كان لهذا النجاح أن يتأتى بدون الجهود الكبيرة التي بذلتها قطر في هذا الصدد. وقد ترأس وفد الجامعة العربية آنذاك الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري، والذي أكد أن تعديل القرار الدولي المذكور يمثل انتصاراً للبنان، وهو ما أكد عليه أمير دولة قطر عند زيارته إلى لبنان بعد توقف الحرب وتفقده الضاحية الجنوبية لبيروت التي كانت الأكثر تضرراً من العدوان الإسرائيلي(٢).

نماذج من المبادرات الدبلوماسية القطرية إقليمياً:

أولاً: دور قطر في حل المنازعات اللبنانية:

استطاعت قطر - التى لا تعد ضمن الدول ذات القوة العسكرية الدولية والتي لا تتجاوز مساحتها الجغرافية (11.750) كيلو متراً مربعاً ولا يزيد عدد سكانها على المليون ونصف مليون نسمة - تحقيق نجاح دبلوماسي عجزت كثير من الدول العربية والدولية عن تحقيقه وذلك فى إدارة حوار وطنى لبنانى فى العاصمة القطرية الدوحة ١٦ مايو٢٠٠٨.

---

(١) فيما يخص الخلاف بين المغرب والجزائر بشأن قضية الصحراء، فقد كانت قطر دائما تدعم الوحدة الترابية للمملكة المغربية، وتدعو البلدين الجارين إلى البحث عن حل سياسي لهذا النزاع المفتعل في منطقة المغرب العربي، وقد عبر عن ذلك سفير دولة قطر في الرباط في حوار أدلى به لمجلة: المغرب الدبلوماسي، عدد يناير ٢٠٠٨، ص. ٢٣.

(٢) موقع وزارة الخارجية القطرية: http://www.mofa.gov.qa

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على مدى خمسة أيام من المناقشات والسجالات بين أعضاء اللجنة العربية برئاسة وزير الخارجية القطري والفرقاء اللبنانيين استطاعت قطر التوصل معهم إلى اتفاق أجمعت عليه الأطراف اللبنانية "الأغلبية والمعارضة" والذي يقتضي بتسمية رئيس الجمهورية اللبناني الجديد "العماد ميشيل سليمان" المقعد الذي ظل شاغرا لثمانية عشر شهراً، شهدت لبنان خلالها العديد من المبادرات العربية والإقليمية والدولية كالمبادرة "المصرية – السعودية – اليمنية – الأردنية" "ومبادرة جامعة الدول العربية" والمبادرات الأجنبية "المبادرة الفرنسية – والأمريكية – الكندية – الإيطالية" ومبادرة أمين عام الأمم المتحدة' التي لم تستطع إحداهما إقناع الفرقاء اللبنانيين بالجلوس حول طاولة الحوار والمفاوضات خلال عام ونصف، بينما نجحت الوساطة القطرية فى إقناع الفرقاء اللبنانيين بإجراء حوار وطني لبناني في الدوحة، الحوار الذي أتت نتائجه بتوصل اللبنانيين إلى توقيع اتفاق الدوحة ووضع حد للمواجهات المسلحة بين الفرقاء وتسمية رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة، الأمر الذي يشير إلى حزمة من التساؤلات حول ماهية الدور القطري في إنهاء الأزمة اللبنانية، وما هي المقومات التي يقوم عليها الدور القطري في تسوية النزاعات بين الدول المختلفة؟ وما هي العوامل التي ساهمت في نجاح الوساطة القطرية؟

أهم ملامح اتفاق الدوحة:

عقد المجلس النيابي اللبناني جلسته برئاسة السيد نبيه بري بحضور كافة أعضاء المجلس من الموالين والمعارضين وبحضور الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر في جلسة تاريخية للمجلس تم خلالها الإعلان عن تفاصيل اتفاق الدوحة وتطبيق أول بنوده المتعلقة بتسمية الرئيس اللبناني الجديد (العماد ميشال سليمان رئيسا للبنان) [١].

أوجد الاتفاق بين الفريقين بمشاركة و ضمانات عربية حلا لانتخاب رئيس للبلاد وتشكيل حكومة وحدة وطنية والاتفاق علي قانون انتخابي كما حدد الاتفاق آلية لبحث قضية السلاح خارج الشرعية.

- اتفق الأطراف علي أن يدعو رئيس مجلس النواب البرلمان اللبناني للانعقاد طبق للقواعد المتبعة خلال ٢٤ ساعة لانتخاب المرشح التوافقي العماد ميشال سليمان رئيسا للجمهورية.
- تشكيل حكومة وحدة وطنية من ٣٠ وزيراً توزع علي أساس ١٦ وزيراً للأغلبية، و١١ للمعارضة و٣ للرئيس وتتعهد كافة الأطراف بمقتضي هذا الإتفاق بعدم الاستقالة أو إعاقة عمل الحكومة.

---

(١) موقع وزارة الخارجية القطرية: http://www.mofa.gov.qa

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- اعتماد القضـــاء طبقا لقانون ١٩٦٠ كدائرة انتخابية في لبنان ومناقشـــة البرلمان للبنود الإصـــلاحية الواردة في اقتراح القانون الذي أعدته اللجنة الوطنية.

- وفيما يتعلق بتعزيز سلطات الدولة وحصـر السلاح بيدها، أشـار الاتفاق إلي أن الحوار انطلق في الدوحة وتم الاتفاق علي:

- تعهد الأطراف بحظر اللجوء إلي الســـلاح أو العنف أو الاحتكام إليه فيما قد يطرأ من خلافات أيا كانت هذه الخلافات وتحت أي ظرف كان، وحصـــر الســـلطة الأمنية والعســـكرية علي اللبنانيين والمقيمين بيد الدولة بما يشكل ضمانة لاستمرار صيغة العيش المشترك والسلم الأهلي.

- تطبيق القانون واحترام سيادة الدولة في كافة المناطق اللبنانية.

- يتم اســـتئناف الحوار برئاســـة رئيس الجمهورية فور انتخابه وتشـــكيل حكومة الوحدة الوطنية وبمشاركة الجامعة العربية وبما يعزز ثقة اللبنانيين.

- كما أشـــار الاتفاق إلي أن القيادات الســـياســـية أعادت تأكيد الالتزام بوقف اســـتخدام لغة التخوين أو التحريض السياسي أو المذهبي علي الفور.

مقومات نجاح الدور القطري:

يتوافر لـدي قطر العـديـد من المزايـا التي أهلتهـا لاحتواء هـذا النوع من الأزمـات الـدوليـة والإقليمية ومن بينها الأزمة اللبنانية، فقطر لا يوجد لها أهداف سـياسـية مسـبقة نحو فريق دون الآخر في كافة النزاعات التي تدخلت فيها كطرف وســـيط ومن بين هذه النزاعات الأزمة اللبنانية. وينطلق الدور القطري في حل هذه الأزمات من خلال أربع ركائز أســـاســـية تضـــفي القوة والهيبة لهذا الدور وهي:(١)

أولا: تتمتع قطر بعلاقات حيوية ومميزة مع اللاعبين الأســـاســـيين علي المســـتوي المحلي والعربي والإقليمي والدولي.

١- فعلى مســـتوى الأزمة اللبنانية ترتبط قطر بعلاقات حيوية ومميزة مع الفاعلين الأســـاســـيين علي المسرح اللبناني.

---

(١) إياد العرفي، قطر.. بلد صغير ودور كبير ، نقلاً عن الرابط اللاكتروني

www.champress.net

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- تعتبر قطر اقرب الأصـدقاء العرب لسـوريا وتسـتثمر فيها مليارات الدولارات في مشـاريع التنمية العقارية الكبرى. والجدير ذكره أنه فى عام ٢٠٠٧ تم التصـديق على تأسـيس الشـركة السورية - القطرية القابضة برأسمال ٥ مليارات دولار، والبنك القطري في سوريا، كما توفر قطر الدعم الدبلوماسي لسوريا و يتجلي بوضوح عندما دعت قطر الدول العربية لحضور القمة العربية التي انعقدت في سـوريا في مارس ٢٠٠٨، في الوقت الذي كانت فيه الدول العربية لا تحبذ الحضور للقمة محملة سوريا ما يحدث علي الأراضي اللبنانية.

٣- بالنسـبة لإيران ترتبط قطر بعلاقات قوية معها منذ أن تدخلت كوسـيط للتسـوية بينها وبين الإمارات فيما نشأ بينهما من نزاع حول الجزر الإماراتية الثلاث عام ٢٠٠٠ ومن ذلك التاريخ يتم تبادل الزيارات بين البلدين كان آخرها الزيارة الرسـمية لأمير قطر لطهران في فبراير ٢٠٠٨، مما فتح الباب لإقامة علاقات قوية سياسيا واقتصاديا، ثم وجهت قطر الدعوة بصفة رسمية للرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد لحضـور قمة مجلس التعاون الخليجي التي عقدت مؤخرا في الدوحة برئاسـة قطرية، مما أسـهم بشـكل جزئي في كسـر الحصـار المفروض علي إيران منذ ١٩٧٩. يضـاف إلي ذلك أن قطر كانت النافذة التي تحدث من خلالها الرئيس الإيراني لوفود دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة بشكل مباشر في قمة المجلس الأخيرة، فضلاً عن الدعم القطري للقضية النووية الإيرانية مع المجتمع الدولي والدفاع عن حق الشعوب في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية.

ثانياً: الدور القطري في التوسط النزاع السوداني بشأن أزمة دارفور:

إن أزمة دارفور من الأزمات التي وصـفت أنها معقدة لوجود أطراف عديدة فيها ، ولقد طرحت عدة مبادرات في شـأنها وبالرغم من ذلك أصـبحت مسـتعصـية في حلها وإن ثمة بعض الأمور المرتبطة بالأزمة كان وراء ذلك ويبدو الآن الحل يلوح في الأفق على يد المبادرة العربية الإفريقية بقيادة قطر، خصوصا بعد الاتفاق على التوقيع على إطار مبدئي للمفاوضات في الدوحة، فعلى الرغم من التحديات التي تشوب الأزمة فإن الإدارة القطرية قد نجحت في حل أصعب وأعقد الأزمات والتي عجز الكثيرون فيها مثل الأزمة اللبنانية الداخلية وغيرها وكذلك الدور التاريخي والذي كان عاملاً مهماً ومؤثراً في وقف العدوان الصـهيوني الفاشـل على غزة من خلال قمة غزة الطارئة والتي خشـي الكيان أن تتحول مواقفها ومؤشراتها إلى قمة كويت ويتسع الدول المناهضـة للعدوان على غزة، وفضلا على ذلك إعطائها ثقة كبيرة في إدارة ملف دارفور والتي وجدت القبول من جميع أطراف النزاع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن يوجد بعض التحديات التي تواجه قطر في حل الأزمة وهي:

١- التدخلات الخارجية (التدخل الأمريكي والصهيوني) :

أمريكا لديها أطماع في ثروات إفريقيا من خلال تدخلها في عدة محاور في المنطقة ومحاولاته لإنشاء قاعدة أمريكية في إفريقيا تسمى بـــ أفريكوم والتي تهدف في الأساس لحماية مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية، فالسودان بلد غني بموارده المعدنية والبترولية، وقد أزداد الاهتمام الأمريكي بالسودان بعد دخول الشركات الصينية وحصولها على وافر من الاستثمارات، فضلا على ذلك الاهتمام الصيني بالقارة ككل من خلال التعاون الاقتصادي بينها وبين دول القارة .أما الجانب الصهيوني يخوض محاولات يائسة لإضعاف الدين الإسلامي وزرع الفتنة بين المسلمين في القطر الواحد وكذلك بحثه عن موطئ قدم في المنطقة وذلك لمحاولة تهديد الأمن القومي العربي من جهة الجنوب. (١)

٢- مواقف بعض الدول (الموقفين الفرنسي والليبي) :

فرنسا لديها نفوذ كبير في تشاد وتخشى دائماً ان يتعاقب على حكم تشاد من يحرمها من نفوذها وهيمنتها ويمنع استغلالها لثروات تشاد، فعلى ذلك يمكن القول بأن الموقف الفرنسي له تأثير على النظام التشادي والذي أيضا هو بدوره يأوي حركة العدل والمساواة فهذه العلاقة المترابطة يجعل الدور الفرنسي يؤثر على الأزمة إما سلبا أو إيجاباً.

ولكي تسير هذه العلاقة بشكل إيجابي لابد ان يصاحبها توفير ضمانات للأمن القومي التشادي واستمرار النفوذ الفرنسي في تشاد ومصالحها الإستراتيجية. أما الموقف الليبي حسب رؤية البعض فليبيا التي تحد تشاد من جهة الشمال فهي تخشى دائماً أن تتعاقب على حكمها قبائل شمال تشاد وتحديداً (الأنكزا) والتي ينحدر منها الرئيس التشادي السابق حسين هبري وزعيم المتمردين الجنرال محمد نوري قبل أن يتم إختيار تيمان أرديمي رئيسا للتحالف الجديد للمعارضة التشادية والتي توحدت فيه كل الفصائل في سقف واحد وربما إن الاختيار الإستراتيجي لتيمان قد يغير النظرة الليبية تجاه المعارضة التشادية والتي تريد الإطاحة بالنظام التشادي ، فضلا عن وجود القيادات للحركات الدارفورية على الأراضي الليبية .

---

(١) مدونة محمد أحمد أحمد، الدور القطري بشأن السوداني في دارفور، نقلاً عن الموقع الالكتروني التالي:
http://www.facebook.com/topic.php?uid=180518872214&topic=14821

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصراع الأيديولوجي :[1].

لقد فشـــلت بعض الدول الغربية في محاولات في الســـابق من تغيير النظام الســـوداني عســـكريا من خلال دعمها لبعض دول جوار الســـودان وبعد فشـــلهم، لجأت نفس تلك الدول الى حروب بأشكال وصور تختلف عن السابق وهي الحروب السياسية والإستراتيجية ومن إفرازاته الحصـار الاقتصـادي وقوات دولية والعقوبات الاقتصـادية والدبلوماسـية والمحكمة الجنائية الدولية وما كل هذه الإفرازات إلا نتيجة لامتداد صـراع الأيدولوجيات في المنطقة والعالم ، فإحدى طرفي الصـراع يهدف لكسر إرادة الشعوب والأنظمة الحرة والتي لا ترضـى بالذل والهيمنة عليها لتكون مطيعة حتى ولو على حساب مصالحه، وطرف يرفض كل هذا وبين هذا وذاك تتحول الصراعات من أشكال لتأخذ أشكال أخرى بعد فشلها، ومن تلك التحركات من قبل المدعي العام لويس مورينو أكامبو تجاه اتهام الرئيس السوداني عمر البشير صور من تلك الإفرازات .

كثرة الفصائل والحركات في دارفور :

لقد نجح القطريون في توصيل الأطراف اللبنانية لحل في الفترة السابقة وذلك بسبب وجود كتلتين فقط في المحادثات ومن ثم المفاوضـــات ولكن أزمة دارفور يختلف في هذا الإطار وذلك بكثرة الفصائل والحركات ، ولقد تمت محاولات عدة في تجميع هذه الحركات والفصائل في أروشا وجوبا وغيرها ولذا يعتبر توحيدهم من أصـــعب الأمور، وإن هذا الأمر مازال يؤثر في أي تحرك نحو السـلام ، بالرغم من أن موقف الوسـيط وغيرهم لا يسـتثنون دعوة إي فصـيل ولكن رغم ذلك ترفض بعض الفصائل المشاركة في أي محادثات . فلذا على أقل تقدير بناء أرضية مشتركة وآلية تمكنهم من توحيد مطالبهم وأجندتهم للتفاوض مع الحكومة الســـودانية قبل الشـــروع في محادثات رسمية وكذلك وضع هيكل عام يضمن حقوق بقية الفصائل والتي دائما تلجأ الى المقاطعة .[2]

---

(١) موقع وزارة الخارجية القطرية: http://www.mofa.gov.qa

(٢) مدونة محمد أحمد أحمد، الدور القطري بشأن السوداني في دارفور، نقلاً عن الموقع الالكتروني التالي:
http://www.facebook.com/topic.php?uid=180518872214&topic=14821

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتفاق الدوحة حول دارفور:

وقعت حكومة الوحدة السـودانية وحركة العدل والمسـاواة المتمردة في إقليم دارفور وثيقة "حسـن نوايا تمهد لتحديد مسـار المرحلة التالية من المفاوضـات، وتوقيع "اتفاق إطاري" بين الطرفين، بهدف وقف الصراع الدامي الدائر في الإقليم منذ فبراير ٢٠٠٣.[١]

وجرى توقيع الاتفاق في العاصمة القطرية الدوحة بعيد مفاوضات دامت أكثر من أسبوع، وجاء في نص الاتفاق:

"برعاية كريمة من دولة قطر والوسيط المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي لدارفور تم عقد اجتماع خلال الفترة من ١٠-١٧ - فبراير ٢٠٠٩م في الدوحة عاصمة دولة قطر بين وفد من حكومة الوحدة الوطنية في السودان ووفد من حركة العدل والمساواة السودانية من أجل إيجاد تسوية سلمية متفاوض عليها لإنهاء الصراع السوداني في دارفور. عليه فإن الطرفين:[٢]

أولا :يثمنان غالياً دور دولة قطر كبلد مضيف ويتفقان على الدوحة مقراً لانعقاد المحادثات بينهما.

ثانيا :يثمنان الرعاية الكريمة التي يتفضل بها حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر والوسـاطة التي تضـطلع بها حكومة دولة قطر الموقرة والسـيد جبريل باسـولي الوسيط المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.

ثالثا :يقران بالدعم البناء للعملية السلمية من قبل دول الجوار والمجتمع الدولي.

رابعا :يعلنان نيتهما في العمل على وضع حد للصراع الدائر بينهما على النحو التالي:[٣]

١- يقران إعطاء العملية السلمية الأولوية الإستراتيجية على ما سواها لتسوية الصراع في دارفور.

٢- يوافقان على إتباع نهج شامل يخاطب جذور المشكلة ويحقق السلام الدائم في البلاد.

---

(١) مدونة محمد أحمد أحمد، الدور القطري بشأن السوداني في دارفور، نقلاً عن الموقع الالكتروني التالي: http://www.facebook.com/topic.php?uid=180518872214&topic=14821

(٢) موقع وزارة الخارجية القطرية: http://www.mofa.gov.qa

(٣) موقع حركة العدل والمساواة السودانية نقلاً من الرابط الإلكتروني: http://www.sudanjem.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- يوافقان على اتخاذ جميع التدابير الكفيلة بإيجاد بيئة مواتية تساعد على التوصل إلى تسوية دائمة للصراع ومن بين هذه التدابير المطلوبة:

أ- الكف عن كافة صنوف المضايقات تجاه النازحين.

ب- ضمان انسياب مساعدات الإغاثة إلى مستحقيها دون أي عوائق أو عراقيل.

ج- الالتزام بتبادل الأسرى وإطلاق سراح المسجونين والمحكومين والمحتجزين والمعتقلين بسبب النزاع بينهما بناء للثقة وتسريعا للعملية السلمية. وتقوم دولة قطر والوسيط المشترك للتواصل مع الطرفين لعمل جدول لإتمام إطلاق سراح المذكورين أعلاه.

٤- يعملان لأجل إبرام اتفاق إطاري في وقت مبكر يفضي إلى اتفاق لوقف العدائيات ويضع الأسس للتفاوض حول القضايا التفصيلية.

٥- يتعهدان باتباع الاتفاق الإطاري بمحادثات جادة تؤدي إلى إنهاء الصراع في أقصر وقت ممكن لا يتجاوز ثلاثة أشهر.(١)

٦- يتعهدان بالاستمرار في محادثات السلام وإبقاء ممثليهما في الدوحة من أجل إعداد اتفاق إطاري للمحادثات النهائية.

تم التوقيع على هذا الاتفاق في الدوحة يوم ١٧ فبراير ٢٠٠٩."(٢)

أن الهلال الأحمر القطري من أولى المنظمات التي تدخلت في دارفور منذ بدء النزاع عام ٢٠٠٣ حيث تم تنفيذ مجموعة من المشاريع الإنسانية في ولايات دارفور الثلاث لصالح الأهالي والنازحين. وفي عام ٢٠٠٩ قام الهلال الأحمر القطري بتقييم الأوضاع الإنسانية في الإقليم وقررت تركيز جهودها في ولاية غرب دارفور لوجود فجوة كبيرة في كافة القطاعات الإنسانية وخصوصا قطاعي الصحة والمياه والصرف الصحي، لاسيما بعد إبعاد بعض المنظمات الأجنبية التي كانت تقدم هذه الخدمات حيث بدأت الهلال في أبريل ٢٠٠٩ بتنفيذ عدة مشاريع يتم من خلالها تقديم الرعاية الصحية وتوفير مياه الشرب النقية وإصحاح البيئة في الولاية حيث تغطي المشاريع (١٠٠,٠٠٠) نسمة هم سكان ٣ محليات في الولاية(٣).

---

(١) موقع وزارة الخارجية القطرية: http://www.mofa.gov.qa

(٤) مدونة محمد أحمد أحمد، الدور القطري بشأن السوداني في دارفور.

(٣) موقع الهلال الأحمر القطري، www.qrcs.org/Arabic/News/International_News

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتمثل هذه المشاريع في تشغيل وتسيير مركز صحي مخيم كريندينغ للنازحين بمحلية الجنينة عاصمة ولاية غرب دارفور منذ مايو ٢٠٠٩م، حيث يستفيد من المشروع (٣٧,٠٠٠) نسمة من ساكني المخيم والمخيمات المجاورة وبتكلفة إجمالية بلغت ١,٠٥٦,٨٦٤ ريالاً قطرياً.

كما يقوم الهلال الأحمر القطري بتشغيل مركز صحي محلية بنديسي منذ يوليو ٢٠٠٩، ويعد المركز المركز الصحي الوحيد من نوعه في بنديسي حيث يوفر الخدمات الصحية الأولية لحوالي (٤٠,٠٠٠) نسمة من الأهالي والنازحين بموازنة قدرها ١,٤٩٩,٧٣٩ ريالا قطريا[١].

وهكذا أصبحت قطر تمتلك رؤيا جديدة للعلاقات الخارجية، فقد فهم صانع القرار القطري خيوط السياسة العالمية، وكان رئيساً وصانعاً لكثير من الأحداث على الساحة الخليجية والساحة العربية والساحة الدولية، وأسس بالتالي سياسة خارجية ديناميكية ترعى المصالح الإستراتيجية لدولة قطر. ويعود نجاح هذه الرؤيا الجديدة إلى دور القيادة السياسية القطرية، وجهودها المتميزة والمستمرة لنهج دبلوماسية تتصف بالجرأة وبالفعالية في معالجة الكثير من الخلافات الدولية، وهي عناصر قادت إلى تحقيق إنجازات ملموسة في اتجاه تطويق بعض الأزمات الدولية، آخرها مساهمة قطر إلى جانب فرنسا في وضع نهاية للأزمة الليبية الأوربية فيما يعرف بقضية الممرضات البلغاريات.

ثالثاً: الملف النووي الإيراني:

دخلت إيران بقرارها في إبريل ٢٠٠٥ استئناف عمليات تخصيب اليورانيوم في مواجهة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فلقد سعت الوكالة لاحتواء تداعيات سعي إيران لامتلاك قدرات نووية ، والتلويح بنقل الملف إلى مجلس الأمن ووصل الأمر إلى رفض مدير عام الوكالة طلباً أمريكياً بأن تقدم الوكالة تقريراً مفصلاً حول البرنامج الإيراني إلى الاجتماع الطارئ لمجلس أمناء الوكالة في ٢-٢-٢٠٠٦م ، قد أعربت على لسان مديرها العام "أنها غير قادرة على التأكد من الطبيعة السلمية للبرنامج الإيراني بعد ثلاث سنوات من العمل المكثف ، وأن الوكالة لا تستثنى احتمال وجود برنامج تسلح نووي إيراني منفصل ، وأن الإيرانيين ولهم الحق في تخصيب اليورانيوم ضمن معاهدة عدم الانتشار لا ينبغي لهم ممارسة هذا الحق بسبب عدم الثقة في برنامجهم ، ولأن الوكالة لم تعطهم شهادة بان برامجهم النووية هي لأغراض سلمية فقط ، لذا عليهم الخضوع لفترة اختبار لبناء الثقة ثانية قبل ممارستهم هذا الحق".[٣]

---

(١) موقع الهلال الأحمر القطري، www.qrcs.org/Arabic/News/International_News

(٣) حسين فتح الله، (٢٠٠٦)، ماذا بعد صدمة انضمام إيران للنادي النووي؟ **صحيفة الأهرام**، العدد (٤٣٥٩٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت الشكوك حول طبيعة البرنامج النووي الإيراني قد زادت عقب اكتشاف أن أجهزة الطرد المركزي التي تستخدمها إيران في عمليات التخصيب قد تم تأمينها عبر الشبكة الدولية التي تزعمها العالم الباكستاني عبد القدير خان . ومن المعلوم أن هذه الشبكة أمدت في سنوات سابقة كلاً من ليبيا وكوريا الشمالية بهذه الأجهزة.

يثير البرنامج النووي الإيراني ردود فعل قوية في العديد من الدول الغربية وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل خوفاً من أن يؤدي تطوير القدرة النووية الإيرانية إلى تمكين إيران من إنتاج السلاح النووي. وهناك حالة من عدم الإجماع الغربي على أن أهداف ودوافع البرنامج النووي الإيراني هي اهداف عسكرية. ففي الوقت الذي تصر فيه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإسرائيل على وجود دوافع عسكرية للبرنامج النووي الإيراني الا ان الكثير من الدول الغربية الأخرى تأخذ بتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تشير إلى أن جولات التفتيش التي قام بها مفتشو الوكالة لم تكشف عن حدوث أي انتهاك من جانب إيران لمعاهدة منع الانتشار النووي أو اتجاه إيران لإنتاج السلاح النووي(١).

لقد أكدت التطورات المتلاحقة على الساحة الإيرانية الداخلية النهج المتشدد في تعاملهم مع تداعيات البرنامج على المستوى الدولي وخصوصاً بعد وصول محمد أحمدي نجاد إلى الرئاسة، الذي أعلن منذ اللحظة الأولى لتوليه مهمات عمله تمسكه الشديد بحق إيران في الحصول على التقنية النووية، مشيرا إلى أنه "ليس لأي دولة أخرى، مهما كانت، الحق في منعها من تحقيق ذلك"، وهو المعنى الذي ذهب إليه المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية في طهران علي خامنئي بتأكيده أن بلاده "لن ترضخ أبدا" للضغوط والتهديدات في شأن ملفها النووي.

هذا التشدد الإيراني قابله موقف أمريكي – أوروبي تصعيدي، أسفر عن إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن في بداية شهر فبراير ٢٠٠٦، والذي قام بدوره بفرض عقوبات على طهران لعدم التزامها بوقف تخصيب اليورانيوم، من خلال قرارين الأول حمل رقم (١٧٣٧) صدر في شهر ديسمبر ٢٠٠٦ والثاني حمل رقم (١٧٤٧) وصدر في مارس ٢٠٠٧ والذي يشدد العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، ويحثها على تعليق أعمال تخصيب اليورانيوم من دون المزيد من الإبطاء. [١](٣)

---

(١) ناصر شحاتة، (٢٠٠٧). "**الحوار السعودي –الإيراني: الدلالات الإقليمية**"، **قضايا سياسية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

(٣) مخلد مبيضين، (٢٠٠٧)، **الموقف الأمريكي تجاه البرنامج النووي الإيراني**، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، عمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع الغموض الذي يكتنف الموقف الإيراني، والتشدد في الموقف الأمريكي، فإن احتمالات تطورات هذا الملف تبقى مفتوحة لكل الخيارات والسيناريوهات، سواء بالتوصل إلى تسوية سياسية، أو بفرض مجلس الأمن عقوبات على طهران، أو بقيام الولايات المتحدة بضربة عسكرية إجهاضية للمنشآت النووية، ولن تكون دول المجلس بعيدة عن كل ما يثار بهذا الشأن، وذلك للاعتبارات التالية:

الأول: أن نجاح إيران في امتلاك السلاح النووي – في حال التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة- ستكون له تداعيات سياسية على أمن واستقرار منطقة الخليج، وخصوصا أن ذلك سيغريها بمحاولة القيام بدور الدولة الإقليمية التي تهيمن على ما حولها والتأثير فيه، بما يحقق ما تعده مصالحها الحيوية، ولا سيما في مجال السيطرة على مياه الخليج ومنافذه البحرية.

الثاني: تتخوف دول مجلس التعاون الخليجي من التلوث البيئي الذي يمكن أن يدمر المنطقة إذا ما حدثت نكبة تسرب إشعاعي من مفاعل بوشهر القريب من عواصم الدول الخليجية أكثر من قربه من إيران.

وقد يترتب على هذا المفاعل وغيره من المفاعلات المخطط إقامتها وعددها ١٠ مفاعلات خلال السنوات القادمة (٢٠١١-٢٠٢٠) تسرب نفايات نووية إلى مياه الخليج، وعلى الأخص باتجاه الكويت، حيث إن أغلب التيارات البحرية السفلية تجري باتجاه الكويت في أغلب أيام السنة، وهو ما يعني تلوث مياه الشرب بالمواد المشعة، حيث تعتمد أغلب دول مجلس التعاون على تحلية مياه البحر للحصول على حاجاتها من مياه الشرب، ناهيك عن تلوث الثروة السمكية، ولن يتوقف الأمر على ذلك، بل إن الأخطار ستتفاقم في حالة حدوث تسرب إشعاعي على غرار ما حدث في مفاعل تشرنوبل السوفياتي، وبخاصة أن المفاعلات الإيرانية تعتمد كليا على التقنية الروسية.

الثالث: احتمالات توجيه ضربة عسكرية أمريكية أو إسرائيلية وقائية ضد المنشآت النووية الإيرانية، وهو الأمر الذي إن حدث فستكون له نتائج كارثية على الساحة الخليجية، فطهران وفي إطار إستراتيجية الرد أو الانتقام قد تلجأ إلى استهداف الوجود الأمريكي والمصالح الأمريكية في المنطقة، بما في ذلك قواتها في العراق، وحقول النفط في الدول الخليجية المجاورة، والقطع البحرية الكبرى بمياه الخليج، وشن سلسلة من الهجمات على الأهداف والمصالح الأمريكية في المنطقة، وتعززت هذه المخاوف بعد تصريحات كثير من المسئولين الإيرانيين، والتي أكدوا فيها أنه "يجب عدم الشك مطلقا في قيام إيران بالرد على أي هجوم أمريكي - إسرائيلي".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يخص الملف النووي الإيراني، فإن انتخاب الرئيس المحافظ أحمدي نجاد في إيران، والذي جعل من تطوير البرنامج النووي أحد أهدافه الرئيسية، قد خلق أوضاعاً قلقة في الخليج العربي والشرق الأوسط والمنطقة العربية ككل، وزاد من درجة الاحتقان الذي تعانيه المنطقة(١). كما واجه هذا الطموح الإيراني رفضا قويا من قبل الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. ذلك أن التيار الرئيسي في الإدارة الأمريكية لديه قناعة بأن هناك احتمالات قوية لامتلاك إيران أسلحة نووية، وأن تلك المسألة تمثل في ظل وجود ما يعتبر نظاما مارقا مصدر تهديد ملحا للأمن القومي الأمريكي(٢).

وفي مقابل الأصوات التي تدعو إلى استخدام الوسائل العسكرية لحل هذه الأزمة، فإن دول الخليج العربي فضلت الخيار السلمي، وقد تميز دور قطر في هذا الصدد، حيث دعت الدبلوماسية القطرية إلى ضرورة التهدئة لتجنيب المنطقة أية حروب، وأن حل الملف النووي الإيراني لن يتم إلا من خلال المفاوضات واستنفاذ جميع القنوات الدبلوماسية. وفي هذا الإطار جاءت الدعوة التي وجهتها القيادة القطرية إلى الرئيس الإيراني أحمدي نجاد لحضور قمة دول مجلس التعاون الخليجي المنعقدة في الدوحة أواخر عام ٢٠٠٧، حيث كانت مبادرة شجاعة وسابقة مهمة على الصعيد الخليجي، تلقاها الجميع بترحيب كبير، ومكنت من تخفيف الأجواء في المنطقة، ومن إبراز نوع من استقلال القرار الخليجي عن المواقف الأمريكية.

---

(١) عبد الجليل زيد المرهون، (٢٠٠٧)، "الخليج ونذر الحرب الرابعة"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٣٣٨، ص. ٢٤.

(٢) محمد عبد السلام، (ديسمبر ٢٠٠٤)، "**السياسة الأمريكية تجاه القضايا النووية في الشرق الأوسط**"، **كراسات إستراتيجية**، العدد ١٤٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع : التوجهات المستقبلية للسياسة الخارجية القطرية

من يتأمل في العلاقات الدولية لقطر خلال العقد الأخير، يدرك حجم الإنجاز الذي تحقق، ويتوقف أمام الطفرة النوعية إلى الأمام التي حققتها دولة قطر في اتجاه ترسيخ مكانتها على خريطة السياسة العالمية. وبالفعل انتقلت قطر إلى وضع جديد تشهد فيه دبلوماسيتها ديناميكية واضحة على الساحة العالمية، في إطار رؤية كلية لحركية السياسة الخارجية القطرية وتأقلمها مع المتغيرات الدولية، والمساهمة بإيجابية في أنشطة المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة(١).

إن سعي دولة قطر للعب أدوار مؤثرة في المنظومة الدولية، جعل صناع القرار يدركون ضرورة العمل من خلال المنظمات الدولية وتنشيط العضوية فيها، والمشاركة في مختلف المحافل الدولية وتقديم الدعم لها. لهذا اكتسبت قطر قاعدة قوية من الفعل الدبلوماسي الناجح، والعمل السياسي الناجح، والخبرة الكبيرة في استضافة وتنظيم المؤتمرات العالمية الهامة، ومن بينها قمة الجنوب الثانية لدعم التنمية في جنوب الكرة الأرضية، التي احتضنتها الدوحة خلال عام ٢٠٠٦، وهي أكبر قمة عالمية في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى كل هذا الرصيد الهائل من الخبرة التنظيمية هناك الوعي القطري الكامل بكل المتغيرات الدولية(٢).

ونتيجة للثقة العالمية والمكانة التي تتمتع بها قطر إقليمياً ودولياً فقد حصلت دولة قطر على أحد المقاعد الأربعة المخصصة للقارة الآسيوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في عام ٢٠٠١. كما تم اختيار قطر عضوا في اللجنة الإعلامية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك وفقاً لقرار الجمعية الصادر بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠٠٤. وأيضاً تسلمت قطر في يوم ١٧ يناير عام ٢٠٠٤ رئاسة مجموعة السبعة والسبعين والصين، واحتضنت الدوحة يومي ١٥ و١٦ يونيو ٢٠٠٥ للقمة الثانية لمجموعة ال(٧٧) زائد الصين(٣).

---

(١) موقع وكالة الأنباء القطرية، قنا ، ١٠ ديسمبر ٢٠٠٧. *www.qnaol.net*

(٢) أحمد علي، ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٥م ، صحيفة الوطن القطرية، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية لقطرية** في عالم متحول.

(٣) موقع وزارة الخارجية القطرية : http://www.mofa.gov.qa

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حققت الدبلوماسية القطرية نجاحاتٍ على مختلف الأصعدة الخليجية والعربية والإسلامية، وتعمل دولة قطر على تعميق روابط التعاون بينها وبين الشعوب والدول الإسلامية وعلى تقديم كافة أشكال المساعدة والدعم المادي والمعنوي لخدمة القضايا المشتركة للأمة العربية والإسلامية. على طريق نهجها الداعم لقضايا الأمة الإسلامية استضافت قطر في نوفمبر ٢٠٠٠ مؤتمر القمة الإسلامي التاسع الذي توصل إلى نتائج هامة على صعيد دعم قضايا الأمة وتكاملها ووحدتها في مواجهة التحديات.

وعلى الصعيد الدولي، كان الإنجاز الأهم للدبلوماسية القطرية هو الخطوة القطرية للحصول على العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن في سياق رؤية إستراتيجية لتفعيل الدور القطري داخل المنظومة الدولية، وإعطاء دفعة قوية للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في سبيل مواجهة الأزمات وحل المشكلات في العالم، في ضوء الفهم القطري الموضوعي للواقع الدولي الراهن الذي تزايدت فيه مكانة هذه المنظمة الدولية، وأجهزتها المختلفة، ومن بينها مجلس الأمن الدولي الذي تصاعد دوره، بعد تلاشي ظروف الاستقطاب الدولي الحاد التي كانت سائدة في منتصف القرن الماضي، وأدت إلى انقسام العالم إلى معسكرين متناقضين يتقاسمان مناطق النفوذ في ظل الحرب الباردة.

وخلال عام ٢٠٠٥ كثفت الدبلوماسية القطرية - سواء من المركز بالدوحة أو في الأمم المتحدة بنيويورك- اتصالاتها مع ممثلي المجموعتين حتى تحظى بالدعم الكامل لدخول عضوية مجلس الأمن. يعكس ترشيح قطر للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن لمدة عامين، هو نوع من تقدير المجتمع الدولي لقطر ومكانتها ودورها المتنامي على الساحة الدولية. وبدون شك فإن التأييد الدولي الذي حصلت عليه قطر منذ البداية، يعطي مشروعها الدبلوماسي دفعة قوية على طريق الوصول إلى العضوية غير الدائمة في المجلس الدولي.

وقد تم انتخاب دولة قطر عضواً غير دائم في مجلس الأمن لفترة العاملين ٢٠٠٥-٢٠٠٧ في الانتخابات التي أجرتها الجمعية العامة بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠٠٥. وقد تمكنت دولة قطر بفضل دبلوماسيتها النشطة من الوصول إلى هذا الهدف الرئيسي وتحقيقه، ويعتبر أحمد عبد الملك الإعلامي القطري، أن عضوية دولة قطر تأتي بعد قيامها بسلسلة من المبادرات الناجحة سواء على الصعيد العربي أو الصعيد الدولي وبالتالي، فإن وجودها في المجلس لم يأت من فراغ، وأن ما حققته قطر على الصعيد الدبلوماسي الدولي وتمسكها بقيم السلام والحوار مع الآخر، ونبذ العنف أهلها لأن تحصل على هذه العضوية. ومن جانبه يرى يوسف عبيدان، أستاذ العلوم السياسية في جامعة قطر، أن هذا الحدث الذي أدى إلى انتخاب قطر عضوا غير دائم بمجلس الأمن "يعتبر انتصارا للدبلوماسية القطرية وتجسيدا لمكانة دولة قطر بين الدول".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن دولة قطر التي قدرت المسؤولية الجسيمة التي تتطلبها عضوية مجلس الأمن تجاه الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وقد لقيت ممارستها لمسؤوليتها الدولية خلال مدة انتدابها داخل مجلس الأمن استحسانا لدى المجتمع الدولي ولدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة(١). وتعد قضايا العالم العربي من أولويات دولة قطر بوصفها جزءا من تلك المنطقة وباعتبارها العضو العربي الوحيد في مجلس الأمن، وقد أشار الكثير من الملاحظين أن مواقف قطر في المجلس كانت الأقرب إلى الرأي العام العربي. ففي حالة لبنان انسجمت السياسة القطرية مع الموقف الكلّي للحكومة اللبنانية بتبنيها الملاحظات اللبنانية على مشروع القرار الفرنسي الأمريكي، وفي الموضوع الفلسطيني كانت السباقة إلى طرح مشاريع لوقف العدوان الإسرائيلي، وفي موضوع دارفور رفضت تخطي القرار السيادي لدولة عضو في مجلس الجامعة العربية هي السودان، التي تعارض إرسال قوة دولية إلى الإقليم الذي تتنازعه ليس فقط الحروب الأهلية بل مصالح الدول العظمى. (٢).

وهكذا تشكل ممارسة قطر لعضويتها في مجلس الأمن إضافة نوعية لنجاحات الدبلوماسية القطرية في السنوات الماضية، في ظل ظروف دولية تعرف تقلبات سريعة. فكانت عضوية قطر في هذا المجلس خطوة دبلوماسية إيجابية وفعالة مكنتها من احتلال مكانها المناسب في عالم اليوم والمشاركة في صنع القرار الدولي. وهو الحدث الذي جاء نتيجة عمل دؤوب ودبلوماسية نشطة وفعالة على الصعيدين الإقليمي والدولي، أكدت للمتتبعين رجاحة الرؤيا القطرية للسياسة الدولية، والتي تستند إلى الدعوة إلى السلم ونبذ العنف في حل النزاعات والمشكلات العالقة بين الشعوب، وهو إنجاز أشاد به الكثير من الدبلوماسيين والسياسيين في مختلف المنتديات الفكرية والمحافل الدبلوماسية.

على الصعيد الثنائي، تبذل قطر جهودا كثيرة سعياً وراء تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والإسلامية وتحقيق التعاون الكثيف في مختلف الميادين الاقتصادية سواء تعلق الأمر بالجانب التجاري أو تشجيع الاستثمارات. وعلى سبيل المثال شهدت العلاقات الاقتصادية القطرية المغربية تطورا نوعيا في السنوات الأخيرة. ففي شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٣ انعقدت بالدوحة الدورة الثانية للجنة المغربية القطرية

---

(١) موقع وزارة الخارجية القطرية:http://www.mofa.gov.qa

(٢) موقع وزارة الخارجية القطرية :http://www.mofa.gov.qa

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تميزت سنة ٢٠٠٥ بالزيارة الرسمية التي قام بها أمير دولة قطر إلى المغرب يومي ٧ و٨ يوليو من نفس السنة، حيث استقبل من طرف العاهل المغربي وأجريا مباحثات في القصر الملكي بمدينة طنجة (شمال المغرب)، وترأسا معا حفل التوقيع على اتفاقية إطار تتعلق بإنجاز مشروع سياحي هام بضواحي مدينة طنجة التي لا تفصلها عن الشواطئ الأوربية سوى مسافة أربعة عشر كيلومتر. وبالفعل تقدمت شركة "الديار القطرية للاستثمار العقاري" بمشروع سياحي ضخم على مساحة ٢٣٠ هكتار تبلغ تكلفته ١٧٠ مليون دولار، ويعد هذا المشروع خطوة أولى ضمن برنامج أوسع تعتزم الشركة القطرية المذكورة إنجازه في المغرب(١).

وعلى الصعيد الخليجي، ساهمت قطر في تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الخامس والعشرين من مايو ١٩٨١، وقد سعى المجلس -منذ ذلك الحين- بجهود جميع أعضائه لخدمة مصالح دول المنطقة وتعزيز التعاون الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة(٢). ويأتي تعزيز علاقات دولة قطر بكافة أعضاء مجلس التعاون الخليجي العربية وتعميق أواصر الأخوة والتكامل الاقتصادي معها في مقدمة الأولويات في السياسة الخارجية. وتسعى قطر إلى الإسهام في تحقيق التعاون والتضامن بين دول المجلس بما فيه تلبية طموحات وتطلعات شعوب المنطقة بما يعزز الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة.

ومنذ وصول الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى سدة الحكم في عام ١٩٩٥، تولي دولة قطر أهمية كبرى لدعم مسيرة مجلس التعاون دول الخليج العربية، وتحرص قطر على المشاركة الفاعلة في اجتماعات المجلس ودراسة القضايا والتحديات التي تواجه المنطقة الخليجية. كما تدعو قطر إلى تعزيز مكانة مجلس التعاون الخليجي باعتباره نموذجا للتنسيق وللتكامل الإقليمي. وقد تمخضت مؤتمرات القمة لقادة مجلس التعاون، عن العديد من القرارات الاستراتيجية المهمة، والكثير من القواعد التنفيذية في مجالات التعاون السياسي والتنسيق العسكري والدفاعي والتكامل الاقتصادي(٣).

---

(١) محمد البزاز، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول**، المغرب، نقلاً من الرابط الإلكتروني: www.attarikh-alarabi.ma/

(٢) فؤاد حمدي بسيسو، (١٩٨٤)، "**التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٣٥٩ وما بعدها.

(٣) موقع وزارة الخارجية القطرية: http://www.mofa.gov.qa

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونظرا لأهمية التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد القطري، فقد انضمت دولة قطر عام ١٩٩٤ م للاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (الغات GATT) التي حلت محلها فيما بعد منظمة التجارة العالمية (WTO/OMC)، وقد نجحت دولة قطر في استضافة وتنظيم حدثٍ كبير وبالغ الأهمية هو المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في شهر نوفمبر من عام ٢٠٠١(١)، والذي أصبح آنذاك حديث الأوساط الاقتصادية والاجتماعية على امتداد العالم، يستوي في ذلك الدول الصناعية الكبرى والدول النامية، لما مثله هذا الاجتماع بالذات من منعطف مهم في مسار الاقتصاد العالمي ونقطة انطلاق نحو توسيع وتعميق التعاون الاقتصادي الدولي لمصلحة شعوب العالم الغنية والفقيرة على السواء.

وبعد انتهاء أعمال المؤتمر الذي حضره أكثر من ١٤٣ دولة ممثلة بأكثر من ٥٠٠٠ شخص حضروا فعاليات المؤتمر على مدار الأيام الخمسة التي عقد فيها المؤتمر تم إطلاق جولة جديدة من المفاوضات (تم تسميتها جولة الدوحة التجارية متعددة الأطراف)، مما يعد نجاحاً واضحاً لمؤتمر الدوحة حيث فشل قبله مؤتمر سياتل في ذلك.

تحرص القيادة السياسية في قطر على مسألة حقوق الإنسان وجعلها من أولويات الإصلاحات الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لهذا عملت دولة قطر على تطوير وتقوية البنيات التشريعية والمؤسساتية. وقد تجسد اهتمام دولة قطر بحقوق الإنسان من خلال إنشاء العديد من المؤسسات المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بمفهومها الشامل غير القابل للتجزئة سواء على المستوى الحكومي وغير الحكومي.

فعلى المستوى الحكومي تم إنشاء العديد من المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان مثل المجلس الأعلى لشؤون الأسرة ومكتب المنسق الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر ومكتب حقوق الإنسان بوزارة الخارجية وبإدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية. أما على المستوى غير الحكومي فقد تم إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموجب القرار رقم ٣٨ لعام ٢٠٠٢ والمعدل بالمرسوم الأميري رقم ٢٥ لعام ٢٠٠٦ ليتماشى مع مبادئ باريس. وتعمل الحكومة القطرية على مراعاة واحترام التوصيات الصادرة عن اللجنة الوطنية والعمل على وضعها موضع التنفيذ. كما تبذل الحكومة جهودها من أجل دعم العديد من منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان بالإضافة إلى العديد من الجمعيات المهنية.

---

(١) راجع موقع وزارة الخارجية الفرنسية:
http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/pays-zones-geo_833/qatar_424/presentation-du -qatar_1267/politique-exterieure_13515.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يشكل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ل ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ والعهدين الدوليين لعام ١٩٦٦ الحجر الأساس للنظام العالمي لحماية حقوق الإنسان، وقد شهدت المنظومة الحقوقية الدولية منذئذ تطورات على مستوى المعايير والآليات كان أبرزها في المدة الأخيرة إنشاء مجلس حقوق الإنسان بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٦. وفي كلمة ألقاها المندوب القطري لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بجنيف أمام الدورة السادسة المستأنفة لمجلس حقوق الإنسان، أكد على أهمية حماية وتعزيز حقوق الإنسان على المستويين الإقليمي والدولي، وعلى مساهمة دولة قطر فعلا في دعم مجلس حقوق الإنسان في الاضطلاع بالمهام الموكلة إليه، من خلال عضويتها بالمجلس وأجهزة ومؤسسات الأمم المتحدة. آملة أن تكلل جهود مجلس حقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بالنجاح والتوفيق لما فيه خير البشرية جمعاء(١).

إن الإصلاحات السياسية الداخلية التي تبنتها القيادة القطرية، ورغبتها في بناء دولة ديمقراطية عصرية تقوم على أساس سيادة القانون وكفالة الحقوق الأساسية للمواطنين، جعل المتتبعين يولون اهتماما خاصا للتجربة الديمقراطية القطرية. ولعل هذا ما دفع إلى اختيار الأمم المتحدة لدولة قطر لكي تكون مقراً لمركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية في السابع من يناير ٢٠٠٧(٢). ويعتبر هذا الاختيار انتصاراً جديداً حققته الدبلوماسية القطرية في المحافل الدولية، وإنجازا آخر يضاف إلى الرصيد، وكدليل على الثقة الدولية في التجربة القطرية فيما يخص الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان، علاوة على أنها تعبير عن المكانة السياسية التي أضحت تحتلها قطر في ساحة العلاقات الدولية.

وهكذا جاء قرار اختيار الأمم المتحدة لتكون الدوحة مقرا لهذا المركز في إطار التعاون المتواصل مع المنظمة الدولية التي ستقوم بتمويل المركز من ميزانيتها، فيما ستقدم قطر المقر وجملة التسهيلات الأخرى الضرورية لإنجاح عمله، الذي سيركز على التعاون مع الحكومات بشأن تطوير سياسات وتعزيز هياكل حقوق الإنسان والمساهمة في صياغة خطط وطنية بهذا الشأن والعمل على إدماج المعايير العالمية لحقوق الإنسان في التشريعات المحلية وتشجيع الدول على المصادقة على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان بالإضافة إلى تعزيز وتقوية قدرات المؤسسات الحكومية والأجهزة المعنية لإدارة العدالة.

---

(١) موقع وكالة الأنباء القطرية، قنا، ١٠ ديسمبر ٢٠٠٧.

(٢) جريدة **الراية القطرية**: الثلاثاء ٢٠٠٧/١٢/١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البعد الإنساني للسياسة الخارجية القطرية:

تساهم دولة قطر بسخاء في تقديم المعونات والمساعدات المالية للعديد من الدول النامية في قارتي آسيا وأفريقيا، إضافة إلى إسهامها في صناديق التنمية الإقليمية والدولية المختلفة بما يخدم التعاون الدولي على أوسع نطاق. وفي إطار سعيها ووفق رؤية واضحة لمفهوم التعاون الدولي والتنمية مدت قطر جسور الدعم والمساندة للعديد من دول العالم بهدف المساعدة في المجال الإنمائي والسعي لمعالجة مشاكل الفقر بتلك الدول ورفع مستوى المعيشة ومعدلات الأداء الاقتصادي في إطار منظومة تنطلق من المبادئ التي تبنتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والتي تنص على وجوب تقديم الدول الغنية لجزء من إجمالي ناتجها القومي للتنمية العالمية ومساعدة الفقراء والدول النامية على تجاوز الظروف الاقتصادية والمعيشية التي يواجهونها للمضي بخطى أكثر تسارعا على طريق التنمية والتطور(١).

ويعتبر الاتجاه الدولي لتقديم المعونة والمساعدة الإنسانية في نمو مستمر حيث أدى التوافق السياسي الأخير إلى زيادة الأموال المخصصة للتنمية، فضلا عن زيادة الإنفاق على الالتزامات، كما أن مجال المعونة الدولية شهد تضاعفا في حجمه بسبب تحديد الحكومات لجداول زمنية للوفاء بعهدها حيث خصصت ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدات التنموية الخارجية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وفي إطار الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن خلال المساعدات التي قدمتها قطر، والتي شملت ٧٠ دولة مختلفة وبصور متعددة، أمكن للدول المستفيدة توجيه هذا الدعم للمناحي المختلفة والتغلب على مشكلة التمويل للعديد من المشروعات والبرامج(٢).

وعلى صعيد العمل الإنساني البحت، لا تكتفي قطر بالجهود الدبلوماسية والسياسية بل تدعم ذلك بالجهود الإنسانية، وتقدم مساعداتٍ مالية وعينية للعديد من الدول العربية والإسلامية الصديقة التي تتضرر من الحروب والكوارث. وفي أحدث تطور في هذا المجال قررت قطر إعادة بناء مدينة بنت جبيل في لبنان بعدما تعرضت لدمارٍ واسع من قبل القوات الإسرائيلية. وكانت فرق المعونة والإغاثة القطرية أول من وصل بعد إعلان وقف إطلاق النار مباشرة إلى المتضررين من جراء الحرب في الجنوب اللبناني. فضلاً عن ذلك فقد أعلنت قطر مشاركتها ب ١٨٠ عنصرا في قوة (يونيفل) المتعددة الجنسيات للمساهمة في إحلال السلام في لبنان.

---

(١) موقع وزارة الخارجية القطرية: http://www.mofa.gov.qa

(٢) محمد البزاز، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول، كلية الحقوق ، مكناس، المغرب، نقلاً من الرابط الإلكتروني: www.attarikh-alarabi.ma

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبما أن التحديات الإنسانية في العالم ظلت تزداد باستمرار من حيث الحجم والتعقيد لذلك فان الفهم الجيد للصلات بين الأمن والفقر والتعرض للكوارث الطبيعية و الصحة والأوبئة والجوع كلها أمور تدل على أهمية إدماج جهود الإغاثة الإنسانية، حيث أثبت مؤتمر المساعدات الدولية المنعقد عام ٢٠٠٦، أن العمل بشكل متزايد على بناء شراكات و تعزيز العلاقات بين الحكومات ووكالات الأمم المتحدة ووكالات المعونة والمصارف الإنمائية والتجارة يؤدي إلى التنفيذ الفعال. واستنادا إلى النجاح الذي حققه المؤتمر في السنوات الماضية نظم مؤتمر ٢٠٠٧ وهو الحدث الذي جمع المنظمات والمؤسسات الإنسانية العالمية إلى تبني هذا التحدي من خلال تحسين التنسيق والاتصال الفعال. (١)

وقدمت دولة قطر مساعدات جمة لكثير من الدول العربية ودول العالم الثالث، ولم تقتصر تلك المساعدات على الدول والحكومات بل شملت الكثير من المؤسسات غير الحكومية(٢). وإلى جانب الدور الذي يلعبه الهلال الأحمر القطري في ميدان العمل الإنساني، يجدر التنويه بالدور الذي قامت به الهيئة القطرية للأعمال الخيرية منذ إنشائها بموجب القانون الأميري رقم ١٣ لعام ٢٠٠٤ والتي وسعت من نطاق المجهودات القطرية في ترسيخ قيم العمل الإنساني.

فقد جاء التقرير السنوي للهيئة القطرية للأعمال الخيرية زاخرا بالإنجازات خلال عام ٢٠٠٦، حيث تناول أهم الأنشطة التي قامت بها الهيئة على صعيد الحملات الإغاثية التي سيرتها للمحتاجين وبالتعاون مع الجمعيات والمؤسسات الخيرية والإنسانية المنضوية تحت مظلتها داخل قطر، وأهمها جمعية الهلال الأحمر، وقطر الخيرية، عيد الخيرية، وجمعية جاسم بن جبر بن محمد آل ثاني، التي قامت بها سواء في اندونيسيا وباكستان وحملتي مناصرة الشعبين الفلسطيني واللبناني وحملة إغاثة القرن الإفريقي. كذلك رعايتها لحملة "أصدقاء مرضى القلب الثالثة" التي نظمتها مؤسسة حمد الطبية، بالإضافة إلى مذكرات التفاهم التي وقعتها مع أهم المؤسسات والمنظمات الإنسانية الدولية(٣).

---

(١) عبد الخالق عبد الله، "العولمة، أكتوبر – ديسمبر ١٩٩٩م، جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"، **عالم الفكر**، المجلد الثامن والعشرون، ص ٣٩ وما بعدها.

(٢) موقع وزارة الخارجية القطرية: http://www.mofa.gov.qa

(٣) راجع موقع الهيئة القطرية للأعمال الخيرية على الشبكة العنكبوتية:www.qaca.gov .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

شهدت السياسة الخارجية القطرية منذ الاستقلال في عام ١٩٧١ تحولات مهمة في سياستها الخارجية، واستمر بتحولها إلى عنصر ديناميكي مؤثر على المستوى الإقليمي والدولي ويضطلع بدوره الكامل الفاعل على الساحة الإقليمية والعربية والدولية.

وكانت المرحلة الأولى هي مرحلة التأسيس وإرساء دعائم الوجود على المستوى الدولي، وذلك بتبادل السفارات والبعثات الدبلوماسية مع مختلف دول العالم والانضمام إلى الأسرة الدولية بدخول المنابر الدولية والإقليمية كالأمم المتحدة والجامعة العربية ومجموعة عدم الانحياز، وقدمت دولة قطر مساعدات كبيرة للكثير من الدول العربية ودول العالم الثالث، ولم تقتصر تلك المساعدات على الدول والحكومات بل شملت الكثير من المؤسسات غير الحكومية كأنشطة الدعوة ونشر اللغة العربية والتبرع للمؤسسات التعليمية في كثير من دول العالم.

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الإعداد والتأهيل فقد شهت السياسة الخارجية لدولة قطر نقلة نوعية كبرى في مجال التحديث الإداري لوزارة الخارجية وبعثاتها في كل أنحاء العالم وفي مجال تدريب الدبلوماسيين ورفع كفاءاتهم المهنية من خلال دورات تدريبية وتثقيفية منهجية لبناء القدرات وتطويرها لدى العاملين في السلكين الدبلوماسي والقنصلي وغيرهم من المشتغلين بالتمثيل الخارجي للبلاد.

وتستمد الدبلوماسية القطرية نجاحها المشهود من توجيهات الأمير الخارجية الذي دأب على تكثيف الاتصالات على المستوى الدولي والإقليمي من خلال زياراته الخارجية المستمرة واتصالاته بالمسؤولين في مختلف دول العالم وتركيزه على توسيع العلاقات مع دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية إلى جانب تعميق العلاقات مع الدول العربية ودول أوروبا والولايات المتحدة.

تعمل قطر دائماً على إقامة علاقات تعاون وطيدة مع كافة الدول والشعوب المحبة للسلام، وتساهم في تقديم المعونات والمساعدات المالية للعديد من الدول النامية في قارتي آسيا وأفريقيا، إضافة إلى إسهامها في صناديق التنمية الإقليمية والدولية المختلفة بما يخدم التعاون الدولي على أوسع نطاق. وترفض قطر وتدين كافة أشكال ومظاهر الإرهاب مهما كانت دوافعه وأهدافه وصوره ووسائله مؤكدة على التفريق بينه وبين كفاح الشعوب وحقها المشروع في الحرية وتقرير المصير وفقاً لقواعد القانون الدولي.. وترحب قطر بكل الاتفاقيات التي تم التوصل إليها لحل هذه المشاكل، وتساند -بدورها- الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية والدولية لإحلال السلام في العديد من الدول والمناطق بما يحقق أمن الشعوب واستقرارها في العالم أجمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد كان لقطر دورها البارز والرائد في تأســـيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية الشقيقة في الخامس والعشرين من مايو ١٩٨١، وقد سعى المجلس - منذ ذلك الحين - بجهود جميع أعضائه لخدمة مصالح دول المنطقة وتحقيق أهدافها في الاستقرار والنهضة والتنمية الشاملة.

ويأتي تعزيز علاقة دولة قطر بشـقيقاتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتعميق أواصر الإخوة والتكامل معها في مقدمة الأولويات في السياسة الخارجية. وتسعى قطر إلى الإسهام في تحقيق التكامل والتلاحم بين دول المجلس بما فيه تلبية طموحات وتطلعات شـــعوبنا بما يعزز الأمن والاستقرار والتنمية وتكريس المصير الواحد المشترك. وقد تمخضت مؤتمرات القمة لقادة مجلس التعاون، عن العديد من القرارات الاســـتراتيجية المهمة، والكثير من القواعد التنفيذية في مجالات التعاون السياسي والتنسيق العسكري والدفاعي والتكامل الاقتصادي.

وقد أســـهمت التحولات في النظام الدولي في ظل النظام الدولي الجديد وإدراكاً من القيادة القطرية للتحولات في النظام الدولي والأحداث الإقليمية وتأثيرها على قطر والمنطقة العربية، فقد شـهدت السـياسـة الخارجية القطرية تحولاً في الوسـائل والأدوات وأسـاليب التعامل مع القضـايا الإقليمية في إطار التوجه نحو طرح المبادرات الســـياســـية وعقْد المؤتمرات الدولية والإقليمية والتوجّه نحو محاولة التوســـط في حل النزاعات، كما حدث في اتفاقية الدوحة بين الأطراف اللبنانيين وكذلك بين أطراف النزاع في السودان، وفي اليمن بين الحكومة والحوثيين. وهذا يعكس ما وصـــلت إليه الســـياســـة الخارجية القطرية من تطور يعكس مكانتها على الســـاحة الإقليمية و الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ - لقد أزالت التحولات المهمة التي شهدها النظام الدولي في ظل العولمة الحواجز الأيديولوجية والجغرافية والسياسية، وسادت العلاقات الدولية نظرة جديدة، تزايد فيها الاتجاه لترسيخ مكانة الأمم المتحدة، وتعزيز قوتها وقراراتها. ولم يعد باستطاعة أية دولة أن تعيش بمعزل عن قضايا العالم، وهذا يشير إلى مستوى تأثير المتغيرات الدولية في ظل النظام الجديد على السياسة القطرية ومستوى إدراك مستوى صانع القرار السياسي القطري لهذه التحولات مما انعكس وبشكل رئيسي على السياسة الخارجية القطرية ، وهذا يثبت فرضية الدراسة التي تشير إلى تأثير المتغيرات الدولية على السياسة الخارجية القطرية، وكان طبيعياً أن تتطور السياسة الخارجية القطرية لتنسجم مع هذه المتغيرات الدولية. [١]

ب - إن وضع قطر بتحولاتها السياسية الداخلية أصبحت أكثر تفاعلاً وتداخلاً مع العالم الخارجي ومؤسساته الدولية المتنوعة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، ولهذا يأتي التحرك الدبلوماسي القطري للعب دور أساسي في الساحة الدولية، انطلاقاً من الترابط القائم بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية. وفي إطار هذه السياسة الواقعية، تحركت الدبلوماسية القطرية في اتجاهات جديدة ومتنوعة، بدءاً من العمل على تخفيف حدة التوتر في عدة مناطق وإيجاد الحل السلمي للنزاعات الدولية، وانتهاء بدعم وتفعيل العمل الإنساني على أرض الواقع الدولي.

جـ - تتمسك دولة قطر دائماً بالتضامن العربي والدفاع عن مصالح الدول العربية والإسلامية وشعوبها، ولخير ومصلحة منطقة الشرق الأوسط ككل. وتحرص على اللقاءات المستمرة والتشاور والتباحث حول كل جديد يطرأ على الساحة الخليجية خاصة، والعربية عامة مع دول المنطقة. لقد قدّمت دولة قطر العديد من المبادرات العربية والدولية لتجنب الكثير من الحروب والويلات التي أصابت المنطقة، ومن هذه المبادرات ما عرف بالمبادرة القطرية عشية العدوان الأمريكي على العراق عام ٢٠٠٣، كما قامت بمبادرات بناءة لتطويق قضية البرنامج النووي الإيراني، وما يشكله من تهديد خطير على أمن الدول العربية عامة وأمن دول الخليج خاصة.

---

[١] عبد الخالق عبد الله، "العولمة، أكتوبر– ديسمبر ١٩٩٩م، جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"، **عالم الفكر**، المجلد الثامن والعشرون، ص ٣٩ وما بعدها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د - يستند التحرك الدبلوماسي والسياسي لدولة قطر على الساحة العربية على قناعتها الراسخة والثابتة القائمة على توحيد المواقف إزاء القضايا المصيرية ونبذ الخلافات وتدعيم التضامن العربي واعتماد أسلوب الحوار وتغليب المصلحة القومية العليا على ما سواها.

هـ - تحرص قطر على المشاركة الفاعلة في القضايا والتحديات التي تواجه المنطقة الخليجية، وتولي أهمية لدعم مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتبذل قطر أكبر الجهود سعياً وراء تحقيق التضامن العربي وتعزيز قنوات الثقة والاتصال بين الدول العربية والإسلامية. كما تؤكد قطر على أهمية حل كافة الخلافات بين الدول بالطرق السلمية، وفي الساحة الدولية تؤيد قطر جهود الأمم المتحدة وتعمل على تبادل العلاقات مع كافة الدول والشعوب المحبة للسلام.[1]

و - تنتهج دولة قطر منذ استقلالها انطلاقاً من التزامها التاريخي والقومي سياسة تستند على وحدة المصير والهدف للدول الخليجية والعربية والإسلامية وتوثيق التعاون مع الدول العربية الشقيقة والصديقة المحبة للسلام في إطار من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وبما يدعم ويخدم الأمن والسلم الدوليين ويحقق الرفاهية والرخاء لجميع الدول والشعوب.

ز - اكتسبت قطر منذ استقلالها عبر سياستها الخارجية ذات الأهداف الواضحة تقديراً واحتراماً على مختلف الصعد والساحات لما تميزت به من بعد نظر ومواكبة لمستجدات الأحداث والمتغيرات والتطورات السياسية المختلفة في العالم. لقد تبلور هذا الدور بشكل واضح منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الحكم .

ح - تساهم دولة قطر بسخاء في تقديم المعونات والمساعدات المالية للعديد من الدول النامية في قارتي آسيا وأفريقيا، إضافة إلى إسهامها في صناديق التنمية الإقليمية والدولية المختلفة بما يخدم التعاون الدولي على أوسع نطاق. وفي إطار سعيها ووفق رؤية واضحة لمفهوم التعاون الدولي والتنمية مدت قطر جسور الدعم والمساندة للعديد من دول العالم بهدف المساعدة في المجال الإنمائي والسعي لمعالجة مشاكل الفقر.

---

[1] الحبيب الجنحاني، "ظاهرة العولمة الواقع والآفاق"، **عالم الفكر** المجلد الثامن والعشرون، أكتوبر ديسمبر ١٩٩٩، ص. ٢٣ وما بعدها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ط - أصبحت قطر تمتلك رؤيا جديدة للعلاقات الخارجية، فقد فهم صانع القرار القطري خيوط السياسة العالمية، وكان رئيساً وصانعاً لكثير من الأحداث على الساحة الخليجية والساحة العربية والساحة الدولية، وأسس بالتالي سياسة خارجية ديناميكية ترعى المصالح الإستراتيجية لدولة قطر. ويعود نجاح هذه الرؤيا الجديدة إلى دور القيادة السياسية القطرية، وجهودها المتميزة والمستمرة لنهج دبلوماسية تتصف بالجرأة وبالفعالية في معالجة الكثير من الخلافات الدولية، وهي عناصر قادت إلى تحقيق إنجازات ملموسة في اتجاه تطويق بعض الأزمات الدولية، آخرها مساهمة قطر إلى جانب فرنسا في وضع نهاية للأزمة الليبية الأوربية فيما يعرف بقضية الممرضات البلغاريات، وهذا يثبت فرضية الدراسة الثالثة.

ي- أن دولة قطر، بالرغم من صغر حجمها الجغرافي، فقد استطاعت أن تثبت أنها كبيرة من خلال شبكة العلاقات الدولية الواسعة التي نجحت في نسجها خلال العقد الماضي، ونجاحها كذلك في ترسيخ مكانتها البارزة بين الدول المتقدمة، حيث يتبين بصورة جلية لكل المتتبع للدبلوماسية القطرية وأصبحت التجربة القطرية مصدر اهتمام وتنويه الكثير من الدول والمنظمات والهيئات الدولية وبما تعكس درجة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بالتحولات الدولية والاقليمية على السياسة الخارجية القطرية كمتغير تابع أثناء الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات:

على ضوء نتائج الدراسة فإنها توصي :

- العمل على تطوير العلاقات القطرية الخليجية وتعميقها في المجالات السياسية والاقتصادية ومختلف المجالات لما لها من أثر على التعاون في إطار مجلس التعاون الخليجي.
- العمل على الاستمرار في سياسة الانفتاح في العلاقات القطرية الاقليمية والدولية، في ظل ما تواجهه المنطقة الخليجية من تحديات سوف تؤثر على مستقبل منطقة الخليج .
- مواكبة المستجدات والتطورات العالمية أو التكيف معها بتبني فلسفة الدبلوماسية الواقعية مع تقبل تبعات الإسهام في تحقيق السلام ورفض الاحتكام إلى القوة في فض المنازعات .
- يستند التحرك الدبلوماسي والسياسي لدولة قطر على الساحة العربية الأوسع على قناعتها الراسخة والثابتة القائمة على توحيد المواقف إزاء القضايا المصيرية ونبذ الخلافات وتدعيم التضامن العربي واعتماد أسلوب الحوار وتغليب المصلحة القومية العليا على ما سواها.
- الاستمرار بسياسة تقديم المساعدات الإنسانية فقد قدمت قطر مساعدات مالية وعينية وطبية للعديد من الدول العربية الشقيقة، لما لذلك من أثر على السياسية الخارجية القطرية.
- الاستمرار في سياسة المبادرات التي تهدف لتعزيز مكانة ودور الأمم المتحدة في العلاقات الدولية باعتبارها تمثل الشرعية الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

مراجع اللغة العربية:

- أحمد الخشاب، (١٩٨٠)، **دراسات إنثروبولوجية**، دار المعارف، القاهرة..
- أحمد الرشيدي، **"التسوية القضائية للنزاع القطري البحريني: صفحة جديدة في العلاقات المشتركة"، السياسة الدولية**، العدد ١٤٥، يوليو ٢٠٠١
- أحمد العناني، (١٩٩٠)، **المعالم الأساسية لتاريخ قطر الحديث**، الدوحة، قطر.
- أحمد يوسف أحمد، **السياسة البريطانية بعد هزيمة حزب العمال، السياسة الدولية**، العدد (٢٢)، أكتوبر ١٩٧٠م
- **الأمانة العامة - الرياض ، العطية يعتبر خطاب سمو أمير دولة قطر وثيقة تاريخية ذات رؤية سياسية متكاملة، ٢٥-٩-٢٠١٠ م**
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، (٢٠٠٢)، **التقرير الاقتصـــادي العربي الموحد**، القاهرة.
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،(٢٠٠٢)، **التقرير الاقتصـــادي العربي الموحد السنوي**، القاهرة.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (٢٠٠٥)، "تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ".
- جابر الحرمي، (٢٠٠٣)، **مقالة ضـــمن كتاب الوطن: "شـــكراً أبو الدســـتور عدت.. فأوفيت"**، الدوحة، الطبعة الأولى
- جريدة **الراية القطرية**: الثلاثاء ٢٠٠٧/١٢/١١ م.
- حســـن الخياط، (١٩٨٢) ، **الرصـــيد الســـكاني لدول الخليج العربية، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية**، جامعة قطر.
- حســـن كامل، (١٩٧٤)، **دور التشـــريع في النظام الإداري في دولة قطر**، (دون ناشـــر)، الدوحة.
- حسن كامل، مسودة اتفاقية دبي سنة (١٩٦٨)، مقدمة إلى الاتحاد، مكتب مستشار الأمير، الدوحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- خالد القاضي، (٢٠٠٧)، **قطر...في أيدٍ أمينة: دراسة في العلاقة بين التشريع والمجتمع**، الدوحة.
- الدستور الدائم لدولة قطر، المواد أرقام (١، ٢، ٣، ٤، ٦٠).
- ريمون حداد، (٢٠٠٠)، **العلاقات الدولية، الطبعة الأولى**، بيروت، دار الحقيقة.
- زياد عبد الوهاب النعيمي، **آلية صنع القرار السياسي في ظل المتغيرات الدولية، الحوار المتمدن**، العدد: ٢٥١٦ – ٢٠٠٩/٤/١ .
- صبحي محمصاني ، (١٩٦٥)، **الأوضاع التشريعية في الدول العربية، ماضيها وحاضرها**، طبعة ثالثة، بيروت، دار العلم للملايين.
- **صحيفة الراية القطرية**، الاثنين ٥ يونيو ٢٠٠٦.
- عبد الخالق عبد الله، (٢٠٠٣)، **"البعد السياسي للتنمية البشرية"**، مجلة **المستقبل العربي**، العدد ٢٩٠، إبريل
- عبد العزيز بن محمد بن جبر آل ثاني، (٢٠٠٥)، **"السياسة الخارجية القطرية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥"**، مطابع دار الشرق، الدوحة، ص ١٥٨.
- عبد العزيز بن محمد بن جبر آل ثاني، (٢٠٠٥)، **السياسة الخارجية القطرية خلال الفترة ١٩٩٥,٢٠٠٥**، الطبعة الثانية، قطر.
- عبد الكريم محمود الدخيل،(١٩٩٣)، **سياسات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في قطر**، طبيعتها وإنجازاتها وآثارها السياسية، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، رقم (٦٨).
- علاء أبو عامر، (٢٠٠٤)، **العلاقات الدولية** ، دار الشروق، عمان ، الأردن.
- علي خليفة الكواري: "نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٢٦٧، مايو ٢٠٠١.
- فيصل الرفوع، عبد القادر فهمي، **نظرية السياسة الخارجية**، ط١، ٢٠٠٩
- قطر ، **الأمانة العامة للتخطيط التنموي** ، التقرير السنوي ، ٢٠١٠.
- محمد السيد سعيد، (١٩٩٢)، **"مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج"**، سلسلة **عالم المعرفة**، العدد ١٥٨، الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- محمد الكواري، **موســـوعة المعلومات القطرية**،(١٩٩٨) المجلد الجغرافي، جامعة قطر، مدينة الدوحة،
- محمد زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥م – ١٩٧١م، (١٩٧٤)، القاهرة، **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم**
- محمد ســـعد أبو عامود، (يوليو ٢٠٠٧)، **"محددات صـــناعة الغاز في دول مجلس التعاون الخليجي"**، السياسة الدولية، العدد ١٦٨.
- محمود إسماعيل محمد، (١٩٨٢)، نحو إستراتيجية لسياسة مصر الخارجية في الثمانينات، **مجلة السياسة الدولية.**
- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩م**، القاهرة،
- منى سحيم آل ثاني، (٢٠٠٣)، **مقالة ضمن كتاب الوطن: "شكراً أبو الدستور عدت.. فأوفيت"**، الدوحة، الطبعة الأولى، ص. ٧٥.
- وزارة الإعلام والثقافة القطرية، **الكتـاب الســـنوي**، الدوحة، قطر، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٥م.
- وزارة الإعلام والثقافة لدولة قطر، (١٩٩٥)، **الكتاب السنوي**، الدوحة،
- وزارة الإعلام والثقافة لدولة قطر، **الكتاب السنوي** عام ١٩٩٣/٩٢م
- وزارة الخارجية القطرية، (٢٠١٠) ، الأربعاء ٢٠ أكتوبر / تشرين أول ٢٠١٠ . .
- يوسف محمد عبيدان ، (١٩٧٩)، **المؤسسات السياسية في دولة قطر**، بيروت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **المواقع الالكترونية :**
- إيـاد العرفي، قطر.. بلـد صـــغير ودور كبير ، نقلاً عن الرابط اللاكتروني www.champress.net
- محمد البزاز، **التوجهات الجديدة للسـياسـة الخارجية القطرية**، نقلا من الرابط الإلكتروني: www.attarikh-alarabi.ma
- مدونة محمد أحمد أحمد، الدور القطري بشـــأن الســـوداني في دارفور، نقلاً عن الموقع الالكتروني التالي:
  - http://www.facebook.com/topic.php?uid=180518872214&topic=14821
- موقع الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net الأربعاء ٢٠٠٥/١٠/١٢.
- مـــوقـــع الـــهـــلال الأحـــمـــر الـــقـــطـــري، www.qrcs.org/Arabic/News/International_News حسين فتح الله، (٢٠٠٦)، ماذا بعد صدمة انضمام إيران للنادي النووي؟ **صحيفة الأهرام**، العدد (٤٣٥٩٧).
- موقع حركـة العـدل والمســـاواة الســـودانيـة نقلاً من الرابط الإلكتروني: http://www.sudanjem.com
- موقع وزارة الخارجية القطرية: http://www.mofa.gov.qa
- وزارة الخـارجيـة القط موقع الجزيرة نـت: http://www.aljazeera.net الأربعـاء ٢٠٠٥/١٠/١٢.
- وكـالـة الأنـبـاء الـقـطـريـة ، ٢٠١٠، نـقـلا عـن الـرابـط الالـكـتـرونـي، www.qnaol.net/QNAAr/Qatar/Foreign_Policy

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **المراجع الاجنبية :**

- Alvin J. Cottrell, (Editor) **the Persian Gulf states، the Johns Hopkins**, University Press, Baltimore, London, 2002.
- Frederik Charillon (sous direction), **«Politique étrangère : nouveau regards**», *Presses de Sciences Politiques*, Paris, 2002 pp. 331-347.
- Heln Groom, "**The Creation of Qatar, Said Zahlan Rosemaire**, PP. 52-59, 1979
- Joseph Wright Twinam، "**Reflections on Gulf Cooperation، with Focus Bahrain، Qatar and Oman"**، American Arab Affairs، No. 18، Full 1986، pp. 14 : 35 (p. 16).
- Mohammed H. El Bahrana، **Legal Status of the Arabian Gulf States**، 2 edit، Beirut، 1975.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Effect of the Regional and International Transformations on Qatar's Foreign Policy (2000-2010)

By:

Khalifa Bader Khalifa Ali Al-Thani

Supervise:

Dr. Gazi Al-Rababa'h

Abstract

The study highlighted the importance of trying to add to both the scientific and practical to the previous studies addressed the analysis of foreign policy and the impact of international and regional variables on the country's foreign policy.

This study aimed to understand the shifts in the foreign policy of Qatar after 2001، by understanding the mechanisms of decision-making in the foreign policy of Qatar and the internal and external variables that affected the Qatar attitudes towards international and regional events

The study started from the premise the following: the elements effected of strength and weakness in Qatar foreign policy، which prompting to shifts in it's policy and international relations in the period from 1990 to 2010.

The study relied on the adoption of decision-making approach، where the decision-making process syndrome of all political systems، in spite of different beliefs، and levels، whether modern or traditional، democratic or authoritarian، whatever the ideology involved underneath.

The study found that Qatar has gained since its independence over its foreign policy with clear objectives the respect in the different levels as it marked its foresight and coping with the latest events and variables and different political developments in the world. We have crystallized this role is clear since when Sheikh Hamad bin Khalifa Al Thani came to power.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The study recommends the need to work on the development of relations and deepening of the Gulf country in the political، economic and various fields because of their impact on cooperation within the framework of the Gulf Cooperation Council.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com